

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب

إعداد

عبد الله ابراهيم "محمد علي" عمرية

إشراف

د. مفيد الظاهر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2014م

مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب

إعداد

عبد الله ابراهيم "محمد علي" عمرية

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2014/6/25م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. مفيد الظاهر / مشرفاً ورئيساً

2. د. نورالدين أبو الرب/ ممتحناً خارجياً

3. د. إسلام عبد الجواد / ممتحناً داخلياً

4. د. سامح العطعوط / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى حضرة الرسول المصطفى محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم

إلى وطني الحبيب فلسطين

إلى شهدائنا الأبرار

إلى أسرانا البواسل

إلى من زرع في نفسي الطموح والمثابرة... والذي العزيز

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب... أمي الحبيبة

إلى من عانت معي في إعدادي لهذا العمل مع تقديرٍ لها... زوجتي الغالية

إلى من أسعد بلقائهم، وروحي تهفو لرؤياهم، إلى رياحيه قلبي... أبنائي محمد وأحمد

إلى من يضيئون لي الطريق ويساندوني... إخوتي وأخواتي

إلى أساتذتي الأفاضل...

إلى أصدقائي وإلى زملائي في العمل...

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

بعد حمد الله وشكره الذي وفقني لإنجاز هذه الأطروحة، أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل. وأخص بالذكر الدكتور مفيد الظاهر لدوره الثمين في الإشراف على هذه الأطروحة، وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بمناقشة هذه الأطروحة وإغنائها بملاحظاتهم القيمة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع الأفراد والموظفين في وزارة المالية ووزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزراء الاقتصاد الوطني لما بذلوه من جهد في تزويدي بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل، فلهم مني جميعاً كل الاحترام والتقدير.

وأقدم أيضاً باسمي آيات الشكر والعرفان لله كان لهم أبلغ الأثر بتقديم التشجيع المعنوي خاصة والدعم وزوجتي وأقربائي وزملائي، ولا أنسى أصدقائي الأعزاء الذين كان لهم فضل التشجيع والمشاركة الإيجابية في إخراج هذا العمل وأخص بالذكر الصديقين حسية أبو صلاح ومحمد أبو عبيد.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الاقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ل	فهرس الملاحق
م	الملخص
1	الفصل الأول: مدخل الدراسة
2	المقدمة
5	مشكلة الدراسة
6	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
7	فرضيات الدراسة
7	منهجية الدراسة
8	مجتمع الدراسة
8	إطار الدراسة
9	الدراسات السابقة
16	الفصل الثاني: الاستثمار في القطاع الزراعي في فلسطين
18	المبحث الأول: واقع الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني
18	المطلب الأول: أهمية ومجالات الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني
24	المطلب الثاني: تقسيمات وأطراف القطاع الزراعي في فلسطين
29	المبحث الثاني: أهمية القطاع الزراعي والمعوقات التي تواجهه في فلسطين
29	المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي الفلسطيني
35	المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني
43	الفصل الثالث: السياسات الضريبية وتأثيرها على القطاع الزراعي
45	المبحث الأول: الضرائب الغير مباشرة المطبقة على القطاع الزراعي

الصفحة	الموضوع
45	المطلب الأول: ضريبة القيمة المضافة
56	المطلب الثاني: الرسوم الجمركية
60	المبحث الثاني: الضرائب المباشرة والمكوس على القطاع الزراعي
60	المطلب الأول: ضريبة الدخل
65	المطلب الثاني: المكوس على التبغ
72	الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات
73	منهج الدراسة
73	مجتمع الدراسة
73	عينة الدراسة
76	إجراءات الدراسة
76	أداة الدراسة
81	متغيرات الدراسة
81	صدق الأداة
82	ثبات الأداة
82	المعالجات الإحصائية
84	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
85	نتائج الدراسة
85	أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة
96	ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
105	الاستنتاجات والتوصيات
109	قائمة المراجع والمصادر
116	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	عدد مشاريع الإنتاج الحيواني وطبيعة نشاطها الحاصلة على إعفاء من الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمار في الضفة الغربية خلال الفترة (2008-2012).	19
جدول (2)	عدد المنشآت الزراعية العاملة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي (2012).	21
جدول (3)	رأس المال وعدد الشركات والمصانع الجديدة في فلسطين خلال الفترة (2011-2013) بالمليون دولار.	21
جدول (4)	التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني (2011).	22
جدول (5)	التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال العام (2012).	22
جدول (6)	التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني (2013).	23
جدول (7)	عدد المسالخ والفقاسات العاملة في فلسطين (2011-2012).	23
جدول (8)	عدد الآلات والمعدات الزراعية المملوكة والمستخدمه في الحيازات الزراعية في فلسطين حسب نوع الحيازة والمنطقة، (2010\2011).	23
جدول (9)	أعداد الطيور والماشية في المسالخ العاملة في فلسطين خلال العام (2012).	24
جدول (10)	تصنيفات الثروة الحيوانية في فلسطين وأعدادها حسب المنطقة للعام (2011)، بالرأس.	25
جدول (11)	عدد حيوانات العمل في فلسطين حسب النوع والمنطقة، كما هو في (2011)، بالرأس.	26
جدول (12)	أعداد البيوت البلاستيكية والمشاتل في فلسطين خلال الأعوام (2010-2012).	27
جدول (13)	عدد الأفراد العاملين 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2008-2013).	30

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (14)	عدد العاملين في فلسطين ونسبة مساهمة العاملين في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك في فلسطين للأعوام (2008-2013).	31
جدول (15)	الناتج المحلي من القطاع الزراعي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008-2012) بالمليون دولار أمريكي.	33
جدول (16)	إجمالي قيمة الواردات والصادرات الفلسطينية (صافي الميزان التجاري) للفترة (2009-2011) بالآلاف دولار.	34
جدول (17)	إجمالي قيمة الواردات والصادرات الزراعية الفلسطينية (صافي الميزان التجاري الزراعي) للفترة (2009-2012) بالآلاف دولار.	35
جدول (18)	نسبة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع نهاية الربع الأول 2011 (مليون دولار).	41
جدول (19)	إيرادات ضريبة القيمة المضافة ونسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2009-2012) بالمليون شيكل.	47
جدول (20)	الجباية المحلية لمبالغ ضريبة القيمة المضافة الزراعية ونسبتها من إجمالي إيرادات ض.ق.م المحلية خلال الفترة، بالآلاف شيكل.	49
جدول (21)	المبالغ النقدية التي تم إعادتها لمربي الثروة الحيوانية خلال الفترة (2009\8-2012\12)، بعملة الشيكال.	53
جدول (22)	مبالغ استرداد ض.ق.م النقدية الخاصة بقطاع الثروة الحيوانية للفترة الواقعة (2009\8-2012\12) مقسمة حسب تصنيف المكاتب، بعملة الشيكال.	53
جدول (23)	أصناف الخضروات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %.	54
جدول (24)	أصناف الفواكه الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %.	55
جدول (25)	المبالغ التي تم استردادها من قبل مزارعي الثروة النباتية خلال الفترة (2010-2012)، بعملة الشيكال.	55
جدول (26)	مبالغ استرداد ض.ق.م النقدية الخاصة بقطاع الثروة النباتية للفترة الواقعة (2010-2013) مقسمة حسب تصنيف المكاتب، بعملة الشيكال.	56

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (27)	إيرادات الرسوم الجمركية ونسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2009-2012) بالمليون شيكل.	59
جدول (28)	إيرادات ضريبة الدخل ونسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2009-2012) بالمليون شيكل.	64
جدول (29)	إيرادات مكوس السجائر ونسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبية المحلية خلال الفترة (2009-2012) بالمليون شيكل.	71
جدول (30)	عدد العاملين في القطاع الزراعي في فلسطين حسب المحافظة، (2012-2013).	74
جدول (31)	عدد الحيازات الزراعية في فلسطين حسب نوع الحيازة والمحافظة، (2010\2011).	75
جدول (32)	توزيع أفراد عينة الدراسة مقسم حسب المحافظات.	76
جدول (33)	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة النشاط الزراعي.	78
جدول (34)	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العملية.	78
جدول (35)	توزيع عينة الدراسة حسب العمل بالزراعة.	78
جدول (36)	توزيع عينة الدراسة حسب حجم رأس المال المستثمر.	79
جدول (37)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الاستثمار في القطاع الزراعي.	79
جدول (38)	توزيع عينة الدراسة حسب تسجيلهم بوزارة الزراعة كمزارع معتمد.	80
جدول (39)	توزيع عينة الدراسة حسب تسجيلهم لدى دوائر الضريبة.	80
جدول (40)	ميزان النسب المئوية للاستجابات.	83
جدول (41)	المتوسطات والنسب المئوية والانحراف المعياري تبعا لكل من متغيرات وفقرات مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر إخضاع استثماراتهم للضرائب.	85
جدول (42)	توزيع عينة الدراسة حسب النسب المئوية والتكرار لكل إجابة من إجابات متغيرات وفقرات مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر إخضاع استثماراتهم للضرائب.	89

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (43)	نتائج تقدير الفقرات حسب ميزان النسب المئوية للاستجابات.	96
جدول (44)	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستويات إدراك المستثمرين لضريبة القيمة المضافة حسب حجم رأس المال.	96
جدول (45)	اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) لتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من رأس المال المستثمر.	97
جدول (46)	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستويات إدراك المستثمرين لضريبة الدخل حسب حجم رأس المال.	98
جدول (47)	اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) لتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من رأس المال المستثمر.	98
جدول (48)	نتائج تحليل التباين لمستويات إدراك المستثمرين للرسوم الجمركية حسب حجم رأس المال.	99
جدول (49)	اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) لتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من رأس المال المستثمر.	99
جدول (50)	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستويات إدراك المستثمرين لأثر فرض ضريبة القيمة المضافة حسب طبيعة النشاط.	100
جدول (51)	اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) لتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من طبيعة النشاط.	101
جدول (52)	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستويات إدراك المستثمرين لأثر فرض ضريبة الدخل حسب طبيعة النشاط.	101
جدول (53)	اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) لتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من طبيعة النشاط.	102
جدول (54)	نتائج تحليل التباين الأحادي لمستويات إدراك المستثمرين لأثر فرض الرسوم الجمركية حسب طبيعة النشاط.	103
جدول (55)	اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) لتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من طبيعة النشاط.	103
جدول (56)	نتائج تحليل (T. Test) للمتغير المستقل (التسجيل كمشتغل مرخص لأغراض الضريبة).	104

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	الاستبيان	116
ملحق (2)	أسماء محكمين الاستبانة	120

مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب إعداد

عبد الله ابراهيم "محمد علي" عمرية

إشراف

د. مفيد الظاهر

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب على استثماراتهم، واشتملت على دراسة واقع القطاع الزراعي الفلسطيني وبيان أنواع الضرائب المطبقة في فلسطين، وعرض بنود قوانين ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وتعليماتها التي تعالج موضوع الاستثمار في القطاع الزراعي التي تم تطبيقها خلال الفترة ما بين الأعوام (1994-2013).

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بمراجعة الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث، والتي ساعدت في وضع الإطار النظري، وكذلك القيام بجمع الإحصائيات والنسب التي تتعلق بموضوع الدراسة وتحليلها لمعرفة مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع استثماراتهم للضرائب، والقيام بتطوير استبيان والتأكد من صدقها ومعامل ثباتها، وتوزيعها على عينة عشوائية بلغ حجمها (398) مستجيباً من المزارعين والمستثمرين الزراعيين والذين يشكلون مجتمع الدراسة، وتم معالجتها إحصائياً.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج على مستوى فقرات ومتغيرات الدراسة، حيث تبين من فقرات الاستبيان أن ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع استثماراتهم للضرائب حسب مؤشر قياس متوسط الإجابات إلى القيمة القصوى للمقياس (66.2%) وهي نسبة متوسطة، أما على مستوى متغيرات الدراسة فقد اتضحت النتائج التالية:

أولاً: النتائج المترتبة على المتغيرات المستقلة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) على الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني تعزى لمتغير رأس المال حيث اتضح أن المستثمرين الزراعيين الذين يزيد حجم رأس مالهم المستثمر في القطاع الزراعي عن (200,000) شيكل هم الأكثر إدراكاً لتأثير إخضاع هذا القطاع للضرائب، ولمتغير طبيعة النشاط فالمستثمرين في قطاع الثروة النباتية والحيوانية يدركون أثر إخضاعهم للضرائب على اتجاه وجدوى استثماراتهم في القطاع الزراعي، ولمتغير التسجيل في دوائر الضريبة كمشتغل مرخص يدرك المستثمرين في القطاع الزراعي المسجلين كمشتغلين مرخصين لأغراض الضريبة أثر إخضاع هذا القطاع للضرائب كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى على اتجاه استثماراتهم في هذا القطاع.

ثانياً: النتائج الخاصة بأثر فرض الضرائب على الاستثمار في القطاع الزراعي:

إن درجة ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر إخضاع استثماراتهم للضرائب والتي تعزى إلى (رأس المال وطبيعة النشاط الزراعي) متوسطة، وذلك وفقاً لوجود ضريبة القيمة المضافة حسب مؤشر قياس متوسط الإجابات إلى القيمة القصوى للمقياس (62.75%)، وضريبة الدخل (62.1%) وكذلك لوجود الرسوم الجمركية (65.6%).

أما أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة، فهي:

1- ضرورة إعادة إخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %، من أجل تشجيع المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال للتوجه إلى هذا القطاع وكذلك من أجل إحياء الإعتبار لمهنة الزراعة من جديد، وهذا يؤدي إلى توظيف الأيدي العاملة في هذا القطاع وتخفيض عدد العاملين داخل المستوطنات.

2- ضرورة زيادة حصة القطاع الزراعي من موازنة الحكومة، وتقديم الدعم الكافي لوزارة الزراعة من أجل القيام بواجباتها على أكمل وجه، وخاصة عمليات التوعية والإرشاد

الزراعي بأفضل الطرق الزراعية التي يجب إتباعها من أجل زيادة الكفاءة والإنتاجية وبالتالي تطوير الاستثمار والوصول إلى الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات.

3- يجب دعم القطاع الزراعي في فلسطين، من خلال انشاء صندوق لدعم المزارعين والمستثمرين في هذا القطاع على شكل نسبة مئوية من فواتير مشترياتهم، بحيث تكون هذه النسبة مدروسة بشكل عادل، لتكون قادرة على تثبيت المستثمرين في هذا القطاع، وكذلك جذب مستثمرين جدد للاستثمار في هذا القطاع.

الفصل الأول

مدخل الدراسة

الفصل الأول

مدخل الدراسة

المقدمة

يعتبر النشاط الزراعي أقدم الأنشطة الاقتصادية في التاريخ، كما أنه من أهم فروع النشاط الإنساني، وهو أحد العوامل الرئيسية للحضارة الإنسانية، وتحتل الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية مكانة مميزة ودورا بارزا في التنمية الاقتصادية.¹

وفي فلسطين تعتبر الزراعة جزءا أساسيا من مكونات النسيج الوطني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، فهي لا تعتبر مورد رزق وحسب أو مجرد فئة اقتصادية من الموازنات والخطط، بل ترتبط بتاريخ شعب فلسطين وهويته وتعبيره عن ذاته.² ويساهم القطاع الزراعي الفلسطيني بشقيه الحيواني والنباتي بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر عن طريق توفير الغذاء والدخل والعمل للمزارعين. ويساهم بنسبة تتراوح ما بين (11% - 20%) من الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك يعتبر القطاع الثالث من حيث استيعابه للأيدي العاملة.³ وتبلغ المساحة الزراعية الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 1.2 مليون دونم أو ما نسبته 21% من المساحة الكلية.⁴

وعلى الرغم من ذلك يعاني الاقتصاد الزراعي الفلسطيني من الكثير من القيود والتحديات الهيكلية مثل محدودية الأراضي الزراعية وسيطرة الاحتلال على الموارد، وتقييد حركة الاستيراد والتصدير والارتفاع الحاد في تكاليف الإنتاج.⁵ فإذا نظرنا إلى الناتج المحلي

¹ النجافي سالم، حمادى اسماعيل: التخطيط الزراعي، الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1989، ص 21.

² عبد النور سامر، الترتير علاء، رزيق رامى: زراعة فلسطين من أجل الحرية. -http://al-shabaka.org/ar/node/441

³ اسحاق جاد، هريمت نادر: واقع القطاع الزراعي في فلسطين، القدس، معهد الأبحاث التطبيقية، 2007، ص 4-7.

⁴ وزارة الزراعة الفلسطينية، دائرة التخطيط الزراعي: الإحصاءات الزراعية، 2014، غير منشورة.

⁵ ابو منديل غسان: واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية، رام الله، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص 17.

الفلسطيني نجد أن الزراعة لعبت في عقد السبعينات دوراً هاماً من خلال مساهمته في الاقتصاد الوطني الفلسطيني حيث بلغ متوسط مساهمته حوالي 37% ثم تناقصت هذه المساهمة في الثمانينات إلى حوالي 22% نتيجة للسياسات الإسرائيلية الموجهة نحو تشجيع العمل داخل الخط الأخضر وإغراق الأسواق الفلسطينية بفائض المنتجات الزراعية الإسرائيلية.¹ وهذا أدى إلى تحول الاستثمار والاهتمام من الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والتجارة والخدمات، وذلك نتيجة لتدني العائد من الزراعة.²

إلا أن مساهمة القطاع الزراعي بلغت ذروتها في عام (1992) حيث بلغت حوالي 40% من إجمالي العاملين وذلك بسبب فقدان العديد من الفلسطينيين لأعمالهم في دول الخليج وإسرائيل وتحولهم للعمل في القطاع الزراعي.³ ومن ثم تناقص هذه النسبة إلى أن وصلت نسبة مساهمة الزراعة والحراجة وصيد السمك من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في الأعوام 2009، 2010، 2011 بنسبة 5.6، 5.2 و 5.9% على التوالي.⁴

ومن المعروف أن الأرض الزراعية كانت أول العناصر التي فرضت عليها الضريبة وتميزت عبر العصور بأفضليتها ووضوحها بسبب سهوله احتساب العائد الضريبي منها، فمن نظام الإقطاع إلى ضريبة الخراج التي فرضها المسلمون على نتاج الأرض وصولاً إلى الضرائب الحديثة المفروضة على القطاع الزراعي، لا يزال العائد من القطاع الزراعي يحتل أهميته الخاصة من موارد الدول المالية. وغنى عن البيان أن الضريبة الزراعية تعتبر أداة هامة في تعبئة الفائض الاقتصادي لأي دولة، خاصة إذا أمكن إيجاد تنظيم ضريبي كفؤ يسمح باحتجاز قدر هام من الدخل الزراعي بطريقة مباشرة ويحافظ في نفس الوقت على مقتضيات العدالة.⁵

¹ وزارة الزراعة الفلسطينية: الإستراتيجية الزراعية، 1999. <http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat-id=18>.

² نوفل، أسامة: القطاع الزراعي الفلسطيني، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، 2002. <http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z5>

³ وزارة الزراعة الفلسطينية: الإستراتيجية الزراعية، 1999. <http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat-id=18>.

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، 2012. <http://www.pcbs.gov.ps/Portals/-Rainbow/Documents/ConConst09-11A.htm>

⁵ منصور محمد: ضريبة الخراج الإسلامية والضرائب الزراعية الحديثة، مرجع سابق، 1985، ص 151.

ويمكن تعريف الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها المكلف جبرا الى الدولة مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، بصفة نهائية دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة، فهي تفرض جبرا على الأفراد من قبل الدولة لما لها من سيادة وسلطة عامة والتي تستخدم حصيلتها لتمويل النفقات العامة من أجل تحقيق أهداف الدولة والمصلحة العامة، وكذلك فإن الضريبة عبء على المكلفين ومن ثم تمثل قيда على حقوقهم، والقانون الضريبي يهدف التوفيق بين هذه الاعتبارات.¹

وفي فلسطين - ومن خلال عرض نصوص القوانين الضريبية - يتضح أن القطاع الزراعي مر بعدد من المراحل، حيث نص قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004 وهو القانون الضريبي السيادي الأول الذي أصدرته السلطة الوطنية الفلسطينية بأن يعفى دخل الشخص الطبيعي من المزارعين حسب المعايير المحددة لهذا الإعفاء، ويقصد هنا بالشخص الطبيعي المزارعين من الأفراد والشركات العادية علما أن دخل الشخص المعنوي لم يصدر له أي إعفاء.²

وبخصوص ضريبة القيمة المضافة والتي تفرض على كل عملية بيع أو تقديم خدمات حسب ما نص عليه نظام الرسوم على المنتجات المحلية رقم (16) لعام 1963 والمطبق في فلسطين، لم يكن القطاع الزراعي وتحديد الثروة الحيوانية معفى من دفع الضريبة حتى صدور قرار مجلس الوزراء في العام (2008) والذي نص على إخضاع قطاع الثروة الحيوانية المحلي لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %، شريطة استكمال المزارعين لإجراءات التسجيل الرسمي لدى دوائر ضريبة القيمة المضافة. وتقديمه لكافة المستندات التي توضح نشاطه، وإرفاق فواتير الشراء الضريبية الأصلية ليتمكن من استرداد قيمة الضريبة المدفوعة.³

¹ عبد الحميد نسرين: الجرائم الاقتصادية والتقليدية، دار الهنا للجليد الفني، الاسكندرية، 2009، ص127.

² المادة (6) بند (14) من قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004.

³ قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2008 رقم (03/48/12 م.و/س.ف).

أما فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة على المنتجات الزراعية النباتية فهي خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسب السارية كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، باستثناء مجموعة من الخضروات والفواكه فإنها تخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %¹.

ومع صدور قرار قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام (2011) أُخضع القطاع الزراعي بشكل كامل لضريبة الدخل وخلا القانون من أي نص يعفي القطاع الزراعي من الضرائب، إلا أنه لم يتم العمل بقرار بقانون ضريبة الدخل فيما يتعلق بفرض الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين في القطاع الزراعي حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة. أما فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة فإنه تم إلغاء قرار مجلس الوزراء لعام (2008) سالف الذكر وإعادة إخضاع المزارعين من جديد لهذه الضريبة بالنسب السارية كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بموجب قرار جديد في العام (2011) ليبدأ تطبيقه من بداية العام (2012).² هنا ولأهمية وخصوصية قطاع الزراعة في فلسطين جاءت هذه الدراسة لتعكس مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي لأثر إخضاع هذا القطاع للضرائب على استثماراتهم.

مشكلة الدراسة

من المعروف أن إخضاع أي قطاع للضرائب سيؤثر عكسياً على عائد الاستثمار في هذا القطاع، وبالتالي سيؤثر عكسياً على حجم الاستثمارات التي يتمكن هذا القطاع من استقطابها، ولكن المستثمرين في القطاع الزراعي قد لا يدركون هذه الحقيقة بسبب أن القطاع الزراعي كان معفى من الضريبة تاريخياً، وبسبب أن جزءاً كبيراً من المستثمرين في هذا القطاع يُعتقد بأنهم ذوي تأهيل علمي بسيط قد لا يمكنهم من ادراك أثر فرض الضريبة على استثماراتهم. لذلك سيتم في هذه الدراسة التعرف على مدى ادراك المستثمرين في هذا القطاع لكيفية تأثير استثماراتهم بفرض الضرائب عليها. حيث أن حجم الإستثمار في هذا القطاع سيتأثر سلباً بفرض الضريبة إذا كان المستثمرون يدركون العلاقة بين الإستثمار والضريبة مما يعني تضرر هذا القطاع الهام بسبب فرض الضريبة، ويمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال التالي:

¹ وزارة المالية، الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة: قوانين وأنظمة معمول بها، ص432.

² قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2011 رقم (13\115\02م.واس.ف).

- ما مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب على استثماراتهم؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من كونها تمثل موضوعاً جديداً له تأثير على الاقتصاد الفلسطيني، حيث جاءت هذه الدراسة من أجل التعرف على مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب على استثماراتهم، وبالتالي معرفة طبيعة قراراتهم الاستثمارية المستقبلية في هذا القطاع من خلال دراسة القطاع الزراعي الفلسطيني والذي يعتبر القطاع الثالث من حيث استيعابه لعدد العمال، والتي بلغت ما نسبته 11.8% في العام من إجمالي القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية.¹ وبيان أنواع الضرائب التي يخضع لها القطاع الزراعي، وكذلك بيان أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع مع مراعاة الحالة الاستثنائية للاقتصاد الفلسطيني.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تشخيص وإجراء دراسة تحليلية ومتكاملة من خلال:

- 1) تحديد مدى ادراك المزارعين لأثر اخضاع القطاع الزراعي للضريبة على استثماراتهم في هذا القطاع.
- 2) التعرف على النظام الضريبي الفلسطيني وبيان النصوص الضريبية المتعلقة بالقطاع الزراعي.
- 3) التعرف على واقع الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني.
- 4) إلقاء الضوء على الحوافز والإعفاءات التي كان يتمتع بها القطاع الزراعي قبل إخضاعه للضريبة.

¹ أبو منديل غسان: واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية، مرجع سابق، 2012، ص17.

فرضيات الدراسة

إضافة إلى الإجابة عن سؤال الدراسة الأساسي وصفيًا، سيتم اختبار الفرضيات التالية:

- 1- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى ادراك المستثمرين لأثر اخضاع القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة على الاستثمار في هذا القطاع تعزى إلى متغير رأس المال.
- 2- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى ادراك المستثمرين لأثر اخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى متغير رأس المال.
- 3- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى ادراك المستثمرين لأثر اخضاع القطاع الزراعي للرسوم الجمركية على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى متغير رأس المال.
- 4- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى ادراك المستثمرين لأثر اخضاع القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى طبيعة النشاط الزراعي.
- 5- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى ادراك المستثمرين لأثر اخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى طبيعة النشاط الزراعي.
- 6- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى ادراك المستثمرين لأثر اخضاع القطاع الزراعي للرسوم الجمركية على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى طبيعة النشاط الزراعي.
- 7- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى ادراك المستثمرين لأثر اخضاع القطاع الزراعي للضرائب على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى تسجيلهم لدى دوائر الضريبة.

منهجية الدراسة

حتى يتسنى عرض مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها فيما يتعلق بمدى ادراك المزارعين لأثر اخضاع القطاع الزراعي للضريبة على استثماراتهم، ولما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في التأثير على تطور الاقتصاد الفلسطيني والسير به نحو الاعتماد على الذات، استخدم الباحث

المنهج الوصفي التحليلي¹ لجمع البيانات، والتعرف على آراء أصحاب العلاقة في القطاع الزراعي، هذا ويمكن تقسيم المصادر التي تم الاعتماد عليها إلى مصادر أولوية ومصادر ثانوية، كالآتي:

المصادر الأولية

- (1) الكتب والمجلات والدوريات والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة.
- (2) بيانات التعداد الزراعي.
- (3) منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- (4) النشرات والتقارير الزراعية الصادرة من وزارة الزراعة الفلسطينية.
- (5) القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية الزراعية المطبقة في فلسطين.

المصادر الثانوية

توزيع استبيان على عينة من فئات مجتمع الدراسة المستثمرين في القطاع الزراعي.

مجتمع الدراسة

تم اختيار الفئات التالية مجتمعا للدراسة: المستثمرين في القطاع الزراعي.

اطار الدراسة

يقسم اطار الدراسة إلى ما يلي:

الاطار المكاني: حيث اقتصرَت الدراسة على الضفة الغربية من دولة فلسطين لصعوبة الوصول إلى قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليها.

¹ المنهج الوصفي التحليلي: يقوم على اساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها واتجاهاتها، ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، وهو ما تم بالدراسة.

الاطار الزمني: حيث اقتصرَت الدراسة النظرية على فترة الإدارة الفلسطينية للقطاع الزراعي (1994-2013)، أما الاستبانة فقد تم توزيعها خلال شهر (2+3) من سنة (2014).

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة محمد منصور (1985) بعنوان: "ضريبة الخراج الإسلامية والضرائب الزراعية الحديثة". تناولت الدراسة مقارنة بين الخراج كضريبة زراعية فرضتها الدولة الإسلامية على الأرض، وبين الضرائب الزراعية التي تفرضها الدول حالياً بكافة مسمياتها. حيث تناولت هذه الدراسة معنى الخراج ومدى اعتبارها نوع من أنواع الضرائب، حيث اعتبرها الباحث نوع من أنواع الضرائب المباشرة تفرض على الدخل الزراعي الصافي التي تراعي الظروف الشخصية للمكلف وتجبي بشكل عيني. وبينت معنى الضريبة وخصائصها والاتجاه الحديث في تحصيلها بشكل نقدي بدلاً من التحصيل العيني للضريبة كما كان سابقاً، وتبين أن هناك شكاً كبيراً حول فعالية فرض الضرائب الزراعية، وخلو التنظيم الحالي لأي جزء رادع لسوء استغلال الأرض الزراعية وتوجيهها نحو تخصيص الموارد الزراعية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن ضريبة الخراج أقرب إلى العدالة الضريبية، وهي قادرة على تعبئة الفائض وتوجيه القطاع الزراعي نحو التخصيص الأمثل للموارد الزراعية وذلك لأن الدولة الإسلامية كانت تشترط على ولايتها أن يكون نظريهم إلى عمارة الأرض أبلغ من النظر إلى استغلال الخراج. على العكس من الضرائب الحالية والتي رأى بها الباحث انعدام وجود أي حافز ضريبي يدفع المنتج الزراعي إلى تطوير إمكانياته ويجبره على تحقيق أقصى ما يمكن من المعدلات الإنتاجية.

دراسة عبد الحفيظ عيد (1986) بعنوان: "دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد القطاع الزراعي في الدول النامية". تناولت الدراسة كيفية انتقال الدول النامية من حال الركود إلى النمو والاستقلال. وبينت أن الدول النامية لم تصل إلى حد إنتاج

غذائها محليا، بينما وصلت البلاد المتقدمة إلى حد التصدير. وأن النظم الضريبية على القطاع الزراعي فيها لم تتجح في توجيه الإمكانيات المتاحة نحو التنمية الزراعية وتحقيق التناسق بينها وبين تنمية القطاعات الأخرى، وتناولت أثر ازدياد العبء الضريبي على الفائض الزراعي وكيف يمكن للضرائب أن تلعب دورا في تطوير فنون الاستغلال الزراعي.

وقد خلصت إلى عدة نتائج وتوصيات من أهمها، ضرورة دعم القطاع الزراعي من أجل إنشاء وظائف جديدة وزيادة التمويل بالمواد الغذائية. وتوصلت إلى أن فرض ضرائب عالية على الزراعة سيؤدي إلى نتائج سيئة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي نقص القوة الشرائية وانخفاض مستوى المعيشة.

دراسة: عزت البرعي (1992) بعنوان: "إمكانيات فرض ضريبة على الدخل الزراعي الصافي بين التشريعات القائمة وتطور القطاع الزراعي". تحدثت الدراسة عن المكانة الهامة التي يشغلها القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي، ودوره في تحقيق الأمن الغذائي وإشباع حاجات أفراد المجتمع من السلع الغذائية والزراعية. وتم التركيز على تقييم وتحليل الضرائب الزراعية المباشرة الحالية في تحقيق الأهداف المحددة، ومدى توافر مبادئ العدالة والمساواة في توزيع العبء الضريبي بين جميع أفراد المجتمع بشكل يتناسب والدخل المتحقق. وبينت أهمية مساهمة الضرائب التي فرضها المشرع على القطاع الزراعي في تمويل نفقات الدولة العامة، وتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها، عدم قدرة التشريعات الضريبية الحالية المفروضة على القطاع الزراعي على تحفيز النشاط الزراعي نحو النمو والتطور، حيث أن وعاء هذه الضريبة يتحدد في الغالب على أسس غير حقيقية الذي يتمثل في الدخل الدفترى وليس الفعلي. وأوصت الدراسة بتطبيق ضريبة نوعية على الدخل الزراعي المتحقق فعلا بحيث تكون هذه الضريبة مفروضة بشكل تصاعدي يراعي فيها ظروف المكلفين، ويأخذ في الاعتبار تشجيع الإنتاج الزراعي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

دراسة اسحاق وهريمات (2007) بعنوان: "واقع القطاع الزراعي في فلسطين". تحدثت

الدراسة عن واقع القطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية، حيث تناولت التنوع في الاراضي الزراعية الفلسطينية ومشاكل الوصول والسيطرة على تلك الأراضي. وبينت حجم مساهمة الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني من حيث استيعابه للقوى العاملة. وحصلته من الناتج المحلي الإجمالي، وسلطت الضوء على دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في إدارة وتنمية القطاع الزراعي، وكذلك على مصادر التمويل المقدم للمستثمرين في هذا القطاع، كما وضحت أهم المعوقات التي تواجه قطاع الزراعة الفلسطيني.

وقد خلصت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها معاناة القطاع الزراعي لمعوقات وصعوبات كبيرة على رأسها سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على المناطق المسماة (ج). واستمراره في بناء جدار الفصل العنصري وسيطرته على المعابر؛ الأمر الذي يحد من الاستيراد والتصدير. وبينت أن غالبية الانتاج الزراعي في فلسطين يهدف الى سد حاجة الاستهلاك المنزلي فقط، على الرغم من ذلك يعتبر القطاع الزراعي القطاع الثالث من حيث استيعابه للأيدي العاملة حيث استطاع استيعاب أعداد كبيرة من العمال الذين حرموا من عملهم في الداخل المحتل. ودعت هذه الدراسة البرامج والمشاريع التي تنفذ في قطاع الزراعة الى الحد من المشاكل التي تواجه تقدم وتطور هذا القطاع، والتنويع في المحاصيل الزراعية.

دراسة: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (2007) بعنوان: "مظاهر

التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني". تحدثت الدراسة عن واقع ومعطيات الزراعة في فلسطين، وبينت المشاكل والصعوبات التي تواجه الزراعة الفلسطينية. وركزت على مظاهر التهميش والتشويه التي يعاني منها القطاع الزراعي من حيث قلة مصادر التمويل وقلة الدعم والمساعدات الخارجية والداخلية ومحدودية الموازنات لدعم هذا القطاع. وبينت دور الاحتلال الاسرائيلي في إضعاف تطور وتنمية القطاع الزراعي الفلسطيني.

ومن النتائج التي خلصت اليها ضرورة إعادة النظر في البرامج المطبقة من أجل إعادة

الإعتبار للقطاع الزراعي ووضع هذا القطاع على سلم الأولويات. وطالبت بضرورة تحرك

وزارة الزراعة من أجل دعم الأنشطة والمشاريع الزراعية، وضرورة مساندة هذا القطاع من خلال زيادة الدعم الداخلي وتشكيل مجموعات لاستقطاب مزيد من الدعم الخارجي.

دراسة أبو منديل (2010) بعنوان: "واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية".
تناولت الدراسة واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية، وتحليل بيانات تعداد الثروة الحيوانية في فلسطين من خلال عرض واقع الاقتصاد الزراعي الفلسطيني والإنتاج الحيواني. وبينت مسار التنمية المستدامة وعلاقتها في الثروة الحيوانية، وما لها من دور في تحقيق الأمن الغذائي والسعي نحو الوصول الى انتاج حيواني فلسطيني يحمل معنى الإكتفاء الذاتي. وأوضحت أهمية الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، كما كشفت أهمية الاتفاقيات الاقتصادية وقوانين الاستثمار وضريبة الدخل في جذب الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية في فلسطين.

وقد خلصت الى عدة نتائج من اهمها انخفاض عام في حيازات المزارعين من الثروة الحيوانية مقارنة بالفترة ما قبل العام (2004)، وكان التطور الاكبر لقطاع الثروة الحيوانية ما حققته صناعة الدواجن، إلا أنها ما زالت تعتمد على استيراد نسبة كبيره من بيض التفريخ والصوص والأعلاف، وتوصلت الى دور منظمات المجتمع المدني الهام في الاغاثة الزراعية والحفاظ على الثروة الحيوانية. أما بالنسبة للتمويل الزراعي فبينت أنه ما زال محدود ولا يؤهل عملية الاستثمار الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية، وأوضحت ان السلطة الفلسطينية استطاعت تحقيق التقدم الإيجابي في مناخ الاستثمار بشكل عام، حيث قدم قانون الإستثمار العديد من الحوافز والإعفاءات، بالرغم من انه مازال الاستثمار الخاص في الانتاج الحيواني محدود ويتركز في الغالب على شكل مشاريع فردية بدون شريك. وبينت كذلك دور اتفاقية باريس الاقتصادية السليبي المتمثل في اجبار السلطة الفلسطينية على استخدام المعابر والمنافذ الاسرائيلية للاستيراد والتصدير والتي اعتبرت عائقا للاستثمار في القطاع الزراعي.

دراسة: قباجة (2011) بعنوان: "النظام الضريبي الفلسطيني". تحدثت الدراسة عن النظام الضريبي بشكل عام وعددت أنواع الضرائب، كما ركزت على أهمية النظام الضريبي بالنسبة للمواطن والحكومة على حد سواء. وتم استعراض النظام الضريبي المطبق في فلسطين،

وحجم الإيرادات والنفقات الحكومية حيث تم تحديد أوجه الإنفاق ومصادر الإيرادات الرئيسية، وبينت كذلك العدالة الضريبية في النظام الضريبي الفلسطيني وأوجه الخلل فيه. ويشار إلى أن هذه الدراسة جاءت قبل اصدار قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011.

ومن أهم نتائجها أن القوانين الضريبية لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية للأفراد -مثل الزواج ووجود الأطفال- كذلك الشرائح المفروضة لا تعكس عدالة في توزيع الأعباء الضريبية. فزيادة الدخل لا يقابله زيادة متوازنة بالضرائب وهذا يخدم ذوي الدخل الأعلى، وهذا يؤدي إلى التهرب الضريبي. وعلى صعيد نفقات الدولة بينت الدراسة أن غالبية المصاريف تمثل رواتب وأجور ومصاريف تشغيلية علما أنه مثل هذه النفقات غير مرئية بالنسبة لدافع الضريبة الذي لا يستفيد منها ويحتاج إلى خدمات ومشاريع عامة تبرر دفعه للضريبة.

دراسة: زكارنة (2012) بعنوان: "الزراعة المروية والبعلية في سهول محافظة جنين".

تحدثت عن النشاط الزراعي كأحد الأنشطة الاقتصادية الهامة في محافظة جنين، وبينت حجم المساحات الزراعية وعدد الأيدي العاملة، وكذلك مساهمة هذا النشاط في الدخل المحلي للسكان. ومعرفة أنماط الزراعة وتصنيف المحاصيل الزراعية في محافظة جنين، والعوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي.

ومن نتائجها عدم وجود مساهمة أو دعم من وزارة الزراعة للمزارعين بالشكل المطلوب، وهناك نسبة كبيرة من المزارعين غير راضين عن أرباحهم ويمارسون العمل في الزراعة لعدم توفر البديل. وأن معظم المزارعين لا يقدمون على الاقتراض من البنوك ويعتمدون في مشاريعهم على اموالهم الخاصة. ووضحت أن المشكلة الأساسية التي تواجه المزارعين هي المنتجات الزراعية الاسرائيلية التي تدخل إلى السوق وتعمل على تخفيض أسعار المنتج المحلي، وكذلك تركيز المزارعين على زراعة التبغ مقابل انخفاض زراعة البطيخ والشمام، وأوضحت السبب لتباين أسعار المنتجات الزراعية المحلية هو ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي وغياب السياسات التسويقية من السلطة الوطنية.

**Pakistan institute of legislative department and transparency
(November 2011): "Taxing the agriculture income in Pakistan".**

معهد الباكستان للإدارة التشريعية والشفافية (2011): "فرض الضرائب على الدخل الزراعي في باكستان". عرضت الدراسة الأحكام الدستورية والقانونية الأساسية المتعلقة بدخل الزراعه في دولة باكستان، وناقشت الإطار القانوني المحيط بفرض الضرائب على القطاع الزراعي ودراسة وجهة نظر المؤيدين والمعارضين لفرض الضريبة على الدخل الزراعي وتحليل وجهة نظرهم، حيث يرى المؤيدون أن الوضع الاقتصادي القائم يتطلب من الحكومة جمع المزيد من الإيرادات من خلال فرض ضرائب منخفضة لزيادة الإيرادات العامة ورفد خزينة الدولة. والتحول نحو القطاعات غير الخاضعة للضريبة مما يتطلب توسيع القاعدة الضريبية؛ لأن الدخل في المناطق الريفية قد ارتفع وأصبح من الممكن الاستفادة من دخل المزارع لتمويل التنمية في القطاعات الأخرى. أما المعارضين فيرون أن الضريبة على القطاع الزراعي تفرض فعلياً من خلال قرار رسمي وبالتالي فالأغلبية ليسوا من الأغنياء لذلك فإن العوائد الممكنة من القطاع الزراعي ليست عالية بالإضافة الى ان ضريبة الدخل ستزيد العبء على المزارعين الفقراء وهذا بدوره يؤثر سلباً على أداء القطاع الزراعي.

وبينت الدراسة أن النظم الحالية لفرض الضرائب غير فعالة وغير منصفة؛ وجاءت التوصيات بضرورة إعادته هيكله النظام الضريبي وتعديل التشريعات القائمة.

**Carolyn Orr (2012) :The hows and whys of taxing farm-land
varying state systems in Midwest continue to evolve.**

كارولين (2012): "أسباب فرض الضرائب الزراعية في الولايات المتحدة". أوضحت الدراسة الأسباب الرئيسية لفرض الضرائب الزراعية في الولايات المتحدة، باعتبارها شريان الحياة للمدارس الريفية و غيرها من الخدمات العامة، ومصدر وحيد للدخل. و الأكثر أهمية هو أنه قد تم تبريرها على أنها سياسة لحماية المزارع العائلية والحفاظ على استغلال الأراضي.

وكمخلص لكيفية فرض الضرائب على الأراضي الزراعية بينت الدراسة أنه ينبغي على واضعي السياسات ضمان استخدام نهج منطقي يطبق باستمرار وعرضه على دافعي الضرائب بوضوح وشفافية، فهذا يعني أن يتم فرض الضرائب على الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة على أساس الاستخدام العادل أو القيمة السوقية. وبالنسبة للكيفية أيضاً، فإنه يجب أن يتم تقييم الحقول الزراعية بأسعار أقل من القيمة السوقية طالما أنها الأنشطة المستخدمة لأغراض الإنتاج الزراعي.

التعليق على الدراسات السابقة

يتبين من استقراء معظم الدراسات السابقة أن الموضوع الرئيسي الذي تناولته ركز في اتجاه محدد وعلى عناصر محددة، فمنها من ركز على القطاع الزراعي فقط ومنها من ركز على الضريبة، ومنها من ركز على ضريبة الدخل على القطاع الزراعي فقط، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تصميم بحثه، وبناء الاستبانة أداة الدراسة.

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها بتركيزها على مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب على استثماراتهم، وذلك من خلال التعرف على واقع الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني، وبيان أهمية هذا القطاع والمعوقات التي تواجهه وبيان نسبة مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي والأيدي العاملة، والتعرف على الضرائب المطبقة على القطاع الزراعي الفلسطيني، واستعراض القوانين الضريبية التي تم تطبيقها خلال الفترة (1994-2013)، بالإضافة إلى بيان إجراءات تسجيل المزارعين كمشتغل مرخص لدى دوائر الضريبة، وكذلك إجراءات تسجيل المزارعين كمزارع معتمد لدى وزارة الزراعة.

الفصل الثاني

الاستثمار في القطاع الزراعي في فلسطين

الفصل الثاني

الاستثمار في القطاع الزراعي في فلسطين

المقدمة

يعتبر القطاع الزراعي في فلسطين المصدر الأساسي لإنتاج الغذاء لحوالي (4.4) مليون فلسطيني.¹ وتعد الأراضي الفلسطينية غنية بالتنوع الحيوي الزراعي وذات بيئات زراعية ومناخية متعددة تمكنها من إنتاج محاصيل عدة وفي أوقات مختلفة من السنة، وتبلغ المساحة الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 1.2 مليون دونم أو ما نسبته 21% من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 90% منها في الضفة الغربية و 10% في قطاع غزة. أما كمية المياه المستخدمة في الزراعة بلغت 146 مليون متر مكعب لعام (2011).²

ويعد القطاع الزراعي مصدر لدخل طبقة المزارعين والتي تعد من الطبقات الفقيرة، وواقع القطاع الزراعي في فلسطين لا يختلف كثيرا عن باقي الدول النامية، من حيث هشاشة الأمن الغذائي والتي هي ظاهرة اقتصادية تشترك بها هذه الدول، فالأهمية النسبية للقطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي مهملة، وميزانها التجاري الزراعي في تناقص وعجز مستمر.³

يهدف هذا الفصل إلى توضيح واقع الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال بيان واقع القطاع الزراعي في فلسطين، والمعوقات التي تواجه المزارعين والمستثمرين في هذا القطاع، وبيان أهمية الاستثمار الزراعي الفلسطيني.

وفي هذا الفصل تناولت الدراسة موضوع الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني على

النحو التالي:

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية منتصف العام 2013.

<http://www.pcbs.gov.ps/Portals/-Rainbow/Documents/gover.htm>

² وزارة الزراعة الفلسطينية، دائرة التخطيط الزراعي: الإحصاءات الزراعية، نشرات قيد الإعداد.

³ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكدار: مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني،

مرجع سابق، ص 110.

المبحث الأول

واقع الاستثمار القطاع الزراعي في فلسطين

المطلب الأول: أهمية ومجالات الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني

الفرع الأول: أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني

خطت دولة فلسطين خطوات واضحة في مجال الاستثمار بشكل عام، حيث تم إقرار قانون الاستثمار الفلسطيني رقم (1) في العام 1998 وتعديلاته في العام 2011، واشتمل هذا القانون على إعفاءات وحوافز لتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقدم هذا القانون الإعفاء من ضريبة الدخل تراوحت ما بين (7-11) السنة للمشاريع الجديدة الذي يزيد رأس المال المستثمر فيها عن 250 ألف دولار.¹ وكذلك إعفائها من الرسوم الجمركية، وضريبة الشراء المفروضة على المعدات والآلات الأولية على أن يتم إدخالها خلال مدة يحددها قرار الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وبالموافقة منها على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع.² بالإضافة إلى تخفيض نسبة الضرائب على الأرباح لمدة تصل إلى (20) عام كامتيازات لبعض المشاريع نظرا لحجم رأس المال المستثمر وطبيعة النشاط الذي تقوم به.³

إلا أن هذا القانون لم يعطي أي خصوصية للاستثمار في القطاع الزراعي، وعلى الرغم من ذلك حصلت العديد من المشاريع الزراعية على إعفاء من الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار، كما هو موضح الجدول رقم (1) عدد مشاريع الإنتاج الحيواني وطبيعة نشاطها الحاصلة على إعفاء من هيئة تشجيع الاستثمار خلال الفترة (2008-2012).

¹ المادة (9) من قرار بقانون رقم (2) لسنة 2011 بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998.

² المادة (22) من قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998.

³ المادة (23) من قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998.

جدول (1): عدد مشاريع الإنتاج الحيواني وطبيعة نشاطها الحاصلة على إعفاء من الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمار في الضفة الغربية خلال الفترة (2008-2012).

النشاط	العدد
مشاريع مصانع الأعلاف	4
مزارع الدواجن	3
مشاريع الفقاسات	3
مسالخ الدواجن	2

المصدر: وزارة الاقتصاد، هيئة تشجيع الاستثمار، دائرة الإعفاءات، رام الله، 2012.

يعتبر الاستثمار الزراعي الداعم الأول للتنمية الزراعية المستدامة، حيث يؤدي الى اقامة مشروعات زراعية جديدة تنمي القدرة الانتاجية وتعمل على رفع الكفاءة واستغلال الموارد المتاحة، وبالتالي تضيق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ومن ثم تحقيق الامن الغذائي وزيادة معدلات النمو وتحقيق الرفاهية والاقتصادية.¹

ويمارس المزارعون الاستثمار الزراعي بشكل عام من اجل تحقيق عدة اهداف تبدأ من تحقيق الامن الغذائي لأسرهم، وزيادة وتنوع دخولهم، وترتكز القرارات الاستثمارية الزراعية على الربحية المحتملة والمخاطر المقترنة بها. ف شراء معدات زراعية أو زراعة الارض أو تربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الاستثمار ترمي الى زيادة إنتاجية المستثمر الزراعي وبالتالي زيادة دخله. فالمستثمر في القطاع الخاص لا يقوم بالاستثمار الزراعي إلا إذا كانت العائدات المتوقعة تغطي المخاطر وتتجاوز العائدات من الفرص البديلة للاستثمار، وفي أي بلد تتأثر العائدات والمخاطر المرتبطة بالاستثمار الزراعي بالمناخ العام للاستثمار.²

¹ ابو منديل غسان: واقع الثروة الحيوانية، مرجع سابق، ص115.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: حالة الأغذية والزراعة، روما، 2012، ص39.

<http://www.fao.org/docrep/017/i3028a/i3028a.pdf>

الفرع الثاني: مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي

تشكل مجالات زراعة المحاصيل ومعالجتها، وكذلك تربية المواشي والدواجن، والنقل والتخزين والتعليب، والتسويق الزراعي فرصاً استثمارية مجدية في القطاع الزراعي الفلسطيني. ويسهم القطاع الزراعي الفلسطيني بنسبة (5% - 8%) من الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل ما نسبته (12% - 16%) من القوى العاملة. وتتفق العائلة الفلسطينية ما يقارب 42% من دخلها على المواد الغذائية. وهذا يشير إلى قدرة السوق الفلسطيني المحلي على استيعاب الإنتاج الزراعي.¹

ويتوجب على كل مزارع أو من ينوب عنه بموجب كتاب خطي أن يقوم بالتصريح إلى وزراء الزراعة كل في محافظته بمقدار ما في حيازته من أراض زراعية ومحاصيل مزروعة، أو ثروة حيوانية، أو معدات أو آلات أو عمالة، أو غيرها وما يطرأ على هذه (الحيازة)² من تغيير وفق النموذج المعد لذلك. وتصدر وزارة الزراعة لكل حائز يقوم بالإدلاء ببيانات حيازته بطاقة حائز مجاناً، ويتطلب إصدار بطاقة الحائز توفر مستندات معينة.³ ويوضح الجدول رقم (2) أعداد المنشآت الزراعية العاملة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي.

¹ صندوق الاستثمار الفلسطيني، رام الله، التقرير السنوي، <http://www.pif.ps/resources/file/annual-2012-report/ArabicAnnualReport2012FinalLOW%2012-5-2013.pdf>

² الحيازة الزراعية: تملك أو استئجار أو انتفاع بأي وحدة اقتصادية فنية للإنتاج الزراعي النباتي أو الحيواني.

³ وزارة الزراعة، دائرة الإحصاء والمعلومات الزراعية: **اليات ومنهجيات اصدار بطاقة الحائز،** تعليمات داخلية، 2012.

جدول (2) عدد المنشآت الزراعية العاملة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي (2012).

غزة	الضفة الغربية	العدد	النشاط الاقتصادي
2	38	40	انتاج وحفظ اللحوم ومنتجاتها
22	257	279	صنع الزيوت والدهون النباتية والحيوانية
40	60	100	صنع منتجات الألبان
30	103	133	صنع منتجات طواحين الحبوب
5	23	28	صنع آلاف حيوانية محضرة
–	17	17	صنع منتجات التبغ
2	15	17	دبغ وتهيئة الجلود
–	1	1	صنع مبيدات الآفات الكيميائية-الزراعية
228	172	400	جمع وتنقية وتوزيع المياه
109	80	189	البيع بالجملة للمواد الزراعية والماشية
30	42	72	الأنشطة البيطرية
468	808	1,276	المجموع

المصدر: جهاز الإحصاء الفلسطيني، إحصاءات زراعية، رام الله، 2013.

كما يتضح من الجداول ذات أرقام (3+4+5) تراجع حصة قطاع الزراعة من رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية من بداية العام 2012، حيث بلغت حصة قطاع الزراعة في العام 2011 حوالي 5% من رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية، وتراجعت هذه النسبة لتصل 1.6% في العام 2013، ويعود ذلك لإخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة للنسب السارية كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

جدول (3): رأس المال وعدد الشركات والمصانع الجديدة في فلسطين خلال الفترة (2011-2013) بالمليون دولار.

السنة	رأس المال	العدد
2011	366.3	1,532
2012	695.2	1,190
2013	631.3	1,362
الإجمالي	4,084	4,084

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، التقرير الإحصائي، رام الله، 2013، ص9.

جدول (4): التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني (2011).

النسبة	القطاع
13%	الخدمات
44%	التجارة
1%	الصحة
5%	الزراعة
9%	السياحة
12%	الإنشاءات
16%	الصناعة

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رام الله، 2011، ص40.

جدول (5): التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال العام (2012).

النسبة	القطاع
27%	الخدمات
49%	التجارة
3%	الصحة
2%	الزراعة
1%	السياحة
10%	الإنشاءات
8%	الصناعة

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رام الله، 2012، ص58.

جدول (6): التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني (2013).

النسبة	القطاع
غير واضح	الخدمات
غير واضح	التجارة
2.8%	الصحة
1.6%	الزراعة
2.3%	السياحة
7.6%	الإنشاءات
43.1%	الصناعة

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رام الله، 2013، ص40.

يتضح من الجدول رقم (7) أعداد المسالخ والفقاسات العاملة في فلسطين.

جدول (7): عدد المسالخ والفقاسات العاملة في فلسطين (2011-2012).

السنة	عدد مسالخ الماشية	عدد مسالخ الطيور	عدد الفقاسات
2011	14	6	29
2012	15	6	34

المصدر: جهاز الإحصاء الفلسطيني، عدد المسالخ والفقاسات العاملة في فلسطين، 2012.

جدول (8): عدد الآلات والمعدات الزراعية المملوكة والمستخدمه في الحيازات الزراعية في فلسطين حسب نوع الحيازة والمنطقة، (2010\2011).

المنطقة	النباتية	حيوانية	مختلطة	المجموع
فلسطين	9,803	1,864	9,263	20,930
الضفة الغربية	6,978	1,645	7,697	16,320
غزة	2,825	219	1,566	4,610

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الإحصاءات الزراعية، (2010\2011).

جدول (9): أعداد الطيور والماشية في المسالخ العاملة في فلسطين خلال العام (2012).

السنة	عدد صيضان اللحم المنتجة بالآلاف	عدد صيضان البياض المنتجة بالآلاف	أبقار	أغنام	ماعز
2005	40,408.8	469.4	23,797	32,634	5,849
2006	27,629.4	345.1	19,035	25,149	2,837
2007	34,012.1	1,984.4	20,988	19,300	2,767
2008	25,312.5	393.3	9,895	25,688	3,438
2009	25,312.5	33.7	12,079	24,874	5,630
2010	56,289	714.6	23,231	30,948	3,265
2011	59,844	512.8	24,763	32,073	4,327
2012	64,091.6	432.4	32,389	39,648	6,666

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التغيرات الأساسية على الثروة الحيوانية.

المطلب الثاني: تقسيمات وأطراف القطاع الزراعي في فلسطين.

الفرع الأول: تقسيمات القطاع الزراعي في فلسطين.

يقسم النشاط الزراعي الفلسطيني إلى مجموعات رئيسية: تتمثل بالإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والمختلطة.¹ ويساهم الإنتاج النباتي والحيواني بشكل مباشر في تحسين مستويات المعيشة للمواطنين، حيث يساعد في تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر بما يوفره من الغذاء والدخل والعمل للمزارعين والمستثمرين الزراعيين.² وتعد الفواكه والخضروات، الزيتون، زيت الزيتون، الأبقار، الأغنام، الطيور، الحليب، البيض، العسل، الأسماك، العنب، التين، والحبوب أهم المنتجات الزراعية التي يمكن ان تكون نتاج عمليات الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني.³ ويمكن توضيح تقسيمات القطاع الزراعي الفلسطيني كالتالي:

¹ اسحق جاد وهريمان نادر: واقع القطاع الزراعي في فلسطين، معهد الابحاث الاقتصادية، القدس، 2007، ص4.

² وزارة الزراعة، رؤيا مشتركة: استراتيجية القطاع الزراعي، رام الله، 2011-2013، ص42.

³ قوانين وأنظمة معمول بها، الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة، 2011، ص394.

1- قطاع الثروة الحيوانية

يقوم قطاع الثروة الحيوانية بدور هام في الاقتصاد الفلسطيني، وتقدر نسبة مساهمته 40% من الدخل الزراعي في فلسطين، على الرغم من اعتبار هذا القطاع نشاطاً ثانوياً لغالبية مربّي الثروة الحيوانية فهو يزود آلاف الأسر بدخل إضافي، ويسهم في تحسين الدخل وخاصة في المناطق الريفية. ويعتبر كل من قطاع الاغنام والماعز والأبقار والدواجن اللحم والبيض، إضافة لقطاع النحل، العماد الأساسي لهذا القطاع في فلسطين. وتمثل اللحوم والحليب والدواجن والبيض والأسماك أهم منتجات الثروة الحيوانية.¹

تمثل الجداول ذات أرقام (10+11) أعداد و تصنيفات الثروة الحيوانية الموجودة في فلسطين.

جدول (10): تصنيفات الثروة الحيوانية وأعدادها حسب المنطقة للعام 2011، بالرأس.

تصنيفات الثروة الحيوانية	2011	الضفة الغربية	قطاع غزة
عدد الأبقار	39,625	26,477	13,148
عدد الضأن	732,399	669,843	62,556
عدد الماعز	240,136	226,248	13,708
عدد الجمال	1,656	904	752
طيور الحبش	318,420	318,420	–
عدد أمهات اللحم	537,188	534,988	2,200
عدد الدجاج اللحم	36,547,523	20,174,056	16,373,467
عدد الدجاج البيض	1,626,457	1,328,779	297,678
عدد الدواجن المنزلية	240,157	148,267	91,890
عدد خلايا النحل	44,278	38,373	5,905

المصدر: جهاز الإحصاء الفلسطيني، مسح الإحصاءات الزراعية، 2010\2011، ص22، علماً أنه لم يتم إجراء أي مسح لاحق.

¹ جمال أبو عمر وأبو قاعود حسان: تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2012، ص31.

جدول (11): عدد حيوانات العمل حسب النوع والمنطقة، 2011، بالرأس.

تصنيفات الثروة الحيوانية	2011	الضفة الغربية	قطاع غزة
الخيول	3,603	2,413	1,190
البغال	1,180	1,130	50
الحمير	16,345	12,617	3,737

المصدر: جهاز الإحصاء الفلسطيني، مسح الإحصاءات الزراعية، 2010\2011.

2- القطاع النباتي

تصل نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي النباتي حوالي 60% من إجمالي الإنتاج الزراعي في فلسطين.¹ وتعرف النباتات على أنها جميع أنواع المزروعات والأغراس والحشائش، سواء أكانت سوقاً أو أوراقاً أو أزهاراً أو بذراً أو جذوراً وفي أية حالة كانت عليها.² وتبلغ المساحة الزراعية الكلية نحو 1.2 مليون دونم أو ما نسبته 21% من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 90% منها في الضفة الغربية و10% في قطاع غزة.³ وتشكل الزراعة البعلية ما نسبة 86% من إجمالي المساحة المزروعة، وتشكل الزراعة المروية حوالي 14%، كما تقدر مساحة المراعي بـ 2.02 مليون دونم بينما لا تتجاوز المساحة المتاحة للرعي 621 ألف دونم، وتبلغ مساحة الأراضي المصنفة كغابات وأحراش 94 ألف دونم، إلا أنه يقع 62.9% من الأراضي الزراعية في المنطقة المصنفة (ج) و18.8% في المنطقة المصنفة (ب) و18.3% في المنطقة المصنفة (أ).⁴

ويضم القطاع النباتي في فلسطين زراعة الخضروات والفواكه والحبوب والأزهار والتبغ، ومن أهم المنتجات الزراعية النباتية في فلسطين البندورة والخيار، ويحتل الزيتون والعنب والحمضيات أهم منتجات الفاكهة، كما تعد البطاطا والقمح والبصل أهم المحاصيل الحقلية.⁵

¹ ماس: تمويل القطاع الزراعي، رام الله، 2009، ص40.

² المادة (1) من قانون الزراعة الفلسطيني، رام الله، رقم (2) لسنة 2003.

³ وزارة الزراعة الفلسطينية، دائرة التخطيط الزراعي: الإحصاءات الزراعية، نشرات غير منشورة.

⁴ وزارة الزراعة، رؤيا مشتركة: إستراتيجية القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص20.

⁵ ماس: تمويل القطاع الزراعي، المرجع السابق، ص32.

يوضح الجدول رقم (12) أعداد البيوت البلاستيكية والمشاتل في فلسطين.

جدول (12): أعداد البيوت البلاستيكية والمشاتل في فلسطين خلال الأعوام (2010-2012).

السنة	أعداد المشاتل	أعداد البيوت البلاستيكية	مساحة البيوت البلاستيكية بالدونم
2010	145	—	—
2011	136	14,633	15,570
2012	176	12,617	—

المصدر: جهاز الإحصاء الفلسطيني، رام الله، مؤشرات متنوعة في فلسطين، 2013.

الفرع الثاني: الجهات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي الفلسطيني.

تتعدد وتتنوع الأطراف العاملة وذات العلاقة بالقطاع الزراعي الفلسطيني، ويمكن بين

أهمها بالتالي:

1- وزارة الزراعة

حيث تقوم وزارة الزراعة بالعديد من المهام والوظائف المتعلقة بتحقيق تنمية وتطوير

القطاع الزراعي الفلسطيني.¹

2- المزارعون الأفراد

وهذه الفئة تمثل العمود الفقري للقطاع الزراعي في فلسطين، وهم المزارعون

الممارسون للعمل الزراعي، سواء أكانوا منتسبين لجمعيات تعاونية أم غير منتسبين، إلا أنهم

غير منتظمين في وحدات اقتصادية أو منشآت أعمال.²

3- الشركات الزراعية

وهي منشآت زراعية منتظمة في أشكال قانونية، وتمارس أنشطة زراعية كتربية

المواشي والنحل والدواجن والحراجة، وهي في معظمها منشآت صغيرة حسب قيمتها الاقتصادية

¹ وزارة الزراعة: دور وزارة الزراعة، رام الله، <http://www.moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat-id=15>.

² ماس: تمويل القطاع الزراعي، 2009، ص33.

أو عدد العاملين فيها.¹ وتبلغ عدد الشركات الزراعية في فلسطين حوالي (1,008) شركة. كما يبلغ عدد الشركات الصناعية الزراعية في فلسطين حوالي (1,444) شركة.²

4- الجمعيات الزراعية

تعرف الجمعيات التعاونية بأنها عبارة عن اتحاد تطوعي لمجموعة مستقلة من الأشخاص من أجل التوصل إلى إشباع حاجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال مؤسسة يملكونها بشكل مشترك ويحكمها الطابع الديمقراطي.³ أما الجمعيات الخيرية فهي جمعيات تضم مزارعين أو مهتمين بالنشاط الزراعي، وتتبع هذه الجمعيات الخيرية لوزارة الزراعة وتعمل تحت إشرافها، بهدف تقديم مساعدات عينية أو نقدية من خلال المنح أو القروض.⁴ وتبلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية العاملة في فلسطين حوالي (263) جمعية تعاونية، (238) منها في الضفة الغربية و(25) في قطاع غزة.⁵

5- المانحون والمؤسسات الدولية

يتم تمويل والإشراف على تنفيذ نسبة كبيرة من مشاريع القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية من خلال المانحين والمؤسسات الدولية وذلك إما عن طريق المؤسسات التابعة لدولة فلسطين أو منظمات المجتمع المدني غير الحكومية والتي يبلغ عدده حوالي (35) منظمة، وخلال الفترة (2011-2013) بلغ ما تم تخصيصه من الدول المانحة حوالي (300) مليون دولار، ولكن أوجه استعمال وكفاءة تلك الموارد بحاجة إلى مزيد من المراجعة والتنسيق.⁶

¹ ماس: تمويل القطاع الزراعي، 2009، ص 23.

² وزارة الاقتصاد -اد الوطني، رام الله، دائرة النظم والمعلومات.
<http://www.mne.gov.ps/DesktopDefault.aspx?lng=2>

³ قادوس ناصر: تنظيمات المزارعين في فلسطين، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان.
<http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z8>

⁴ ماس: تمويل القطاع الزراعي، 2009، ص 10.

⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2012. <http://www.pcbs.gov.ps/Portals/-/2012-A-20.htm>

⁶ وزارة الزراعة الفلسطينية، دائرة التخطيط الزراعي: الإحصاءات الزراعية، نشرات قيد الإعداد.

المبحث الثاني

أهمية القطاع الزراعي والمعوقات التي تواجهه في فلسطين

المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي الفلسطيني

أعتبر القطاع الزراعي في فلسطين أهم القطاعات الاقتصادية لفترة طويلة، وعلى الرغم من تراجع أهميته في الفترة الحالية، إلا أنه ما زال يعتبر من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين.¹ ويمكن توضيح أهمية هذا القطاع بالنقاط التالية:

أولاً: توفير فرص عمل.

أعتبر القطاع الزراعي لفترة طويلة المشغل الرئيسي للأيدي العاملة في فلسطين، وكان يعد القطاع الأول في استيعاب القوى العاملة والتي بلغت في العام 1970 حوالي 42% من مجموع القوى العاملة، وبدأت هذه النسبة تتراجع تدريجياً لتصل إلى 16% في سنة 1987.² وكان ذلك نتيجة لتحول الأيدي العاملة للعمل في إسرائيل وداخل المستوطنات، حيث انخفضت نسبة العمالة الزراعية من 15.9% في العام 2004 لتصل إلى 13.4% في العام 2008.³ وبلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي من إجمالي القوى العاملة في العام 2009 ما نسبته 11.5%، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000 شكل القطاع الزراعي ملاذاً لنسبة كبيرة من الذين فقدوا عملهم داخل إسرائيل، فبدأت نسبة العاملين في القطاع الزراعي بالازدياد، وبلغت نسبة مساهمة هذا القطاع من الأيدي العاملة في العام 2006 بـ 17.8%.⁴

وتراجعت هذه النسبة مره أخرى إلا أن وصلت 11% في العام 2013، كما يظهر في الجدول رقم (13). وتعتبر العمالة في القطاع الزراعي عمالة موسمية تتمثل في فترات الحصاد وقطف الثمار، ويتميز قطاع الزراعة بشكل عام بقدرته على استيعاب مهارات عمل منخفضة لا تتطلب درجات علمية وفترات تدريبية عالية، وكذلك يتميز باستيعابه لنسبة عالية من النساء

¹ ماس: تمويل القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص28.

² المرجع السابق، ص25.

³ وزارة الزراعة، رؤيا مشتركة: استراتيجية القطاع الزراعي، المرجع السابق، ص20.

⁴ بكدار: مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني، المرجع السابق، ص9.

والتي تقدر في فلسطين بحوالي 34% من مجموع العاملين في القطاع الزراعي، إلا أن تكلفة أجر العامل في الزراعة لا تزيد على 60% من معدل اجر العمالة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.¹

توضح الجداول ذات أرقام (13+14) عدد ونسب العاملين في القطاعات الاقتصادية في فلسطين، ويتضح من الجدول رقم (13) انخفاض عدد العاملين في القطاع الزراعي في الأعوام 2012 و 2013 لصالح قطاع البناء والتشييد داخل المستوطنات والخط الأخضر مقارنة مع الأعوام السابقة، بالرغم من زيادة عدد إجمالي العاملين، ويعود ذلك حسب وجه نظر الباحث إلى إخضاع القطاع الزراعي بشكل كامل لضريبة الدخل اعتباراً من بداية العام 2011، وكذلك إخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة للتعرفة السارية كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى اعتباراً من بداية العام 2012.

جدول (13): عدد الأفراد العاملين 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2008-2013).

النشاط الاقتصادي	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الزراعة والحراثة وصيد السمك	94,100	84,300	87,800	99,400	98,400	93,100
التعدين والمحاجر والصناعة	81,900	86,400	84,700	98,700	102,200	107,600
البناء والتشييد	71,200	84,000	97,800	116,200	123,100	137,800
التجارة والمطاعم والفنادق	131,700	136,700	143,100	169,600	197,900	173,900
النقل والتخزين والاتصالات	32,500	40,600	44,400	51,200	55,400	57,100
الخدمات والفروع الأخرى	253,900	282,900	285,100	301,700	310,400	315,600
المجموع	665,300	714,900	742,900	836,800	857,400	885,100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: قاعدة بيانات القوى العاملة، رام الله، 2014.

¹ ماس: تمويل القطاع الزراعي، المرجع السابق، ص 25.

جدول (14): عدد العاملين في فلسطين ونسبة مساهمة العاملين في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك في فلسطين للأعوام (2008-2013).

السنة	إجمالي العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية	نسبة العاملين في القطاع الزراعي
2008	665,300	14.15%
2009	714,900	11.8%
2010	742,900	11.82%
2011	836,000	11.88%
2012	857,400	11.5%
2013	885,100	11%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: قاعدة بيانات القوى العاملة، رام الله، 2014.

ثانياً: حماية الأرض من استغلال الاحتلال ومستوطنيه

يمثل تمسك المزارعين الفلسطينيين بالأرض أحد أهم جوانب مقاومة الاحتلال والاستيطان، فارتباط المزارع بأرضه تعد أهم وسائل الدفاع عن الأرض.¹ وكذلك تشجيع استصلاح وزراعة الأراضي وخاصة البعيدة عن مراكز المدن والقرى في الحد من التوسعات الاستيطانية ومصادرة الأراضي من قبل المستوطنين، ويضيق عليهم استعمال الحجج والذرائع مثل حماية البيئة وتجميلها وتشغيل الأيدي العاملة.²

ثالثاً: المساهمة في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

يتحقق الأمن الغذائي بشكل عام عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية وآمنة تلبي احتياجاتهم التغذوية بشكل كامل، وتناسب أذواقهم لكي يعيشوا حياة مليئة بالنشاط والصحة.³ وفي فلسطين تعتبر النشاطات الزراعية في غالبيتها عائلية تهدف في المقام الأول إنتاج الغذاء، وتقدر السلع

¹ وزارة الزراعة، رام الله، 2013. <http://www.moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat-id=20>

² بكدار: مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني، مرجع سابق، ص9.

³ أبو منديل غسان: واقع الثروة الحيوانية في فلسطين، 2012، ص101.

الزراعية التي تنتج للبيع المباشر في فلسطين بـ 20% والبقية تستخدم لتغطية الاستهلاك المنزلي.¹ فتوفر الزراعة معظم حاجات السكان من الفواكه والزيتون والخضروات واللحوم الحمراء والبيضاء ولحوم الدواجن والبيض، والعنب والتين اما بالنسبة للقمح فتتراوح نسبة الاكتفاء الذاتي من سنة إلى أخرى حيث تتراوح بين 10%-15% حسب كميات الامطار الهائلة في كل موسم، وتزرع معظم المحاصيل الحقلية والبقوليات بعلا.²

ويعتبر الأمن الغذائي في دولة فلسطين أمام تحد صعب نتيجة للقيود المفروضة على التجارة والاقتصاد الفلسطيني بما في ذلك حركة البضائع والمنتجات الزراعية والأشخاص ما بين القرى والبلدات والمدن، عدا عن كون الأراضي الزراعية المنتجة تأثرت إلى حد كبير بسبب مصادرة الأراضي وإقامة جدار الفصل العنصري، والذي أثر على الواقع الاقتصادي للعديد من الأسر المعتمدة في دخلها على الانتاج الزراعي.³ وبينت الدراسات الأخيرة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن ما نسبته 25% من العائلات في الضفة الغربية و 61% في قطاع غزة يعانون من انعدام الامن الغذائي، وكذلك هناك ما نسبته 11% من الأسر في الضفة و 16% من الأسر في قطاع غزة معرضون لانعدام الامن الغذائي.⁴

رابعاً: زيادة الناتج المحلي

أعتبر القطاع الزراعي الفلسطيني أهم القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي للاقتصاد الفلسطيني ولفترة تزيد عن 20 سنة، حيث شكلت مساهمة هذا القطاع ما نسبته 36% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1972 كما بلغت نسبة مساهمته 21% في العام 1990، إلا أنها تراجعت هذه النسبة لتصل إلى 8% في العام 2007.⁵ وعلى الرغم من أن دولة فلسطين تعتبر من البلدان الزراعية، إلا أن مساهمة هذا القطاع استمرت في التراجع، نتيجة

¹ معهد الأبحاث التطبيقية: واقع القطاع الزراعي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 23.

² بكدار: مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 9.

³ معهد الأبحاث التطبيقية: واقع الامن الغذائي في فلسطين، 2009. [http://www.arij.org/publications\(9\)/Papers/2009/food%20security%20in%20palestine.pdf](http://www.arij.org/publications(9)/Papers/2009/food%20security%20in%20palestine.pdf)

⁴ وزارة الزراعة، رؤيا مشتركة: إستراتيجية القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص XI.

⁵ ماس: تمويل القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص 37.

لعزوف المزارعين عن ممارسة الزراعة بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي مقارنة بالسلع الزراعية المستوردة، وكذلك لعدم وجود جهات تقدم الحماية للمزارعين من انخفاض أسعار منتجاتهم بشكل يعرضهم للخسارة.¹

إلا وانه في الأعوام (2008-2011) بدأت نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي بالازدياد نوعا ما نتيجة لإخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %، حيث بلغ حجم الإنتاج الزراعي المحلي في العام 2011 ما يقارب 380.6 مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي العام 2012 ومع إعادة إخضاع قطاع الثروة الحيوانية للضريبة كباقي القطاعات الأخرى تراجعت حصة هذا القطاع لتصل إلى 332.6 مليون دولار ومن المتوقع تواصل انخفاض حصة هذا القطاع من الناتج المحلي في حالة استمرار إخضاعه للضريبة.

يتضح من الجداول رقم (15) انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012 على الرغم من ارتفاع مبلغ إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغت نسبة مساهمته 4.9%، ويعود ذلك إلى فرض ضريبة القيمة المضافة على هذا القطاع.

جدول (15): الناتج المحلي من القطاع الزراعي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في خلال الفترة (2008-2012) بالمليون دولار أمريكي.

النشاط الاقتصادي	2008	2009	2010	2011	2012
الزراعة والحراجة وصيد السمك	286.1	293.2	287.8	380.6	332.6
النسبة	%5.865	%5.6	%5.028	%5.927	%4.915
إجمالي الناتج المحلي	4,878.3	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: قاعدة بيانات القوى العاملة، رام الله، 2013.

¹ ابو عمر جمال: تقييم الانتاج النباتي والحيواني في الاراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص 21.

خامسا: المساهمة في تخفيض العجز في الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح مواطن القوة والضعف في الأداء الاقتصادي للدولة، فهو يمثل الحصيلة النهائية للعمليات الاقتصادية.¹ وللميزان التجاري الزراعي أهميته الخاصة لارتباطه بالأمن الغذائي والذي يبين مدى اعتماد الدولة على الذات أو اعتمادها على الدول الأخرى، ويعتبر هشاشة الأمن الغذائي ظاهرة اقتصادية تشترك بها الدول النامية، وفي فلسطين كباقي الدول النامية تعتبر الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مهمة، وميزانها التجاري الزراعي في تناقص وعجز مستمر.² وعلى الرغم من ذلك يتم تصدير كميات من الزهور وكذلك الخضروات وزيت الزيتون بشكل رئيسي إلى إسرائيل والدول الأوروبية وكذلك لبعض الدول العربية.³

ويوضح الجدول رقم (16) إجمالي قيمة الواردات والصادرات في فلسطين، كما يوضح الجدول رقم (17) أهمية مساهمة القطاع الزراعي من حجم الصادرات، حيث شكلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي قيمة الصادرات في عام 2010 حوالي 6.197% وفي العام 2011 بلغت نسبته 6.54%، بارتفاع عن عام 2010 بواقع 0.34%.

جدول (16): إجمالي قيمة الواردات والصادرات الفلسطينية (صافي الميزان التجاري) للفترة (2009-2011) بالآلاف دولار.

السنة	إجمالي قيمة الواردات	إجمالي قيمة الصادرات	صافي الميزان التجاري
2008	3,466,168	558,446	(2,907,722)
2009	3,600,758	518,355	(3,082,403)
2010	3,958,512	575,513	(3,382,999)
2011	4,373,647	745,661	(3,627,986)
2012	4,697,356	782,369	(3,914,987)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. (بيانات غير منشورة)

¹ أبو منديل غسان: واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية، مرجع سابق، ص 110.

² بكدار: مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 110.

³ وزارة الزراعة، رؤيا مشتركة: استراتيجية القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص 20.

جدول (17): إجمالي قيمة الواردات والصادرات الزراعية الفلسطينية (صافي الميزان التجاري الزراعي) للفترة (2009-2012) بالآلاف دولار.

السنة	إجمالي قيمة الواردات	إجمالي قيمة الصادرات	صافي الميزان التجاري
2008	84,200	29,187	(55,013)
2009	86,380	26,894	(59,486)
2010	127,981	35,664	(92,317)
2011	177,404	47,592	(129,812)
2012	205,097	57,553	(147,544)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. (بيانات غير منشورة).

سادسا: المحافظة على البيئة

ويتمثل ذلك عند القيام بعملية استصلاح الأراضي المنحدرة وزراعتها بأشجار الفواكه والزيتون المنتجة وغيرها، وهذا يؤدي إلى منع انجراف التربة، وكذلك الحد من خطر التصحر والتلوث.¹ حيث يعتبر الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من التدهور من أهم الأولويات التي تسعى إليها كافة الدول، ويساهم النشاط الزراعي بهذا الخصوص في تحقيق التوازن البيئي والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة.²

المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني

يعترض قطاع الزراعة في فلسطين الكثير من المعوقات تتمثل أهمها في محدودية الأراضي الزراعية ومحدودية المياه بسبب السياسات الإسرائيلية ومستوطنيه المستمرة في تجريف ومصادرة الأراضي، وكذلك تدمير الأراضي الزراعية والتحكم بمصادر المياه الفلسطينية واستخداماتها، وتعد كذلك مشكلة تسويق المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية وحظر تبادلها بين الضفة الغربية وقطاع غزة في أغلب الأوقات من أبرز المعوقات أمام القطاع

¹ بكدار: مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 10.

² رضوان هشام: أزمة القطاع الزراعي الفلسطيني ومعوقات التسويق في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، فلسطين، 2011، ص 37.

الزراعي في فلسطين.¹ بالإضافة إلى بعض السياسات الداخلية المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية والتي أدت إلى تقليل حجم الاستثمار في القطاع الزراعي والتي جاء آخرها في نهاية العام 2011 بإخضاع القطاع الزراعي بشكل كامل لضريبة الدخل بموجب قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011، وإخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة للتعرفة السارية كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويمكن بيان أبرز المشاكل والصعوبات التي تواجه الاستثمار في القطاع الزراعي بالتالي:

الفرع الأول: المعوقات الناجمة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه

بالرغم من عدم القدرة على حصر المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني جراء الاحتلال، الذي يسيطر على الأرض والمياه، ويفرض القيود والحواجز أمام حركة المزارعين والمواطنين، ويحرق الزرع ويدمر المحاصيل ويقتلع الأشجار، ويعتدي على المواشي، يمكن إجمال أهم المعوقات الناتجة عنه بالتالي:

1- يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على 67% من أراض الضفة الغربية، ويغلق قسم كبير منها بحجة اعتبارها مناطق عسكرية.

2- بناء جدار الفصل العنصر، وما نجم عنه من عزل وتقسيم وتدمير لأجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية الفلسطينية والتي تقدر بـ 10% من حجم أراضي الضفة الغربية بمساحة تصل إلى 160-180 ألف دونم، وحرمان أصحابها من الوصول إليها بحرية، كما أنه يعزل 30 بئراً توازي خلفه بطاقة إنتاجية تصل 3.8 مليون كوب/السنة، بالإضافة إلى تدمير الكثير من أنابيب شبكة الري المستخدمة في الزراعة وتجريف آلاف الدونمات واقتلاع أشجار الزيتون الرومي والمعمّر وأشجار الحمضيات وغيرها.²

¹ رضوان هشام: أزمة القطاع الزراعي الفلسطيني ومعوقات التسويق في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 79.

² وكالة وفا: جدار الفصل العنصري، رام الله. <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4981>

3- سيطرة الاحتلال على المياه والآبار الجوفية: تصدر إسرائيل ما نسبته 82% من المياه الجوفية الفلسطينية في الضفة الغربية.¹ وتضع إجراءات وعراقيل على الفلسطينيين في استغلال الكمية المتبقية من خلال السيطرة على موارد المياه والأراضي، ويشير تقرير البنك الدولي (2009) حول المصادر المائية الفلسطينية إلى أن رفع قيود الاحتلال عن المياه سيؤدي إلى زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% وسوف يوفر حوالي (110) ألف فرصة عمل إضافية.² وتأتي السياسات والممارسات الإسرائيلية على التمييز والحرمان واستغلال الموارد المائية الفلسطينية، ويقدر معدل استهلاك المياه للفرد في أراضي دولة فلسطين بنحو (72) لترا للفرد في اليوم، بفارق (28) لترا عن المستوى التي توصي به منظمة الصحة العالمية وهو (100) لتر للفرد يوميا، ويقدر استهلاك الفرد للمياه بين الإسرائيليين نحو (300) لتر يوميا.³ وتبلغ كميات المياه المتاحة للزراعة (150) مليون متر مكعب سنويا وتشكل ما نسبته 45% من إجمالي المياه المستخدمة، مقسمة إلى (70) مليون متر مكعب منها تستعمل في الضفة الغربية و(80) مليون متر مكعب يستعمل في قطاع غزة، وتأتي مياه الري في الضفة الغربية من المياه الجوفية والينابيع.⁴

4- استغلال المستوطنات في الضفة الغربية، في منافسة المنتجات الزراعية.

5- حرمان المزارعين من استيراد أنواع كثيرة من الأسمدة والمبيدات الزراعية، تحت حجج وذرائع أمنية.

6- استغلال الأيدي العاملة الزراعية للعمل في المزارع الصهيونية.

7- الحد من حرية حركة المنتجات الزراعية الفلسطينية بين المناطق في الداخل، وكذلك فرض القيود على تصديرها أو استيرادها للخارج من خلال تأخيرها والذي أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق الزراعي.

¹ وزارة الزراعة الفلسطينية، دائرة التخطيط الزراعي: الإحصاءات الزراعية، نشرات قيد الإعداد.

² وزارة الزراعة، رؤيا مشتركة: استراتيجية القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص.خ.

³ سلطة المياه الفلسطينية، قضايا المياه العالقة بين الطرفين، رام الله. <http://www.pwa.ps/ar-page.aspx?id=XX2bJra1318177905aXX2bJr>

⁴ وزارة الزراعة، رؤيا مشتركة: استراتيجية القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص.خ.

الفرع الثاني: المعوقات نتيجة السياسة الداخلية

أولاً: اخضاع القطاع الزراعي للضريبة

في العام 2011 ومع صدور القرار (8) من ضريبة الدخل لعام 2011، تم اخضاع القطاع الزراعي لأول مرة لضريبة الدخل كباقي القطاعات الاقتصادية، وكذلك تم إلغاء قرارات مجلس الوزراء الصادرة في العام 2008 والتي تقضي بإخضاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر % في العام 2011، وبذلك تم اخضاع النشاط المحلي لمزارعي الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة كباقي النسب السارية المعمول بها على أن يتم تنفيذ أحكام هذا القرار من بداية عام 2012.¹

ومنذ هذا التاريخ بدأت حصة الاستثمار في القطاع الزراعي وتحديدًا قطاع الثروة الحيوانية بالتراجع، وأصبحت مبالغ الاسترداد الضريبي تمثل أرباح ضائعة على المزارعين الذين لم يتمكنوا من تحميل مبالغ الضريبة للمستهلكين والوسطاء، وشكلت هذه القرارات عوامل طاردة للاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني، وألحقت ضرراً كبيراً في هذا القطاع بمختلف مكوناته النباتية والحيوانية وخاصة على صغار المزارعين، ودفعت قسم كبير منهم لترك عملهم الزراعي.²

واعتبرت هذه القرارات جائرة بحق القطاع الزراعي الفلسطيني وخصوصاً إذا ما تم مقارنة هذا القطاع مع الدول المجاورة، ففي دولة الأردن الشقيقة على سبيل المثال يعامل القطاع الزراعي بخصوصية فيما يتعلق بضريبة المبيعات حيث تندرج غالبية منتجات القطاع الزراعي والحيواني ضمن جداول ملحقة بالقانون وتطبق عليها ضريبة المبيعات بنسبة 4% فقط.³

¹ قرار مجلس الوزراء في العام 2011 رقم (13\115\03 م.و/س.ف).

² ابو منديل غسان: واقع الثروة الحيوانية في الاراضي الفلسطينية، مرجع سابق، 120.

³ وزارة المالية - الأردن، التشريعات والقوانين.

<http://www.istd.gov.jo/ISTD/Arabic/Legislations/Laws/table/GoodsSubject.htm>

ثانياً: قلة الدعم الداخلي

بلغت حصة وزارة الزراعة من الموازنة العامة ما نسبته 0.07% من الموازنة الجارية و13% من الموازنة التطويرية في العام 2011، حيث تعتبر هذه النسبة متدنية وبلغت النفقات الفعلية التي تم إنفاقها على وزارة الزراعة في فلسطين 91 مليون شيكل غالبيتها دفعت كرواتب موظفين خلال العام 2012.¹

ولا يوجد أي بند آخر في موازنة دولة فلسطين لدعم المستثمرين في القطاع الزراعي، علماً أن الدول المجاورة لدولة فلسطين والمتمثلة بدولة الاحتلال والأردن تقدم دعماً لقطاعها الزراعي سواء كان من مدخلات الإنتاج أو مخرجاته أو الصادرات، بالإضافة إلى توفير القروض الميسرة للمزارعين، وتوفير البذور والمبيدات والأسمدة والمياه بأسعار مخفضة، وكذلك تقديم مزايا لتشجيع الاستثمار الزراعي. ففي الأردن تقوم الحكومة بتقديم دعم للقطاع الزراعي من خلال موازنتها السنوية، فتتحمل جزءاً من أسعار الأعلاف، وتقوم بشراء البذور من المنتجين بأسعار أعلى من السعر العالمي وبيعها للمزارعين بأسعار مناسبة. وكذلك الحال بالنسبة لدولة الاحتلال فإن الدعم فيها يطال معظم حلقات سلسلة الإنتاج والتسويق للسلع الزراعية.² وهذا ما يفتقده المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني.

ثالثاً: المشاكل المتعلقة بتأمين الاستثمار الزراعي

يواجه القطاع الزراعي الفلسطيني العديد من المشاكل بداية من ظروف فلسطين الاستثنائية، كونها تحت احتلال يسلب الأرض ويسيطر على المياه ويقسم الحواجز ويقطع الطرقات أمام المزارعين والمواطنين، وصولاً إلى الظروف الجوية التي عادة ما تعترض المزارعين والمتمثلة بحالتين جويتين غير مرغوبتين وهما الصقيع والجفاف. وهذا ما يؤدي إلى زيادة المخاطر من تدني الانتاج وانخفاض الأرباح.³

¹ وزارة المالية الفلسطينية: تقرير النفقات السنوي. -2012/dec-10180/246011/pmf.ps/http://arb.pdf

² بكدار: مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني، المرجع السابق، ص19.

³ ماس: تمويل القطاع الزراعي، المرجع السابق، ص1.

وهذا يستدعي من المزارعين والمستثمرين الزراعيين البحث عن ضامن وملجأ يضمن جدوى الاستثمار في القطاع الزراعي، ومن هذه الضمانات وجود نظام تأمين على الاستثمار الزراعي يمكن أن يحمي المزارعين والمستثمرين الزراعيين كلياً أو جزئياً من مخاطر خسارة الاستثمار الزراعي المتمثلة في انخفاض أسعار المنتجات أو تدني الإنتاج، وهذا ما تقتقر إليه دولة فلسطين شأنها في ذلك شأن الكثير من دول العالم الثالث.¹ حيث نجد أن التأمين على الانتاج الزراعي غير مستخدم.² وكذلك خلوها من المؤسسات والصناديق المتخصصة لدعم الزراعة في أوقات الكوارث، ويعتبر عدم وجود شركات تأمين متخصصة تعمل على تأمين النشاط الزراعي ضد مخاطر الكوارث الطبيعية، أحد العوائق التي تؤدي إلى الحد من الزراعة والاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني.³

رابعاً: المشاكل الناتجة عن قلة مصادر التمويل

يقدر الطلب على القروض الزراعية في فلسطين بحوالي 200 مليون دولار سنوياً، بينما يقدر المتاح منها بحوالي 30% فقط.⁴ حيث يعتبر القطاع الزراعي الفلسطيني أقل القطاعات الاقتصادية استفادة من القروض البنكية والنظام المصرفي، وتبلغ نسبة القروض التي حصل عليها هذا القطاع من البنوك أقل من 1% مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.⁵

ويرجع ذلك لقلة الضمانات المطلوبة لعملية الاقتراض بصورة أساسية، حيث أن النشاط الزراعي غالباً لا ينتظم في منشآت زراعية مسجلة لدى الدوائر ذات العلاقة، وكذلك تركزه في المناطق الريفية والتي لا تصل إليها المؤسسات المالية، وصعوبة وصول المزارعين لمثل هذه المؤسسات.⁶ وعدم وجود مؤسسة عامة فلسطينية تختص بالإقراض الزراعي الإنمائي.

¹ ماس: تأمين القطاع الزراعي، رام الله، 2009، ص: i.

² ماس: تمويل القطاع الزراعي، المرجع السابق، ص: 44.

³ وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا): مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين،

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2514>

⁴ وزارة الزراعة الفلسطينية، دائرة التخطيط الزراعي: الإحصاءات الزراعية، نشرات قيد الإعداد.

⁵ وزارة الزراعة، رؤيا مشتركة: استراتيجية القطاع الزراعي، المرجع السابق، ص: xxii.

⁶ ماس: تمويل القطاع الزراعي، المرجع السابق، ص: 43.

وبالنظر إلى دول الجوار نجد أن دولة الأردن الشقيقة خطت خطوات متقدمة في هذا المجال حيث تقوم مؤسسة الإقراض الإنمائي المختصة بتنمية وتطوير القطاع الزراعي باعتماد خطة إقراض خلال الأعوام (2009، 2010، 2011) بمبلغ (82) مليون دينار من مصادر تمويلها الذاتية.¹

ويوضح الجدول رقم (18) نسبة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع نهاية الربع الأول 2011 (مليون دولار).

جدول (18) نسبة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع نهاية الربع الأول 2011 (مليون دولار).

القطاع الاقتصادي	حصة القطاع	النسبة (%)	إجمالي التسهيلات لجميع القطاعات
الزراعة والثروة الحيوانية	49.5	%2.2	2,238.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية.

خامساً: مشاكل التسويق الزراعي.

يعتبر التسويق أحد أهم أسس العملية الزراعية، ويمكن تعريف عملية تسويق المنتجات الزراعية بأنها عملية وصول المنتج في نهاية المطاف للمستهلك في أجود وأحسن صورة وبأسعار منافسة.² وفي فلسطين لا يزال المزارعون يستخدمون الطرق التقليدية في تسويق منتجاتهم، حيث يقومون ببيع منتجاتهم للوكيل الذي يأخذ مقابل ذلك عمولة معينة. وتباع نسبة صغيرة من المنتجات مباشرة لتاجر الجملة، أو تجار التجزئة أو المستهلكين النهائيين. على العكس من المزارعين الإسرائيليين والتي تدخل منتجاتهم الزراعية الأسواق المحلية مباشرة دون الحاجة لطلب الوكلاء.³

¹ وزارة الزراعة الأردنية، الإقراض الزراعي.

<http://www.moa.gov.jo/agri%20document/images/all%20framepage.htm>

² أبو منديل غسان: واقع الثروة الحيوانية، مرجع سابق، ص 85.

³ أبو عمر جمال و أبو قاعود حسان: تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية، مرجع سابق، ص 54.

سادساً: قلة رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي

حيث لا يزيد حصة رأس المال المستثمر في الشركات الزراعية ما نسبته 1% من مجموع رأس المال للنشاط الاقتصادي ككل.¹

سابعاً: المشاكل والمعوقات المؤسسية والتشريعية

وتتمثل هذه المشكلة بعدم وجود نظام معتمد يعمل على تعويض المزارعين عند حدوث الكوارث الطبيعية.² حيث يواجه المزارعون في فلسطين حالتين جويتين غير مرغوبتين وهما الصقيع والجفاف، مما يعرض المزارعين في حال حدوث أحدهما لمشاكل كبيرة، تتمثل بتدني الانتاجية وبالتالي احتمالية حدوث الخسارة.³ ويؤدي عدم وجود مؤسسات داعمة ومساندة للمزارعين والمستثمرين في هذه الحالات الى ابتعادهم عن الاستثمار في هذا القطاع وبالتالي ينعكس بالسلب على حجم الاستثمار في القطاع الزراعي ومن ثم انخفاض الامن الغذائي.

¹ ماس: تمويل القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص46.

² ابو عمر جمال و ابو قاعود حسان: تقييم الانتاج النباتي والحيواني في الاراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2010، ص59

³ مركز ماس للأبحاث: تمويل القطاع الزراعي، 2009، ص1.

الفصل الثالث

السياسات الضريبية وتأثيرها على القطاع الزراعي الفلسطيني

الفصل الثالث

السياسات الضريبية وتأثيرها على القطاع الزراعي الفلسطيني

المقدمة

فرضت الضريبة في فلسطين بصورة رسمية منذ عهد الانتداب البريطاني، ومع التحول التاريخي وحصول عملية السلام وتوقيع اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994 التي أعطت السلطة الفلسطينية الحق بإدارة القطاع الاقتصادي والحق بالاستيراد والتصدير، وكذلك إدارة الضرائب المباشرة وغير مباشرة والقطاع الزراعي والصناعي، باشرت السلطة الفلسطينية بسن القوانين ووضع الأنظمة الخاصة بإدارة الضرائب المباشرة على الأفراد والشركات وضرائب الاملاك والرسوم الخاصة بالبلديات.¹

ويعتبر الأساس المتبع لفرض الضريبة في دولة فلسطين أساس الوجود والاستعمال، فهي تفرض الضريبة على المكلفين عند حصولهم على الدخل، أو تفرضه نتيجة لاستخدام الدخل وإنفاقه، ويتم تقسيم الضرائب المطبقة إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة. ويخضع القطاع الزراعي في فلسطين في الوقت الحالي للضرائب بكافة أنواعها كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، باستثناء مجموعة من أصناف الفواكة والخضروات فهي تخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %.²

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على أنواع الضرائب التي تطبق على القطاع الزراعي في فلسطين، وآلية التسجيل لدى دوائر الضريبة في دولة فلسطين والمعالجة الضريبية للاستثمارات في القطاع الزراعي الفلسطيني، وبيان الإجراءات التي يتبعها المزارع الفلسطيني في التسجيل لدى وزارة الزراعة ليحصل على مستند يثبت أنه مزارع أو مستثمر زراعي.

وفي هذا الفصل تناولت الدراسة موضوع السياسات الضريبية وتطبيقاتها على

الاستثمارات في القطاع الزراعي على النحو التالي:

¹ أبو كرش شريف: إدارة المنازعات الضريبية، دار المناهج، عمان، 2004، ص21.

² الادارة العامة لضريبة القيمة المضافة، قوانين وأنظمة معمول بها، 2011، ص430-422.

المبحث الأول

الضرائب الغير مباشرة المطبقة على القطاع الزراعي في فلسطين

المطلب الأول: ضريبة القيمة المضافة

الفرع الأول: مفهوم ضريبة القيمة المضافة وآلية تطبيقها في فلسطين

تعتبر ضريبة القيمة المضافة من الضرائب غير المباشرة، فهي تفرض على أساس استخدام الدخل وإنفاقه على السلع والخدمات دون مراعاة ظروف المكلفين، وتسمى بضريبة القيمة المضافة، لأنها تفرض على القيمة المضافة (إجمالي قيمة المبيعات مطروحا منه قيمة المشتريات لنفس الفترة). ويمكن تعريف ضريبة القيمة المضافة على انها شكل من أشكال ضريبة المبيعات والتي تفرض على مراحل متعددة من العملية الإنتاجية، وهي تفرض على الزيادة التي تتحقق في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.¹

وفي فلسطين استحدثت دولة الاحتلال الاسرائيلي ضريبة القيمة المضافة في شهر آب عام (1976) تحت مسمى نظام الرسوم على المنتجات المحلية (إدارة الحسابات). وقد استندت هذه الضريبة إلى القانون الأردني رقم (16) لعام 1963، وفرضت الضريبة بنسبة 8% وتم رفع نسبتها عدة مرات إلى أن وصلت إلى 18% عام 1991، وعدلت في عام 1994 لتصبح 17%.²

ويعتبر قانون الرسوم والمكوس على المنتجات المحلية من ضمن الأوامر العسكرية الصادرة عن المحتل الإسرائيلي، وهو على شكل منشير وأوامر وتعليمات، وبموجب توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994 اكتسب هذا النظام الشرعية للتطبيق في ظل السلطة الوطنية

¹ عوض خالد: الضريبة على القيمة المضافة دراسة مقارنة للنظم الضريبية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص20.

² موسى عمرو: ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص12.

الفلسطينية، حيث أعطي للجانب الفلسطيني بعض الصلاحيات لتعديل القيمة المضافة.¹ باستثناء ما نص عليه البند السابع من اتفاقية باريس الاقتصادي، بأنه "ستقوم السلطة بجباية القيمة المضافة بنسبة واحدة على كل البضائع والخدمات المنتجة محليا والواردات التي يقوم بها الفلسطينيون، والتي بالإمكان تثبيتها عند مستوى 15-16%". وكان معدل الضريبة المضافة في إسرائيل 17%. وهنا أعطي مجالا للسلطة الفلسطينية لتعديل النسبة بفارق نقطتين.

وخلال الفترة الواقعة ما بين الأعوام (1994-2013) تغيرت نسبة ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية أكثر من مره نتيجة لتغير نسبتها في إسرائيل. وخلال العام 2013 ارتفعت ضريبة القيمة المضافة في فلسطين من 15% لتصل نسبتها المطبقة حاليا في الضفة الغربية إلى 16% اعتبارا من بداية حزيران نتيجة لارتفاعها في إسرائيل حيث وصلت إلى 18%.

وضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين ضريبة تراكمية، حيث تفرض على كل مرحلة من مراحل البيع والشراء، من أجل حماية إيرادات الخزينة العامة، وكذلك فإنها لا تفرض على التكلفة الأصلية للسلعة فقط، بل على أرباح التجار إلى أن تصل المستهلك النهائي، والمستهلك النهائي يتحمل عبئها باعتباره المتلقي الأخير للسلعة.²

تقسيمات المشتغلين الخاضعين لضريبة القيمة المضافة في فلسطين

يقسم المشتغلين الخاضعين لضريبة القيمة المضافة في فلسطين إلى ثلاث مجموعات، وفق لشروط محددة كالتالي³:

- المشتغل المعفى من الضريبة: حيث يتم إعفاء المشتغل من الضريبة إذا كانت دورة مبيعاته السنوية تقل عن 48,000 شيكل، بشرط تقديم مستنداته إلى دوائر ضريبة القيمة المضافة بصورة دورية.

¹ البسطيني مؤيد: ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص2.

² قباجة أحمد: النظام الضريبي في فلسطين، مرجع سابق، ص15.

³ وزارة المالية، ضريبة القيمة المضافة: دليل إجراءات ضريبة القيمة المضافة الموحد، 2011، ص3.

- صغار المشتغلين: حيث يعطى اسم مشتغل صغير للمكلف الذي تتراوح مبيعاته السنوية ما بين 48,000-225,000 شيكل، وهنا لا يحق للمكلف إصدار فواتير ضريبية. ويطلق على هذه الفواتير اسم (فاتورة صفقة مشتغل الصغير، أو فاتورة مشتغل صغير)، ويترتب على ذلك عدم الحق لمن يقوم بشراء السلع من المشتغل الصغير استرداد قيمة الضريبة التي قام بدفعها، وكذلك عدم حق المشتغل الصغير باسترداد الإرجاع الضريبي في دورة معينة إذا كانت قيمة الضريبة المدفوعة من قبله (ضريبة المشتريات) أكبر من الضريبة التي تم تحصيلها (ضريبة المبيعات).

ويعتبر هذا التصنيف للمشتغلين إجراء إيجابي من قبل الجهات المختصة في فلسطين، فهي تشجع المستثمرين لتوسيع مشاريعهم من أجل زيادة مبيعاتهم لتفوق قيمة 225,000 شيكل ويخضعون لاسم مشتغل مرخص، كما أنه يجوز للمشتغل الصغير التي تقل صفقاته السنوية عن 225,000 شيكل أن يتقدم بطلب لمدير دائرة ضريبة القيمة المضافة في محافظته وطلب تسجيله مشتغل مرخص، ويجوز لمدير الدائرة الموافقة على ذلك.

- المشتغل المرخص: حيث يعطى اسم مشتغل مرخص للمكلف الذي تزيد دورة مبيعاته السنوية عن مبلغ 225,000 شيكل.

يتضح من الجدول رقم (19) أهمية ضريبة القيمة المضافة في رفد خزينة دولة فلسطين، حيث شكلت ما نسبته (34%) من إجمالي إيرادات الضرائب، وتعتبر نسبة هذه الضريبة المفروضة في فلسطين مرتفعة إذ تبلغ حالياً 16%.

جدول (19): إيرادات ضريبة القيمة المضافة ونسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2009-2012) بالمليون شيكل.

أنواع الضرائب	2009	2010	2011	2012
ضريبة القيمة المضافة	1,871.98	2,031	2,297.4	2,531.1
النسبة	%34	%31.5	%33.7	%34
إجمالي الإيرادات الضريبية	5,534.52	6,464.5	6,822	7,460.9

المصدر: موقع وزارة المالية، التقارير المالية، علماً أن البيانات المتوفرة تبدأ من العام 2009.

الفرع الثاني: ضريبة القيمة المضافة على القطاع الزراعي الفلسطيني

في البداية يجب على المشتغل في القطاع الزراعي كباقي المكلفين في القطاعات الاقتصادية الأخرى فتح ملف لدى ضريبة القيمة المضافة. ويتطلب ذلك للمشتغل العادي لدى دوائر ضريبة القيمة المضافة السير في إجراءات يتم تحديدها من قبل دوائر ضريبة القيمة المضافة.¹

ويقسم القطاع الزراعي تبعاً لخضوعه لضريبة القيمة المضافة إلى قسمين: قطاع الثروة الحيوانية وقطاع الثروة النباتية. أما بالنسبة لقطاع الثروة الحيوانية فقبل العام 2008 كان يخضع هذا القطاع بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها بشكل كامل لضريبة القيمة المضافة كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. إلا أنه وفي العام 2008 قرر مجلس الوزراء الفلسطيني دعم مربّي الثروة الحيوانية، فأصدر قرار بإخضاع هذا القطاع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %، شريطة تسجيل المزارعين والمستثمرين الزراعيين في هذا القطاع لغايات ضريبة القيمة المضافة، وبدأ هذا القرار بالتطبيق من بداية العام 2009.²

وفي العام 2011 صدر قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني يلغي القرار سالف الذكر.³ وبذلك تم إخضاع النشاط المحلي لمزارعي الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة وفقاً للنسب السارية كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى على أن يتم تنفيذ أحكام هذا القرار من بداية العام 2012.⁴ أما بخصوص قطاع الثروة النباتية فيخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسب المعمول بها في فلسطين باستثناء قسم من الخضروات والفواكه التي لم تجر معالجتها فتخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %.⁵

¹ وزارة المالية الفلسطينية، دائرة ضريبة القيمة المضافة في فلسطين، رام الله، تعليمات داخلية.

² قرار مجلس الوزراء في العام 2008 رقم (12\78\02 م.و/س.ف) القاضي إخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %.

³ قرار مجلس الوزراء في العام 2011 رقم (13\115\03 م.و/س.ف) والقاضي بإلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في العام 2008 رقم (12\78\02 م.و/س.ف).

⁴ وزارة المالية الفلسطينية، الإدارة العامة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة، رام الله، تعليمات داخلية، 2008.

⁵ وزارة المالية، الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة، قوانين وأنظمة معمول بها، 2011، رام الله، ص 422-430.

ويمثل الجدول رقم (20) حجم إيرادات ضريبة القيمة المضافة المحصلة من القطاع الزراعي الفلسطيني بشقيه الحيواني والنباتي عن الفترة (2007-2012)، حيث يتضح أن نسبة هذه المبالغ لإجمالي مبالغ الجباية المحلية متدنية.

جدول (20): الجباية المحلية لمبالغ ضريبة القيمة المضافة الزراعية ونسبتها من إجمالي إيرادات ض.ق.م المحلية خلال الفترة، بالألف شيكل.

السنة	ض.ق.م الزراعية	ض.ق.م المحلية	النسبة المئوية
2007	205.155	461,991.308	%0.044
2008	643.776	409,584.615	%0.016
2009	363.268	552,815.362	%0.066
2010	173.924	644,177.761	%0.027
2011	518.77	682,271.175	%0.0076
2012	392.021	684,281.615	%0.0573

المصدر: وزارة المالية، ضريبة القيمة المضافة، دائرة التحصيل والجبابة.

أولاً: الثروة الحيوانية

خضعت الثروة الحيوانية خلال الفترة (2009-2011) لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %، وفي نهاية العام 2011 صدر قرار بإعادة إخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة كباقي القطاعات الاقتصادية، ويمكن بيان ذلك بالتالي:

يتطلب تنفيذ قرار مجلس الوزراء بما يخص الثروة الحيوانية لغاية ضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %، تسجيل المستثمرين في قطاع الثروة الحيوانية لغايات ضريبة القيمة المضافة شأنه في ذلك شأن أي مكلف آخر. وهو مطالب بتقديم الكشف الدورية الشهرية، وإصدار الفواتير الضريبية عند البيع والحصول على فواتير ضريبية قانونية عند الشراء، ويمكن توضيح المعالجة الضريبية لنشاطات الثروة الحيوانية وفق هذا القرار على النحو التالي:¹

¹ وزارة المالية، ضريبة القيمة المضافة: آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء لما يخص الثروة الحيوانية لغاية ضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %، رام الله، 2008، تعليمات داخلية.

أ- المواشي (على اختلاف أنواعها)¹

- ماشية التربية أو ماشية الألبان: وهي الماشية التي تشتريها المزرعة بقصد الاحتفاظ بها كأصل ثابت، لتربيتها والعناية بها للحصول على مواليدها من أجل بيعها بأعمار مختلفة أو للحصول على نتائجها من الحليب ومشتقاته وتحقيق الربح. فإذا تم بيع المواليد أو الحليب ومشتقاته داخل حدود السلطة الفلسطينية تخضع المبيعات لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر % . أما إذا بيعت مواليد الماشية إلى إسرائيل تتم الصفقة بموجب فواتير p وتخضع لضريبة القيمة بنسبتها السارية، وكذلك تخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبتها السارية مبيعات أصول المزرعة المحلية الثابتة من تجهيزات ومعدات وبنية تحتية وكذلك الأمهات المشتراة بقصد الاحتفاظ بها كأصول ثابتة.

- ماشية التسمين: ويقصد بها الماشية التي تشتريها المزرعة بقصد تغذيتها ورعايتها لإعادة بيعها بعد فترة من الزمن إما حية أو لحوم بعد ذبحها وتحقيق ربح من وراء ذلك، وبذلك تعتبر هذه الماشية أصول متداولة للمزرعة، وتخضع عند بيعها في حدود دولة فلسطين لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر % . حيث يجب أن تتجاوز نسبة التسمين 50% عند بيعها لتتطبق عليها الشروط. وهنا لا تسري نسبة ضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر % على التاجر الذي يتعاطى شراء وبيع الماشية فقط دون التربية بل يخضع لضريبة القيمة المضافة النافذة.

- المزارع متعددة النشاط: وهي المزارع التي تمارس نشاط ماشية التربية وماشية التسمين وماشية الألبان معاً، حيث تسري على صفقاته نسبتان: نسبة سارية ونافذة المفعول ونسبة صفر، وتتنطبق عليها الفقرات الموضحة سابقاً، وفي هذه الحالة على المزرعة إدارة حسابات منتظمة، بحيث تثبت فيها حسابات منفصلة لكل مركز إيراد، وإثبات أي عمليات لتحويل الرؤوس من نشاط إلى نشاط آخر بقيود محاسبية منتظمة.

¹ وزارة المالية، ضريبة القيمة المضافة: آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء لما يخص الثروة الحيوانية لغاية ضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %، رام الله، 2008، تعليمات داخلية.

- بيع لحوم الماشية المعالجة: وتعني المعالجة الذبح والسلخ والتقطيع والتجميد سواء اليدوي أو الآلي الأوتوماتيكي، وهنا تخضع عملية بيع لحوم الماشية المعالجة وكذلك جلودها وفرائها وصوفها لضريبة القيمة المضافة بنسبتها النافذة المفعول.

ب- الدواجن والطيور على اختلاف أنواعها.¹

- فقااسات الكتاكيت الصناعية (التفريخ الصناعي): حيث تخضع منتجات الفقااسات المحلية أو المستوردة أو المشتراه من الكتاكيت المفرخة آليا وكذلك البيض الخاص بالتفريخ لضريبة القيمة المضافة بنسبتها نافذة المفعول.

- مزارع تربية الدواجن والطيور البياض (بيض المائدة) واللاحم: وهي المشاريع التي تشتري الكتاكيت لتربيتها والعناية بها بمرحلة من مراحل النمو، وكذلك عند جهوزيتها لإنتاج بيض المائدة والطيور اللحم والاحتفاظ بها كأصول ثابتة حتى نهاية عمرها الإنتاجي وتحقيق ربح من بيعها، فتخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر % إذا تم بيع نتائجها محليا، وبذلك لا تسري هذه الاحكام على تاجر بيع البيض أو السوبر ماركت وتسري على صفقاتهم النسبة النافذة.

- بيع اللحوم البيضاء المعالجة بالذبح والسلخ والتقطيع والتجميد سواء يدويا وأتوماتيكيا فتخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبتها النافذة المفعول عند بيعها محليا أو لإسرائيل.

- بيع طيور الزينة المنتجة محليا والمستوردة فتخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبتها النافذة المفعول عند بيعها محليا أو لإسرائيل.

- مزارع الدواجن والطيور المتعددة الأنشطة: وهي المزارع الحديثة التي تمارس جميع الأنشطة من مرحلة التفريخ حتى تسويق المنتجات النهائية، بحيث تسري عليها نسبتان؛ نسبة سارية المفعول ونسبة صفر %، وتنطبق عليها الفقرات الموضحة سابقا، وفي هذه الحالة على

¹ وزارة المالية، ضريبة القيمة المضافة: آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء لما يخص الثروة الحيوانية لغاية ضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %، رام الله، 2008، تعليمات داخلية.

المزرعة ادارة حسابات منتظمة، بحيث تثبت فيها حسابات منفصلة لكل مركز ايراد، وإثبات أي عمليات لتحويل الرؤوس من نشاط الى اخر بقيود محاسبية منظمة.

ج - النحل، وتنقسم تربية النحل إلى ثلاث أنشطة كالتالي¹.

- مناحل عسل النحل، وهي المناحل التي تشتري خلايا النحل بقصد الاحتفاظ بها كأصول ثابتة لإنتاج عسل المائدة بأنواعها وبيع هذه المنتجات بدون معالجة ولا تعتبر تعبئة العسل بعبوات معالجة، وهنا تخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر إذا تم بيعها محليا، ولا تسري على بيع العسل وشمع النحل على صفقات التاجر غير المربي للنحل وتخضع هذه الصفقات بنسبتها سارية المفعول.

- مناحل للتجارة بالطرود والملكات: وهي المناحل التي تربي النحل بقصد انتاج وبيع خلايا وملكات بالطرود بحيث تقوم بتفريخ النحل بعملية التطريد الصناعي والطبيعي، وهنا تخضع صفقات البيع لضريبة القيمة المضافة بنسبتها نافذة المفعول.

- مناحل متعددة النشاط، وهي المناحل التي تمارس النشاطين السابقين معا، وهنا تسري عليها نسبتان؛ نسبة سارية المفعول ونسبة صفر %، وتطبق عليها المذكور سابقا، وفي هذه الحالة على المزرعة ادارة حسابات منتظمة، بحيث تثبت فيها حسابات منفصلة لكل مركز ايراد، وإثبات أي عمليات لتحويل الرؤوس من نشاط الى نشاط اخر بقيود محاسبية منظمة.

تمثل المبالغ الموضحة في الجدوال ذات أرقام (21+22) المبالغ التي تم إرجاعها لمربي الثروة الحيوانية وكذلك المدققة والجاهزة للدفع خلال الفترة (2009\8-2012\12)، وهي عن فترة الاسترداد (2009-2011). وتمثل هذه المبالغ إيرادات ضائعة بالنسبة للمزارعين حاليا، على اعتبار عدم قدرة المزارعين على نقل عبء ضريبة القيمة المضافة إلى الإمام، حيث من المعروف أن أسعار المواشي والدواجن والبيض تتأرجح وتتغير باستمرار بالارتفاع والانخفاض حسب العرض والطلب وكذلك تبعا لأسعارها في السوق الإسرائيلي.

¹ وزارة المالية، ضريبة القيمة المضافة: آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء لما يخص الثروة الحيوانية لغاية ضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %، رام الله، 2008، تعليمات داخلية.

جدول (21): المبالغ النقدية التي تم إعادتها لمربي الثروة الحيوانية خلال الفترة (2009\8-2012\12)، بعملة الشيكل

السنة	المبلغ
من 8\1-2009\12\31	7,194,766
2010	16,115,920
2011	20,748,581
2012	22,641,184
المجموع	66,700,451

المصدر: دائرة ضريبة القيمة المضافة، دائرة التدقيق الضريبي، رام الله.

جدول (22): مبالغ استرداد ض.ق.م النقدية الخاصة بقطاع الثروة الحيوانية للفترة الواقعة (2009\8-2012\12) مقسمة حسب تصنيف المكاتب، بعملة الشيكل.

المنطقة	المبلغ
اريجا	1,016,569
الخليل	10,509,120
الرام	178,243
بيت لحم	545,753
جنوب الخليل	964,650
جنين	14,105,039
رام الله	3,173,555
نابلس	21,870,646
سلفيت	1,447,982
طوباس	1,262,551
طولكرم	6,574,340
قلقيلية	5,052,003
المجموع	66,700,451

المصدر: وزارة المالية، دائرة ضريبة القيمة المضافة، دائرة التدقيق الضريبي، رام الله.

وحاليا ومنذ بداية العام 2012 تخضع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.¹ وبالتالي يتطلب من مربّي الثروة الحيوانية إصدار فواتير ضريبية عند البيع شاملة لضريبة القيمة المضافة، والحصول على فواتير ضريبية قانونية عند الشراء، وتقديم الكشف الدورية الشهرية بنتائج أعمال المشروع لدوائر ضريبة القيمة المضافة بشكل شهري بما لا يتجاوز 15 يوم من الشهر اللاحق.²

ثانياً: قطاع الثروة النباتية

أما بخصوص قطاع الثروة النباتية فتخضع كذلك لضريبة القيمة المضافة للتعرفة المعمول بها في فلسطين باستثناء مجموعة من أصناف الخضروات والفواكه التي لم تجر معالجتها فتخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %.³ والجدول ذات أرقام (23+24) توضح هذه الأصناف والتي يستطيع المستثمرين الزراعيين فيها إسترداد قيمة ضريبة مشترياتهم.

جدول (23): أصناف الخضروات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %.

بطيخ	جامبا	قرنبيط	خيار	شابنيون	ريباس
فول سوداني	قرع أرض	كرفس	جذور صيني	فلفل	ثوم
أسبورجوس	حزيرت	لفت	سلق	فول	شمر
بازلأء	حمسيس	لوف	كرفس أمريكياني	فلفل أحمر	فاصولياء
باميه	خس	ليمه	باندورا	فجل	توت أرض
بطاطا	باذنجان	لوبيا	عيريت	فجل أحمر	ذرة
بصل	خرشوف	شمام	عولش	كولورابي	بطاطس
جزر	كثر	منجول	أعشاب بهارات	كوسه	سبانخ
ملفوف	بقدونس				

المصدر: الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة، قوانين وأنظمة معمول بها، 2011، ص481.

¹ وزارة المالية، الادارة العامة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة، رام الله، تعليمات داخلية، 2008.

² وزارة المالية، دليل إجراءات ضريبة القيمة المضافة، 2011، رام الله، ص7-10.

³ وزارة المالية، الادارة العامة لضريبة القيمة المضافة، قوانين وأنظمة معمول بها، رام الله، 2011، ص430-422.

جدول (24): أصناف الفواكه الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %.

أفوكادو	موز	سيوطه	تين شوكي	جوز ملوكي	جوردان
سبونديان	كومكوات	جوز بيجان	جوافة	عنب	كيواني
كمثرية	جامبوس	كستناء	كرامبولا	كمثرية أسوي	كرز
تين	رمان	توت أسود	زيتون	تمر	برقوق
أنونا	سفرجل	تمريليو	برقوق هندي	أناناس	لونجان
فيجوا	اسقونيا	فرسمون	ليمكوم	بيتنجا	توت شجر
خوخ	ليشي	بيتايا	تفاح	أكتيندا	مشمش
بابايا	باباكو	مانجو	ببينو	بطنه	مكدميا
حمضيات بأنواعها	بسي فلورا	ناكتارينا	هيام	لوز بقشرته	سبوديلا

المصدر: الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة، قوانين وأنظمة معمول بها، 2011، ص 481.

وخلال الفترة (2010-2012) حصل مزارعي الثروة النباتية على ما يقارب 28 مليون

شيكال كاستردادات ضريبية كما هو موضح في الجداول ذات أرقام (25+26).

جدول (25): المبالغ التي تم استردادها من قبل مزارعي الثروة النباتية خلال الفترة (2010-2012)، بعملة الشيكال.

السنة	المبلغ
2010	6,500,323
2011	7,149,654
2012	5,900,709
2013	7,708,357
المجموع	27,259,043

المصدر: دائرة ضريبة القيمة المضافة، دائرة التدقيق الضريبي، رام الله.

جدول (26): مبالغ استرداد ض.ق.م النقدية الخاصة بقطاع الثروة النباتية للفترة الواقعة (2010-2013) مقسمة حسب تصنيف المكاتب، بعملة الشيكل.

المنطقة	المبلغ
اريجا	4,959,463
الخليل	515,683
الرام	2,794,942
بيت لحم	758,667
جنين	4,702,492
رام الله	185,913
طوباس	6,901,488
طولكرم	5,747,213
نابلس	693,182
المجموع	27,259,043

المصدر: وزارة المالية، دائرة ضريبة القيمة المضافة، دائرة التدقيق الضريبي، رام الله.

المطلب الثاني: الرسوم الجمركية.

يعتبر النظام الجمركي المتبع لدى دولة فلسطين ذو طابع خاص، بسبب ظروف الاحتلال والعوائق الناجمة عنها. وتتم الإجراءات الجمركية المتبعة وفق القانون الإسرائيلي والأوامر العسكرية و قانون الجمارك الأردني رقم (1) لعام 1962، بالإضافة إلى التعديلات والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية الفلسطينية في حدود صلاحياتها. فقد أعطت اتفاقية باريس الاقتصادية الحق للجانب الفلسطيني باستخدام المعابر الإسرائيلية القائمة لحين إنشاء معابر خاصة بهم، على أن تعامل إسرائيل البضائع الفلسطينية بنفس معاملة البضائع الإسرائيلية. إلا أن إسرائيل لم تلتزم بهذه الاتفاقيات بذرائع إدارية وأمنية مختلفة.¹

وتخضع الواردات الفلسطينية حالياً للمعدلات السارية في إسرائيل، ويجري تحصيلها من قبلهم على أن تعود تلك العائدات للسلطة الفلسطينية، بشرط استهلاك تلك السلع المستوردة في

¹ وزارة المالية، دائرة الجمارك: رؤيا وتقدم، 2008، ص7.

أراضي السلطة الفلسطينية، وتختلف معدلات الرسوم الجمركية حسب نوعها ومصدرها وأهميتها، فكل سلعة رسم مختلف يبينها دليل الجمارك الذي يحتوي على آلاف السلع ونسب الجمارك المفروضة.¹ باستثناء ما نصت عليه النقطة (2) من البند الثالث في بروتوكول باريس الاقتصادي والمتمثلة في القوائم (A1,A2) والتي يتفق الطرفان على كمياتها سنوياً. وتخضع للمعدلات الجمركية الفلسطينية. وكذلك البند الخامس من الاتفاقية بالنسبة للقائمة (B) حيث أعطت الاتفاقية الحق للفلسطينيين بتحديد معدلات الجمارك والرسوم والضرائب عليها.²

نصت اتفاقية باريس الاقتصادية على أنه سيكون للسلطة الفلسطينية كل الصلاحيات في مجال سياسة وإجراءات الاستيراد والجمارك كالتالي:

- ستكون سياسة الاستيراد التي ستتبعها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالقائمتين (A2+A1)³ خاضعة للتحديث والتغيير في نسبة الجمارك وضريبة المشتريات والضرائب والرسوم والجباية من وقت لآخر، وكذلك تنظيم متطلبات وإجراءات الترخيص والمقاييس بناء على اتفاقية (GATT).⁴

- بخصوص السلع في القائمة (A1)، والتي سيكون الفلسطينيون قادرين على استيرادها بكميات يتفق عليها الجانبان وفقاً لاحتياجات السوق الفلسطينية بشرط أن تكون مصنعة في الأردن ومصر وفي الدول العربية الأخرى، أما بالنسبة للسلع في القائمة (A2) والتي سيسمح للفلسطينيين باستيرادها من الدول العربية ومن دول أخرى، والتي يتم تحديد الكميات

¹ صبري نضال: محاسبة ضريبة الدخل، المرجع السابق، ص 43.

² وزارة المالية، دائرة الجمارك: رؤيا وتقدم، 2008، ص 2-3.

³ تضمن بروتوكول باريس الاقتصادي القوائم السلعية A1,A2,B. حيث يجب أن تكون البضائع المستوردة بموجب القائمة A1 منتجة محلياً في الأردن، مصر وبلدان عربية أخرى، أما البضائع المستوردة بموجب القائمة A2 فيمكن استيرادها من البلدان العربية والإسلامية ومن بلدان أخرى، وبينما لا تخضع البضائع التي تستورد بموجب القائمة B لأي قيود من حيث الكمية إلا أنها تخضع للمقاييس والموصفات الإسرائيلية.

⁴ البند (3) فرع ب من اتفاقية باريس الاقتصادية.

المسموح باستيرادها وفقا لاحتياجات السوق الفلسطينية باتفاق الجانبان.¹ وتعتبر اللحوم أهم السلع المصنفة ضمن هذه القوائم.²

- أما بخصوص السلع في القائمة (B) فتتمتع السلطة الفلسطينية بكل الصلاحيات والمسؤوليات في تحديد وتغيير نسب الجمارك وضريبة الشراء والضرائب والرسوم والجبابة عليها.³ وتعتبر السلع الزراعية كالحليب، ماء الجبن، السمكه، البندق، التين، والمشمش المجفف، التونا، البازيلاء والثوم من السلع المدرجة ضمن القائمة B.⁴

- كما تعفى الآلات والأدوات والأجهزة المعدة للاستعمال الزراعي من الرسوم الجمركية، وكذلك الحيوانات المستوردة لتحسين النسل بما فيها الطيور الداجنة وكذلك النحل والغراس والجذور والبذور.⁵

وتشكل لجنة بقرار من وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني بشكل سنوي، من أجل النظر والتقرير في الطلبات المقدمة للاستفادة من القوائم السلعية (A1+A2+الكوتا)، حيث تعمل هذه اللجنة على توزيع الكميات المقررة على المتقدمين من التجار والشركات، بعد التأكد من استيفاء الشروط المطلوبة.⁶

ويتم تقديم الطلبات للاستفادة من القوائم (A1+A2+الكوتا) على النحو التالي.⁷

- يتم تقديم طلب الاستيراد من قبل المستورد شخصيا أو من ينوب عنه لقسم الاستيراد في وزارة الاقتصاد حسب النموذج المعد لذلك، ويجب توقيع نموذج الاستلام والتسليم من قبل

¹ البند (3) من اتفاقية باريس الاقتصادية.

² وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، قوائم A1+A2. <http://www.mne.gov.ps/pdf/namescouta2010.pdf>

³ البند (5) من اتفاقية باريس الاقتصادية.

⁴ وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، الكوتا. <http://www.mne.gov.ps/pdf/namescouta2010.pdf>

⁵ المادة (84) من قانون الجمارك والمكوس رقم (1) لسنة 1962.

⁶ وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، الكوتا والقوائم السلعية.

<http://www.mne.gov.ps/couta.aspx?lng=2&tabindex=100>

⁷ المرجع السابق.

الموظف وصاحب العلاقة، وكذلك يتم توقيع مقدم الطلب على نموذج التعهد والالتزام بشروط الاستيراد. ويتبع المستورد الزراعي الإجراءات الجمركية الأخرى كباقي المستوردين.

يتضح من الجدول رقم (27) أهمية الرسوم الجمركية في ردف خزينة دولة فلسطين، حيث شكلت ما نسبته (28.5%) من إجمالي إيرادات الضرائب في العام 2012.

جدول (27): إيرادات الرسوم الجمركية ونسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2009-2012) بالمليون شيكل.

أنواع الضرائب	2009	2010	2011	2012
الجمارك	1,590.274	1,891.111	2,054.1	2,132.7
النسبة	%28.7	%29.3	%30	%28.5
إجمالي الإيرادات الضريبية	5,534.52	6,464.5	6,822	7,460.9

المصدر: موقع وزارة المالية، التقارير المالية، علما أن البيانات المتوفرة تبدأ من العام 2009.

المبحث الثاني

الضرائب المباشرة والمكوس على القطاع الزراعي

نظمت المادتين الخامسة والسادسة من بروتوكول باريس الاقتصادي سياسة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث أعطت المادة الخامسة الحق للسلطة الفلسطينية بتحديد وتنظيم سياستها الضريبية في أمور الضرائب المباشرة بما في ذلك ضريبة الدخل على الأشخاص والشركات وضرائب الأملاك، وبناءً على ذلك أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية عدد من القوانين والأنظمة وأنشأت الدوائر الفنية الخاصة من أجل جباية الضرائب.¹

المطلب الأول: الضرائب المباشرة "ضريبة الدخل"

تعد هذه الضريبة أهم أنواع الضرائب المباشرة، وتفرض على كافة أنواع الدخول الناتجة من رأس المال أو العمل، أو الاثنين معاً، وتفرض على الأفراد وعلى الشركات العادية والمساهمة، وغالباً ما تأخذ هذه الضريبة بالظروف الاجتماعية للممول بالنسبة للأشخاص الطبيعية والمصاريف الخاصة بالعمل بالنسبة للشخص المعنوي، وتشكل ضريبة الدخل معظم الإيرادات في الدول المتقدمة، بينما لا تتعدى نسبتها 10% في الدول النامية.²

الفرع الأول: مفهوم ضريبة الدخل وآلية تطبيقها في فلسطين

بدأ تاريخ فلسطين مع ضريبة الدخل منذ زمن الاحتلال البريطاني، ففرضت دولة الاحتلال البريطاني ضريبة الدخل على الفلسطينيين في العام 1941، وفي عام 1948 ومع احتلال إسرائيل لما يعرف الآن بأراضي 48 انتقلت الضفة الغربية للإدارة الأردنية وقطاع غزة للإدارة المصرية، وقامت الأردن بتوحيد المنطقتين تحت مسمى (الضفة الغربية والشرقية) وإخضاعها لنظام ضريبي واحد في العام 1951، وأصدرت الحكومة الأردنية أكثر من قانون كان آخرها قانون ضريبة الدخل رقم 25 لعام 1964، أما في قطاع غزة فقد أبقّت الحكومة

¹ الشعيبي هالة: بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي، ماس، 2013، ص 11.

² صبري نضال: محاسبة ضريبة الدخل، عمان، جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، 1998، ص 24.

المصرية القوانين الضريبية على ما كانت عليه زمن الانتداب البريطاني، ومع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 أبقى المحتل على قوانين ضريبة الدخل مع اجراء بعض التعديلات على معدلات الضريبة التصاعدية.¹

ومع تسلم السلطة الفلسطينية الإدارة الضريبية في العام 1994 استمرت بتطبيق قوانين ضريبة الدخل التي كانت سارية المفعول قبل العام 1967، فطبقت قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (25) لعام 1964 في الضفة الغربية، وقانون الانتداب البريطاني رقم (13) لعام 1947 في محافظات غزة، مع تعديل الشرائح والنسب الضريبية من قبل السلطة الفلسطينية اعتباراً من عام 1995 ليصبح الحد الأقصى لضريبة الدخل 20%.²

وفي العام 2004 وتحديداً في شهر كانون الأول أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون ضريبة الدخل رقم (17) ليكون أول قانون سيادي تصدره لينظم عمل دوائر ضريبة الدخل، وبدأ تطبيقه اعتباراً من بداية العام 2005، وكانت العملة المعتمدة لتحصيل ضريبة الدخل بناء على هذا القانون هي الدولار الأمريكي وكانت شرائح الضريبة للأشخاص الطبيعيين مفروضة بمعدل تصاعدي تتراوح بين 8% - 16%، أما الأشخاص المعنويين ففرضت بنسبة ثابتة بلغت 15%.³ ثم تم تعديل القانون رقم (17) في سنة 2008 لتصبح نسبة الضريبة التصاعدية على الأشخاص الطبيعيين تتراوح بين 5% - 15% وبنسبة ثابتة على الأشخاص المعنويين بلغت 15%.⁴

ويتم تنظيم ضريبة الدخل حالياً بموجب قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 الذي صدر بتاريخ 2011\9\30، على أن يبدأ تطبيقه بأثر رجعي من بداية العام 2011. وتم إلغاء قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004 وتعديلاته لعام 2008.⁵ وكانت أهم نقاط التعديل

¹ قباجة احمد: النظام الضريبي في فلسطين، مرجع سابق، ص 9.

² وزارة المالية الفلسطينية، دائرة ضريبة الدخل: دليل إجراءات ضريبة الدخل، رام الله، 1997، ص 7-8.

³ المادة (14) من قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004.

⁴ المادة (11) من قرار بقانون رقم (2) لعام 2008 بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004.

⁵ الشعيبي هالة: بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي، ماس، 2013، ص 11.

أخضاع المزارعين الافراد الى الدخل الزراعي وكذلك تحويل عملة القانون من عملة الدولار إلى عملة الشيكل.

ويعتمد قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والمطبقة في فلسطين أسلوب الشرائح الضريبية، حيث نصت أحكامه بتقسيم الدخل الخاضع للضريبة للأشخاص الطبيعيين بنسب تصاعدية تتراوح من 5% إلى 15% وبمعدل ثابت مقداره 15% للأشخاص المعنويين.¹ وفي عام 2012 تم إجراء بعض التعديلات على القرار بقانون بموجب قرار مجلس الوزراء ليتم زيادة الشرائح الضريبية إلى (4) شرائح للأشخاص الطبيعيين مقسمة كالتالي:

الشريحة الأولى: 1-40,000 شيكل من الدخل الخاضع بنسبة 5%.

الشريحة الثانية: 40,001-80,000 شيكل من الدخل الخاضع بنسبة 10%.

الشريحة الثالثة: 80,001-125,000 شيكل من الدخل الخاضع بنسبة 15%.

الشريحة الرابعة: ما زاد عن 125,000 شيكل من الدخل الخاضع بنسبة 20%.

وشريحتين للأشخاص المعنويين بمعدل تصاعدي مقداره 15% للمبالغ التي تقل عن 125,000 شيكل من الدخل الخاضع للضريبة و 20% للمبالغ التي تزيد عن ذلك.

الإعفاءات الممنوحة بموجب قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011:²

نصت المادة (12) من قرار بقانون ضريبة الدخل منح الشخص الطبيعي الإعفاءات

التالية:

1- إعفاء سنوي لجميع المكلفين (30,000) شيكل.

2- إعفاء المواصلات الحقيقية للموظف الحكومي، و 10% أو مبلغ المواصلات الفعلي أيهما أقل لموظفي القطاع الخاص.

¹ المادة (16) من قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011.

² المادة (12) من قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011.

3- إعفاء شراء أو بناء بيت سكن بقيمة 30,000 شيكل لمرة واحدة، أو إعفاء مبلغ 4,000 شيكل لمدة لا تزيد عن 10 سنوات من الفوائد الفعلية المدفوعة في حالة شراء أو بناء السكن بموجب قرض بنكي.

4- إعفاء جامعي بمبلغ (6,000) شيكل سنويا لقاء الانفاق على دراسته أو زوجه أو أي من أولاده، وبحد أقصى طالبين.

الخصومات¹ والغرامات²:

نصت المادة (19) من قرار بقانون ضريبة الدخل، بأنه يمنح المكلف الذي يقوم بتسليم إقراره الضريبي ومرفقاته خصما تشجيعيا على رصيد الضريبة المستحقة للدفع على النحو التالي:

- 1- يمنح خصم للمكلف مقداره (4%) من رصيد الضريبة المستحق بعد حسم السلفيات المدفوعة إذا تم تسليم الإقرار ودفع الضريبة في الشهر الأول من الفترة الضريبية التالية للسنة المالية.
- 2- يمنح خصم للمكلف مقداره (2%) من رصيد الضريبة المستحق إذا تم تسليم الإقرار ودفع الضريبة في الشهر الثاني أو الثالث، أما فيما يخص الشهر الرابع فإن المكلف عند تقديمه للإقرار الضريبي فإنه لا يستحق خصم تشجيعي ولا يفرض عليه غرامات تأخير.

وفيما يتعلق بالغرامات نصت المادة (36) من قرار بقانون ضريبة الدخل، بأنه يضاف إلى رصيد الضريبة إذا لم تدفع ما يعادل (2%) من مقدار الضريبة عن كل شهر تأخير عن الموعد المحدد، وتفرض على كل مكلف ملزم بتقديم الإقرار الضريبي ولم يقدم في الموعد المحدد غرامة تعادل (3%) من الضريبة عن كل شهر تأخير وبحد أقصى لا يتجاوز (20%) من الضريبة المستحقة، ويجب في جميع الأحوال أن لا تقل غرامة التأخير عن (300 شيكل) للشخص العادي و(3,000 شيكل) للشخص المعنوي.

¹ المادة (19) من قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011.

² المادة (36) من قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011.

يتضح من الجدول رقم (28)، انخفاض حصة ضريبة الدخل من إجمالي الإيرادات الضريبية في فلسطين، حيث شكلت ما نسبته (8.95%) من إجمالي إيرادات الضرائب في العام 2012.

جدول (28): إيرادات ضريبة الدخل ونسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2009-2012) بالمليون شيكل.

أنواع الضرائب	2009	2010	2011	2012
ضريبة الدخل	312.8	522.571	503.9	667.9
النسبة	%5.6	%8	%7.4	%8.95
إجمالي الإيرادات الضريبية	5,534.52	6,464.5	6,822	7,460.9

المصدر: موقع وزارة المالية، التقارير المالية، علماً أن البيانات المتوفرة تبدأ من العام 2009.

الفرع الثاني: ضريبة الدخل على القطاع الزراعي الفلسطيني

أعفت قوانين ضريبة الدخل التي تم تطبيقها في فلسطين دخل المزارعين من الضريبة، وجاء في نصوص قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004، بأنه يعفى من الضريبة المفروضة بموجب أحكام هذا القانون، دخل الشخص الطبيعي من المزارعين حسب معايير محددة لهذا الإعفاء وفق لوائح وتعليمات تصدر لهذه الغاية.¹ والشخص الطبيعي هو المكلف الفرد والشريك في شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وأية شركة أشخاص يحددها القانون.² أما الشخص المعنوي فيخضع لضريبة الدخل حيث لم يرد نص لإعفاؤه بموجب القانون سالف الذكر. والشخص المعنوي هو كل إدارة أو مؤسسة يمنحها القانون شخصية معنوية كالجمعيات على اختلاف أنواعها والشركات المساهمة، أو ذات المسؤولية المحددة وشركات التوصية بالأسهم والشركات الأجنبية سواء كانت مقيمة أو غير مقيمة وكل إدارة أو مؤسسة لها شخصية معنوية.³

¹ المادة (6) بند 14 من قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004.

² المادة (1) بند تعاريف وأحكام عامة من قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004.

³ المرجع السابق.

وبموجب احكام القانون، يلزم الشخص المعفى كغيره من المكلفين بتقديم الإقرار الضريبي معزز بالمستندات والمعلومات، بحيث تكون هذه الإقرارات خاضعة للتدقيق من قبل مأمور التقدير، وبخلاف ذلك يتعرض المكلف للعقوبات والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون.¹ وجاء في القرار رقم (2) لسنة 2008 بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004 على الإبقاء على الأحكام السابقة بإعفاء الشخص الطبيعي من المزارعين.²

وفي العام 2011 ومع صدور قرار ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 أخضع القطاع الزراعي في فلسطين بشكل كامل لضريبة الدخل كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث وبموجب القرار سالف الذكر تم تعريف نشاط الأعمال بأنه النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو المهني أو الخدمي أو الحرفي الذي يمارسه شخص بقصد تحقيق ربح أو مكسب.³

آلية تسجيل المزارعين والمستثمرين الزراعيين لغايات ضريبة الدخل.

في البداية يجب على المشتغل في القطاع الزراعي كباقي المكلفين في القطاعات الاقتصادية الأخرى فتح ملف لدى دوائر ضريبة الدخل، حيث يلزم قانون ضريبة الدخل الشخص الذي يمارس نشاط أعمال أو استثمار بالتسجيل لدى دائرة ضريبة الدخل من بداية النشاط وممارسة الأعمال.⁴ ويتطلب فتح الملف للمشتغل العادي لدى دوائر ضريبة الدخل السير في إجراءات يتم تحديدها من قبل دوائر ضريبة الدخل.⁵

المطلب الثاني: المكوس على التبغ.

تفرض ضريبة المكوس في فلسطين بشكل أساسي على المحروقات وإنتاج السجائر والمشروبات الروحية، وتفرض بنسب عالية مقارنة مع الضرائب الأخرى.⁶

¹ المادة (16) من قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004.

² المادة رقم (4) من قرار بقانون رقم (2) لعام 2008 بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004.

³ المادة (1)، قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011.

⁴ المادة (2)، قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011.

⁵ وزارة المالية، الإدارة العامة لضريبة الدخل: دليل إجراءات العمل التشغيلية لدائرة ضريبة الدخل، رام الله، 2011، ص 11-12.

⁶ صبري نضال: محاسبة ضريبة الدخل، مرجع سابق، ص 43.

الفرع الأول: إجراءات زراعة التبغ وتصنيعه.

أولاً: زراعة التبغ.¹

- على كل مزارع يرغب بزراعة التبغ أن يقوم بتقديم طلبا قبل القيام بالزراعة على النموذج المعين إلى مأمور المكوس في المنطقة التابع لها مكان الزرع، بحيث يبين فيها مساحة الارض التي ينوي زرعها والمكان الذي سيخزن فيه التبغ بعد قطفه ونقله من المكان المزروع فيه.
- بعد ذلك إما ان توافق سلطة المكوس بحيث تقوم بمنح المزارع تصريح من سلطة المكوس بالموافقة، أو أن ترفض اعطاء المزارع التصريح بالزراعة.
- لسلطة المكوس أن تمنح أي مزارع تصريح لزراعة التبغ في مستنبت أو مشتل.
- يعتبر كل زرع تم زرعه قبل الحصول على تصريح بزراعة مهرب ويعاقب الزارع بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا مع مصادرة التبغ المزروع.
- لا يجوز للزارع أن يبيع التبغ إلا إلى تاجر مرخص أو صاحب معمل مرخص ولا يجوز بيع كمية تقل عن (20 كيلو غراما) من التبغ غير المصنوع في المرة الواحدة، ويوزع التبغ المباع بحضور مأمور المكوس الذي عليه أن يقيد الكمية المباعة في شهادة الزارع ويسجلها في دفتر التاجر أو صاحب المعمل، ولسلطة المكوس أن تمنح المزارع رخصة خصوصية ببيع محصوله إذا كان جميع المحصول يقل عن (20 كيلو غرام).²
- لا يجوز لأي شخص أن يتاجر بالتبغ إلا بعد أن يكون قد حصل على رخصة بذلك من سلطة المكوس حسب النموذج المعين، ويجب ان يقوم قبل ذلك بتقديم كفالة حسب الكيفية المقررة وينتهي العمل بالرخصة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة.³

¹ المادة (4) من قانون التبغ رقم (32) لعام 1952.

² المادة (10) من قانون التبغ رقم (32) لعام 1952.

³ المادة (11) من قانون التبغ رقم (32) لعام 1952.

- إذا باع تاجر تبغا ونقله من المخزن لصنعه وتصديره تعطى سلطة المكوس المشتري أو صاحب المعمل تصريحاً بذلك.¹

ثانياً: تصنيع التبغ.²

- لا يجوز لأحد أن يصنع تبغا ما لم يكن قد حصل على رخصة وذلك بحسب النموذج المعين. ويجب أن يقوم بتقديم الكفالة التي تعينها سلطة المكوس لأجل القيام بالتزاماته خير قيام بشرط أن يكون المكان المراد استعماله معملاً وافقت عليه السلطة المختصة.
- ينتهي المعمل بالرخصة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة على أنه يجوز تجديدها.

بيع التبغ المصنوع³:

- لا يجوز لأحد أن يبيع أو يقتني تبغا مصنوعاً لأجل البيع إلا بموجب رخصة محررة حسب النموذج المقرر.
- تخول الرخصة حاملها بيع التبغ المصنوع أو اقتناؤه للبيع في المحل.
- يجب أخذ رخصه مستقلة لكل محل يباع فيه التبغ أو يقتنيه للبيع.

الفرع الثاني: المكوس على التبغ في فلسطين

تفرض دولة فلسطين المكوس على السجائر سواء تم انتاجها محلياً أو تم استيرادها من الخارج، ويتم ذلك بناء على إجراءات يتبعها من يسمح له بالإتجار بالتبغ والتي تتمثل بالتالي:

فتح ملف لدى دائرة الضريبة، وذلك بالاستناد الى قانون التبغ رقم (32) لعام 1952 وتعديلاته لعام 1966، بحيث تتم إجراءات فتح الملف على النحو التالي:

¹ المادة (13) بند 1 من قانون التبغ رقم (32) لعام 1952.

² المادة (17) من قانون التبغ رقم (32) لعام 1952.

³ المادة (26) من قانون التبغ رقم (32) لعام 1952.

- في البداية يجب على المكلف فتح ملف مشتغل مرخص لدى دائرة ضريبة التابعة لها الشركة.
- تقوم دائرة التبغ بأخذ عينات من الدخان المراد انتاجه وفحصه، من أجل اخذ موافقه عليه من وزارة الصحة.
- يجب على الشركة تزويد دائرة التبغ بأسعار السجائر وذلك لتحديد الرسوم والضرائب عليها.
- يتم استيفاء الرسوم بشكل مباشر بموجب شيك مقدم وبشكل شهري.
- تقوم دائرة التبغ بمنح الشركة طلبية البندول الخاص بكل نوع سجائر حسب الانتاج المحلي، بشكل شهري وتكون ضمن ألوان مختلفة حسب الصنف.
- يقوم مكتب الضريبة التابع لمنطقة الشركة بفحص الشركة ضريبيا، مع المتابعة خلال عمليات الجرد والإتلاف التي تقوم بها الشركة لغايات التدقيق المستمر.

تعالج دائرة التبغ والمكوس السجائر المصنعة محليا بإتباع الإجراءات التالية¹:

- في البداية تتعاقد وزارة المالية مع إحدى المطابع المحلية ليتم طباعة (البندول)² الخاص بالسجائر حسب أنواعها وبالكميات التي تحتاجها الشركات، ويتم تخزينها في المخازن التابعة للوزارة من خلال مستند إدخال إلى المخازن، ويتم اختيار المطبعة بموجب قانون اللوازم العامة رقم (9) لعام 1998.
- يقوم موظف ضريبة الشراء (المكوس) باستلام الكمية المطلوبة من المطبعة معززة (بالإرسالية)، حيث يتم تحويل نسخة من الإرسالية لدائرة الشؤون الإدارية في الجمارك والمكوس لتحتفظ في الملف المخصص لذلك.
- تقوم شركات السجائر بتقديم طلبية الشراء لوزارة المالية لشراء البندول.

¹ دائرة الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة، وزارة المالية، رام الله، 2013، تعليمات داخلية.

² البندول: هو الملصق الذي يلصق على علبة السجائر والمشروبات الروحية المحلية والمستوردة، بحيث يعني طباعة هذا الملصق عليها بأن المنتج قد تم استيفاء الرسوم الجمركية عليها من قبل دولة فلسطين.

- يتم اعداد طلبيه الشراء من قبل دائرة المكوس في وزارة المالية حسب طلبيه الشراء المعدة من الشركة، ويتم توقيع طلب الشراء من قبل مدير الدائرة أو الموظف الموجود في الدائرة، بحيث يكون طلب الشراء مكون من أربع نسخ على النحو التالي: النسخة البيضاء لوزارة المالية، ونسخة ثانية تأخذ اللون الزهري للشركة مقدمة الطلب، اما الثالثة تأخذ اللون الأزرق تبقى للمعاملة، والاخيرة باللون الأصفر تبقى في الدفتر.

- يتم اعداد نموذج اعداد نموذج اشعار استلام شيكات أجله، ويتم توقيع الاشعار من قبل مدير الدائرة بحيث يتكون نموذج اشعار استلام الشيكات من الأربع نسخ المذكورة سابقاً.

- يتم دفع قيمة بندرول السجائر عن طريق شيكات مؤجلة لمدة 30 يوم، بحيث يتم حفظها بقاصة حديدية لحين استحقاقها ويتم ارسالها لدائرة الحسابات قبل تاريخ استحقاقها بيومين، ويتم توقيع مستلم الشيك في دائرة الحسابات على نموذج اشعار استلام شيكات مؤجلة.

- في حال قيام الشركات بطلب تأجيل صرف الشيكات تقوم الشركات بإرسال كتب رسمية إلى مدير عام دائرة الجمارك تطلب فيها تأجيل الشيكات، ومن ثم يقوم مدير عام الجمارك بمراسلة دائرة الحسابات لتأخير صرف الشيك حسب المدة المعينة.

- عند تسليم البندرول إلى الشركة يتم اصدار مستند اخراج مكون من ثلاث نسخ على النحو التالي: نسخة باللون الأبيض تعطى للشركة، ونسخة باللون الأخضر ترفق مع المعاملة، ونسخة اخرى تأخذ اللون الأصفر تبقى بالدفتر ويتم توقيع النموذج من قبل مدير دائرة التبغ والمكوس أو الموظف المسؤول، ويتم توقيع مستلم البضاعة على نموذج مستند الإخراج عند تسليم البضاعة من المستودعات.

أسعار البندرول¹:

- السجائر المحلية، في العام 2012 كان سعر المكوس بقيمة 9.965 شيكل لكل علبة سجائر واستمر ذلك حتى شهر نهاية شهر 9\2012، وفي بداية شهر 10\2012 وحتى نهاية عام

¹ دائرة الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة، وزارة المالية، رام الله، 2013، تعليمات داخلية.

2012 كانت الرسوم لكل علبة سجائر بقيمة 12 شيكل، باستثناء علب السجائر من نوع فيكتوري حيث أن الرسوم على هذا الصنف كانت بقيمة 6.7 شيكل من بداية العام وحتى نهايته، وكذلك فيما يخص دخان يعبد وهو من صنف واحد فقط (lando) فيتم تحصيل نفس الرسوم على الفيكثوري بقيمة 6.7 شيكل لعلبة السجائر الواحدة، استمرت أسعار الرسوم حتى تاريخ 2012\5\8 ليصبح الحد الأدنى من الرسوم 15 شيكل للعلبة الواحدة من سجائر القدس باستثناء الفيكثوري 12 شيكل لعلبة السجائر الواحدة، ويتم تحصيل هذه الرسوم من خلال البندول الذي يتم بيعه للشركة بقيمة الرسوم وبناءا على الكمية التي تطلبها الشركة حسب ما تم توضيحه سابقا.

تعالج دائرة التبغ والمكوس بالنسبة للسجائر المستوردة بإتباع الإجراءات التالية:

- يتم التأكد في البداية أن السجائر والمعسل مستورد للسوق الفلسطيني.
- يتم أخذ عينة من المواد المستوردة وفحصها في لحظة الاستيراد، وأخذ الموافقة من وزارة الصحة.
- يتم استيراده عن طريق الشحن البحري بواسطة الموانئ الإسرائيلية، ويتم تخليصه بموجب بيان جمركي أوتونوميا، ويتم وضع الملصق من قبل الشركة المنتجة في الخارج.
- يتم اصدار البيانات الجمركية على الموانئ، ويتم تزويد وزارة المالية فيها بشكل دوري.
- يتم تحويل الأموال التي يتم تحصيلها بموجب حوالات تحول خلال جلسة المقاصة بين دولة الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، بعد خصم مبلغ 3% من قيمة المكوس لصالح الجانب الإسرائيلي بدل خدمات تحصيل.
- يبلغ عدد الشركات المستوردة للسجائر في فلسطين 7 شركات، شركة يونيبال، شركة العودة، الشركة العالمية لما وراء البحار، عوض اخوان للمعسل، فالكون توباكو، الننتشة، دوبك الجديدة.

وبوضح الجدول رقم (29) قيمة إيرادات مكوس السجائر ونسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبية المحلية.

جدول (29): إيرادات مكوس السجائر ونسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبية المحلية خلال الفترة (2009-2012) بالمليون شيكل.

السنة	2009	2010	2011	2012
مجموع إيرادات الضرائب المحلية	1,187.91	1,769.14	1,726.8	1,844.1
مكوس السجائر	253.34	304.368	310.8	337.2
نسبتها من الضرائب المحلية	%21.33	%17	%18	%18.3

المصدر: موقع وزارة المالية، تقرير العمليات المالية السنوي.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهج ومجتمع الدراسة وعينة وأداة ومتغيرات وإجراءات الدراسة وصدق الأداة وثبات الأداة والمعالجات الإحصائية ونتائج الدراسة، وكذلك عرض الطرق والإجراءات التي تم إتباعها للوصول إلى النتائج النهائية للدراسة، وفيما يلي بيان بذلك:

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي¹، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ليصفها وصفا دقيقا ويوضح خصائصها وأسبابها، وهذا الأسلوب يناسب أغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من الفئات التالية:

المستثمرون الزراعيون: تم الحصول على الإطار العام لمجتمع الدراسة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ودائرة الإحصاء في وزارة الزراعة، حيث تكون مجتمع الدراسة من مزارع ومستثمر زراعي.

عينة الدراسة

أجريت الدراسة على عينة قوامها (398) من المستثمرين في قطاع الزراعة، وتم اختيارهم بطريقة (convenience sampling) وتم الحصول على البيانات المطلوبة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مقسم حسب محافظات الوطن، وقام الباحث بزيارات ميدانية إلى محافظات الضفة واختيار أعداد من المستثمرين الزراعيين، ويعتبر مجتمع الدراسة متجانس

¹ المنهج الوصفي التحليلي: يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم والظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات.

بوحدياته حول محور الدراسة، وتوضح الجداول ذات أرقام (30+31) أعداد المزارعين في فلسطين وعدد الحيازات الزراعية مقسم حسب المحافظات، كما يوضح الجدول رقم (32) توزيع أفراد عينة الدراسة مقسم حسب المحافظات.

جدول (30) عدد العاملين في القطاع الزراعي في فلسطين حسب المحافظة، (2012-2013).

المحافظة	2012	2013
جنين	17,200	11,200
طوباس	7,600	5,800
طولكرم	6,600	10,700
نابلس	11,600	12,200
قلقيلية	4,400	5,100
سلفيت	800	700
رام الله والبيرة	2,800	3,700
أريحا والأغوار	3,700	4,500
القدس	1,000	500
بيت لحم	4,200	3,000
الخليل	17,000	13,200
الضفة الغربية	76,900	70,600
غزة	21,400	22,500
فلسطين	98,300	93,100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، قاعدة بيانات القوى العاملة، رام الله.

جدول (31): عدد الحيازات الزراعية في فلسطين حسب نوع الحيازة والمحافظة،
(2010\2011).

المحافظة	نباتية	حيوانية	مختلطة	المجموع
جنين	8,983	762	3,630	13,375
طوباس	1,605	256	925	2,786
طولكرم	5,993	325	1,308	7,626
نابلس	8,690	903	3,266	12,859
قلقيلية	3,095	97	1,296	4,488
سلفيت	3,592	123	789	4,504
رام الله والبيرة	8,548	552	1,315	10,415
أريحا والأغوار	584	662	294	1,540
القدس	1,493	853	406	2,752
بيت لحم	4,098	1,071	1,544	6,713
الخليل	12,013	2,039	4,775	18,827
الضفة الغربية	58,694	7,643	19,548	85,885
غزة	13,067	2,858	3,428	19,353
فلسطين	71,761	10,501	22,976	105,238

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد الحيازات الزراعية، رام الله.

جدول (32): توزيع أفراد عينة الدراسة مقسم حسب المحافظات.

المحافظة	العدد
جنين	87
طوباس	43
طولكرم	38
نابلس	45
قلقيلية	32
سلفيت	38
رام الله والبيرة	20
أريحا والأغوار	30
بيت لحم	20
الخليل	45
المجموع	398

إجراءات الدراسة

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات التالية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة باليد على أن تعبأ ذاتيا ويتم جمع الردود لاحقا، حيث تم توزيع (600) استبيان على عينة من أفراد الدراسة، وبلغ عدد المرجع منها والمعتمد (398) استبيان.
- تجميع الاستبيان من أفراد العينة وترميزها وإدخالها إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً.

أداة الدراسة

تم اختيار الاستبيان كأداة دراسة، وتم تطوير الاستبانة من خلال الاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة، وكان الاستبيان على قسمين، قسم تعلق

بالخصائص العامة لعينة الدراسة على شكل أسئلة مغلقة، والقسم الثاني على شكل أسئلة مغلقة أيضا من مقياس سلم ليكرت الخماسي.

القسم الأول:

المعلومات العامة لبيان خصائص العينة من حيث:

- 1- طبيعة النشاط الزراعي.
- 2- الحالة العملية.
- 3- العمل بالزراعة.
- 4- حجم رأس المال.
- 5- عدد سنوات الاستثمار في القطاع الزراعي.
- 6- التسجيل بوزارة الزراعة كمزارع معتمد.
- 7- التسجيل لدى دوائر الضريبة.

والجداول التالية توضح ذلك:

1- توزيع العينة حسب طبيعة النشاط الزراعي:

يوضح الجدول رقم (33) خصائص العينة من حيث طبيعة النشاط الزراعي، حيث يتضح من الجدول أن 35.7% من عينة الدراسة يمارسون نشاطا زراعيا نباتيا، و 43.2% يمارسون نشاطا زراعيا حيوانيا، و 21.1% يمارسون نشاطا زراعيا مختلطا.

جدول (33): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة النشاط الزراعي.

طبيعة النشاط الزراعي	التكرار	النسبة المئوية %
نباتي	142	35.7
حيواني	172	43.2
مختلط	84	21.1
المجموع	398	100

2- توزيع العينة حسب الحالة العملية:

يوضح الجدول رقم (34) خصائص العينة من حيث الحالة العملية، حيث يتضح من الجدول أن 64.4% من عينة الدراسة هم اصحاب عمل أي أنهم مستثمرين في القطاع الزراعي ولديهم أيدي عاملة تقوم بممارسة مهنة الزراعة، و 35.7% يعملون لحسابهم يقومون بأنفسهم بممارسة مهنة الزراعة.

جدول (34): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العملية.

الحالة العملية	التكرار	النسبة المئوية %
صاحب عمل	256	64.3
يعمل لحسابه	142	35.7
المجموع	398	100.0

3- توزيع العينة حسب العمل بالزراعة:

يوضح الجدول رقم (35) خصائص العينة من حيث العمل بالزراعة، حيث يتضح من الجدول أن 64.1% من عينة الدراسة يعتبر عملهم بالزراعة عمل رئيسي، و 35.9% يعتبر عملهم بالزراعة عمل ثانوي.

جدول (35): توزيع عينة الدراسة حسب العمل بالزراعة.

العمل بالزراعة	التكرار	النسبة المئوية %
عمل رئيسي	255	64.1
عمل ثانوي	143	35.9
المجموع	398	100.0

4- توزيع العينة حسب حجم رأس المال:

يوضح الجدول رقم (36) خصائص العينة من حيث حجم رأس المال، حيث يتضح من الجدول أن 12.6% من عينة الدراسة حجم رأسمالهم المستثمر اقل من 20,000 شيكل، و 25.6% حجم رأسمالهم المستثمر من 20,001-100,000 شيكل، و 23.9% حجم رأسمالهم المستثمر من 100,001-200,000 شيكل، و 37.9% حجم رأسمالهم اكثر من 200,000 شيكل.

جدول (36): توزيع عينة الدراسة حسب حجم رأس المال المستثمر.

حجم رأس المال المستثمر	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من 20,000 شيكل	50	12.6
من 20,001-100,000 شيكل	102	25.6
من 100,001-200,000 شيكل	95	23.9
اكثر من 200,000 شيكل	151	37.9
المجموع	398	100.0

5- توزيع العينة حسب عدد سنوات الاستثمار في القطاع الزراعي:

يوضح الجدول رقم (37) خصائص العينة من حيث عدد سنوات الاستثمار في القطاع الزراعي، حيث يتضح من الجدول أن 2.5% من عينة الدراسة عدد سنوات استثمارهم بالقطاع الزراعي اقل من سنة، و 23.9% عدد سنوات استثمارهم بالقطاع الزراعي من 1-6 سنوات، و 73.6% عدد سنوات استثمارهم بالقطاع الزراعي اكثر من 6 سنوات.

جدول (37): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الاستثمار في القطاع الزراعي.

عدد سنوات الاستثمار في القطاع الزراعي	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من سنة	10	2.5
من 1-6 سنوات	95	23.9
اكثر من 6 سنوات	293	73.6
المجموع	398	100.0

6- توزيع العينة حسب التسجيل بوزارة الزراعة كمزارع معتمد:

يوضح الجدول رقم (38) خصائص العينة من حيث تسجيلهم بوزارة الزراعة كمزارع معتمد، حيث يتضح من الجدول أن 77.9% من عينة الدراسة مسجلين لدى وزارة الزراعة كمزارع معتمد، و 22.1% غير مسجلين لدى وزارة الزراعة كمزارع معتمد.

جدول (38): توزيع عينة الدراسة حسب تسجيلهم بوزارة الزراعة كمزارع معتمد.

النسبة المئوية %	التكرار	التسجيل بوزارة الزراعة كمزارع معتمد
77.9	310	نعم
22.1	88	لا
100.0	398	المجموع

7- توزيع العينة حسب التسجيل لدى دوائر الضريبة:

يوضح الجدول رقم (39) خصائص العينة من حيث تسجيلهم لدى دوائر الضريبة، حيث يتضح من الجدول أن 73.6% من عينة الدراسة مسجلين لدى دوائر الضريبة، و 26.4% غير مسجلين.

جدول (39): توزيع عينة الدراسة حسب تسجيلهم لدى دوائر الضريبة.

النسبة المئوية %	التكرار	التسجيل لدى دوائر الضريبة
73.6	293	نعم
26.4	105	لا
100.0	398	المجموع

القسم الثاني:

احتوى على مجموعة من الأسئلة مصممة بشكل علمي ومركز من أجل قياس مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر فرض الضرائب على استثماراتهم، وهو متغير من نوع (Operational Variable) يتم قياسها باستخدام النموذج الخماسي حسب سلم ليكرت من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة.

متغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة:

1- حجم رأس المال: هو تقسيم المزارعين إلى مجموعات حسب حجم رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي من أجل اختبار مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع استثماراتهم للضرائب على كل مجموعة من المجموعات. والفقرة التي تدل على ذلك هي الفقرة رقم (4) في المعلومات الشخصية.

2- طبيعة النشاط: وهو تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعات حسب النشاط الزراعي الذي يقومون بممارسته. والفقرة التي تدل على ذلك هي الفقرة رقم (1) من المعلومات الشخصية.

3- التسجيل كمشتغل مرخص لغايات الضريبة: وهو تقسيم مجتمع الدراسة إلى قسمين مسجلين وغير مسجلين لغايات الضريبة. والفقرة التي تدل على ذلك هي الفقرة رقم (8) من المعلومات الشخصية.

ثانياً: المتغيرات التابعة

مدى ادراك المستثمرين لأثر فرض الضرائب على استثماراتهم، وتشمل المتغيرات التابعة على المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبيان من رقم (1) - (18).

صدق الأداة الظاهري

تم التأكد من صدق الأداة الظاهري من خلال عرضها على المشرف وعلى عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص وأشار المحكمون بصلاحية أداة الدراسة من حيث الصياغة اللغوية ومدى انتماء الفقرات لمجالاتها ومدى وضوح الفقرات وارتباطها بمجالات

الاستبيان، بعدما أجري على الاستبيان بعض التعديلات، ويوضح ملحق رقم (2) أسماء محكمين الاستبيان.

ثبات المقياس

من أجل التحقق من مدى ثبات الأداة فقد تم العمل على حساب ثبات المقياس باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Alpha Chronbach) والذي يقيس مدى تناسق وانسجام اجابات العينة، وذلك على جميع أفراد عينة الدراسة البالغ حجمها (398) وبلغ معامل الثبات (84%) وهو معامل ثبات عالي يفي بأغراض الدراسة.

كرونباخ الفا	عدد الفقرات
%84	21

تدقيق البيانات بعد ادخالها

تم تدقيق البيانات التي تم إدخالها إلى الحاسوب وتم التأكد من عدم وجود خطأ في إدخال هذه البيانات من خلال التصنيف لكل متغير وانه لا يوجد أعداد تزيد عن التصنيف المعد لكل متغير.

المعالجات الإحصائية

من أجل تحليل البيانات تم استخدام الطرق الإحصائية التالية:

- التكرارات و المتوسطات والنسب المئوية.
- اختبار تحليل التباين الاحادي، ويستخدم لتقويم تأثير متغير مستقل مفرد له أكثر من مستويين على متغير تابع، وهي تناسب الدراسة.
- الاختبارات البعدية.
- اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة الميزان الآتي من أجل تصحيح وتفسير البيانات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (40): ميزان النسب المئوية للاستجابات

1.01-2.33	2.34-3.66	3.67-5	المتوسط الحسابي
منخفضة	متوسطة	عالية	الدرجة

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع استثماراتهم للضرائب، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة وتم التأكد من صدقها، ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع البيانات تم ترميزها وإدخالها للحاسوب ومعالجتها إحصائياً، وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لتسلسل أسئلتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة

ما هو مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع استثماراتهم للضرائب؟

وللإجابة على سؤال الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية لكل إجابة من إجابات فقرات أداة الدراسة، ويمكن بيان المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل درجة استجابة حسب ما هو موضح في الجدول رقم (41)، والنسب المئوية والتكرار لكل إجابة من إجابات فقرات الدراسة من خلال الجدول رقم (42)، كالتالي:

جدول (41): المتوسطات والنسب المئوية و الانحراف المعياري تبعا لكل من متغيرات وفقرات مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع استثماراتهم للضرائب.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	التقدير
مجال ضريبة القيمة المضافة					
1	إن مفهوم ضريبة القيمة المضافة بخصوص الثروة الزراعية والحيوانية واضحة بالنسبة إليك.	2.452	1.2938	49.04	متوسطة
2	إن قرار مجلس الوزراء القاضي بإخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة ق.م بنسبة 0% من أهم الأسباب التي أدت لتوجهك نحو الاستثمار في القطاع الزراعي (الثروة الحيوانية).	3.165	1.0564	63.31	متوسطة
3	إن إخضاع غالبية منتجات قطاع الثروة النباتية لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر % من الأسباب التي أدت لزيادة استثمارك في القطاع الزراعي النباتي.	2.947	.96264	58.94	متوسطة
4	إن مبالغ الاسترداد الضريبي التي تم إعادتها إليك خلال الفترة السابقة من الأسباب التي أدت لزيادة استثمارك في القطاع الزراعي.	3.861	1.0375	77.23	مرتفعة
5	زادت استثمارك في قطاع الثروة الحيوانية خلال الفترة السابقة.	3.783	1.1283	75.67	مرتفعة
6	اشعر بالرضا من قرار مجلس الوزراء القاضي بإعادة إخضاع قطاع الثروة الحيوانية من بداية العام 2012 لضريبة القيمة المضافة للنسب السارية كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.	1.545	.91267	30.90	منخفضة
7	سيؤثر القرار أعلاه سلباً على استثمارك في قطاع الثروة الحيوانية في المستقبل.	3.773	1.0876	75.47	مرتفعه
8	إن نسبة ضريبة القيمة المضافة و البالغة 16% معقولة.	1.495	.94094	029.9	منخفضة

الرقم	الفقرة	المتوسط	الاحراف	النسبة المئوية	التقدير
9	إن قرار مجلس الوزراء أعلاه من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم التصريح عن كامل مبالغ صفقاتك.(إخفاء المبيعات والمشتريات)	3.877	.97444	77.53	مرتفعة
10	تتوقع زيادة استثمارك في قطاع الثروة الحيوانية في حال إعادة إخضاع هذا القطاع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %.	4.477	.87405	89.54	مرتفعة
	مجال ضريبة القيمة المضافة	3.1379	1.0268	62.75	متوسطة
مجال ضريبة الدخل					
11	إن مفهوم ضريبة الدخل واضح بالنسبة لك.	2.932	1.1610	58.64	متوسطة
12	إن عدم إخضاع قوانين ضريبة الدخل السابقة للدخل المتأتي من الاستثمار الزراعي للأشخاص الطبيعيين من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة استثمارك في هذا القطاع.	3.967	.80705	79.34	مرتفعة
13	إن قرار بقانون ضريبة الدخل رقم(8) لعام 2011 القاضي بإخضاع الدخل المتأتي من الاستثمار الزراعي من أهم الأسباب التي أدت إلى تخفيض استثمارك في القطاع الزراعي.	3.115	.55135	62.31	متوسطة
14	إن نسب ضريبة الدخل التي تحددها دولة فلسطين والتي تتراوح شريحتها ما بين 5%- 20% معقولة.	1.969	1.0008	39.39	منخفضة
15	تتوقع زيادة استثمارك في حال إعفاء القطاع الزراعي من ضريبة الدخل.	3.595	.75762	71.91	متوسطة
	مجال ضريبة الدخل	3.166	0.8555	62.32	متوسطة
مجال الرسوم الجمركية					
16	إن مفهوم الرسوم الجمركية واضح بالنسبة لك.	3.492	1.0279	69.85	متوسطة
17	إن إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي المستوردة من الرسوم الجمركية من أهم الأسباب التي أدت لزيادة استثمارك في القطاع الزراعي.	3.288	.59758	65.77	متوسطة

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	التقدير
18	إن عدم إخضاع الصادرات الزراعية للرسوم الجمركية من الأسباب التي أدت إلى زيادة استثماراتك في القطاع الزراعي.	3.067	.45770	61.35	متوسطة
	مجال الرسوم الجمركية	3.28	0.6944	065.6	متوسطة
مجال التأمين على القطاع الزراعي					
19	وجود شركات تأمين تؤمن على المنتجات الزراعية سيؤدي إلى زيادة استثماراتك في القطاع الزراعي.	4.0075	1.1188	80.01	مرتفعه
	مجال التأمين على القطاع الزراعي	4.0075	1.1188	80.01	مرتفعه
مجال إنشاء صندوق لدعم القطاع الزراعي					
20	في حال إنشاء صندوق لدعم الخسائر الناتجة عن الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة الكوارث الطبيعية تتوقع زيادة استثماراتك في هذا القطاع.	4.854	.4304	97.08	مرتفعه
	مجال إنشاء صندوق لدعم القطاع الزراعي	4.854	.4304	97.08	مرتفعه
مجال تحديد أسعار مخرجات الإنتاج الزراعي					
21	في حال قيام الحكومة بتحديد أسعار مخرجات الاستثمار في القطاع الزراعي تتوقع زيادة استثماراتك في هذا القطاع.	3.881	1.0687	77.62	مرتفعه
	مجال تحديد أسعار مخرجات الإنتاج الزراعي	3.881	1.0687	77.62	مرتفعه
	المتوسط الحسابي العام	3.31	0.9166	%66.2	متوسطة

جدول (42): توزيع عينة الدراسة حسب النسب المئوية والتكرار لكل إجابة من إجابات متغيرات وفقرات مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع استثماراتهم للضرائب

	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
1	28.4%	113	36.2%	144	1.8%	7	29.1%	116	4.5%	18
2	6.5%	26	18.8%	75	36.4%	145	27.9%	111	10.3%	41
3	9.3%	37	15.3%	61	52.5%	209	17.1%	68	5.8%	23
4	3.5%	14	4.3%	17	27.6%	110	31.7%	126	32.9%	131
5	5.8%	23	2.5%	10	34.4%	137	22.1%	88	35.2%	140
6	67.1%	267	17.1%	68	11.8%	47	2.3%	9	1.8%	7
7	4.8%	19	0.8%	3	42.0%	167	17.3%	69	35.2%	140
8	69.6%	277	20.9%	83	3.0%	12	3.5%	14	3.0%	12
9	0.0%	0	4.3%	17	41.5%	165	16.6%	66	37.7%	150
10	0.0%	0	2.8%	11	17.3%	69	9.3%	37	70.6%	281
11	12.8%	51	28.4%	113	15.6%	62	39.2%	156	4.0%	16
12	0.0%	0	1.0%	4	31.2%	124	37.9%	151	29.9%	119
13	1.5%	6	3.5%	14	78.9%	314	14.1%	56	2.0%	8
14	39.9%	159	32.9%	131	19.1%	76	6.3%	25	1.8%	7
15	0.0%	0	1.5%	6	52.5%	209	30.9%	123	15.1%	60
16	2.3%	9	24.6%	98	3.5%	14	60.8%	242	8.8%	35
17	0.5%	2	1.8%	7	70.4%	280	23.1%	92	4.3%	17
18	0.0%	0	3.8%	15	89.2%	355	3.5%	14	3.5%	14
19	2.0%	8	10.3%	41	19.1%	76	22.1%	88	46.5%	185
20	0.3%	1	0.0%	0	1.5%	6	10.6%	42	87.7%	349
21	0.5%	2	13.8%	55	19.1%	76	30.2%	120	36.4%	145

1- مفهوم ضريبة القيمة المضافة بخصوص الثروة الزراعية والحيوانية

إن متوسط الإجابات من المزارعين والمستثمرين الزراعيين حول موضوع معرفتهم بمفهوم ضريبة القيمة المضافة بخصوص الثروة الزراعية والحيوانية يساوي 2.452 بنسبة 49.04% كما هو موضح في الجدول رقم (41)، كما يتضح من الجدول رقم (42) أن ما نسبته 65% من عينة الدراسة كانت إجابتهم بالمعارضة وبالتالي هم بحاجة إلى توعية وإرشاد لزيادة ادراكهم بمفهوم ضريبة القيمة المضافة.

2- قرار مجلس الوزراء بإخضاع القطاع الزراعي إلى ض ق.م بنسبة صفر% في العام

2008

بلغ متوسط الإجابات من المزارعين والمستثمرين الزراعيين حول موضوع دور قرار مجلس الوزراء بإخضاع القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر% ما يقارب

3.165 وبنسبة 63.31% كما هو موضح في الجدول رقم (41)، وهذا يعني أن المزارعين والمستثمرين الزراعيين يدركون بأن إخضاع القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة لنسبة صفر% من الأسباب التي تدفعهم نحو زيادة الاستثمار في هذا القطاع، وكذلك من أهم الأسباب التي تؤدي إلى جذب مستثمرين جدد نحو الاستثمار في هذا القطاع، وما يؤكد صدق اجابات عينة الدراسة استقرار ونمو عدد العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني خلال الفترة (2009-2011) الموضحة في الجدول رقم (14)، وكذلك استقرار ونمو الناتج المحلي خلال نفس الفترة كما هو مبين في الجدول رقم (15).

3- إخضاع منتجات قطاع الثروة النباتية لضريبة ق. م بنسبة صفر %

إن متوسط الإجابات من المزارعين والمستثمرين الزراعيين حول موضوع إخضاع منتجات قطاع الثروة النباتية لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر% يساوي 2.947 وبنسبة 58.94% كما هو موضح في الجدول رقم (41) وهذا يعني أن المزارعين والمستثمرين الزراعيين في القطاع النباتي يدركون بأن إخضاع ضريبة القيمة المضافة لنسبة صفر% من الأسباب التي تحفزهم نحو الاستثمار في هذا القطاع. وما يدعم ذلك حجم المبالغ التي يتقاضها المزارعين والمستثمرين في القطاع النباتي حسب ما هو موضح في الجداول رقم (25+26).

4- مبالغ الاسترداد الضريبي التي تم إعادتها إلى المزارعين والمستثمرين الزراعيين

إن متوسط الإجابات من المزارعين والمستثمرين الزراعيين حول موضوع مبالغ الاسترداد الضريبي التي تم إعادتها إلى المزارعين والمستثمرين الزراعيين يساوي 3.861 وبنسبة 77.23% كما هو موضح في الجدول رقم (41) وهذا يعني أن المزارعين والمستثمرين الزراعيين يدركون بأن مبالغ العائدات الضريبية التي تم إعادتها لهم من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة استثمارهم في القطاع الزراعي.

5- زيادة استثمار المزارعين والمستثمرين الزراعيين خلال الفترة السابقة

إن متوسط الإجابات من المزارعين والمستثمرين الزراعيين حول موضوع زيادة استثمار المزارعين والمستثمرين الزراعيين خلال الفترة السابقة يساوي 3.783 وبنسبة 75.67%

كما هو موضح في الجدول رقم (41) وجاء هذا السؤال كأداة اختبار صدق إجابات السؤال السابق من قبل عينة الدراسة المختارة والتي كانت متقاربة إلى حد كبير، وما يؤكد صدق هذه النتيجة انخفاض حصة القطاع الزراعي من الاستثمار بعد إخضاعه للضريبة كما هو مبين في الجداول (5+6).

6- رضا المزارعين والمستثمرين الزراعيين بإخضاع القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة للتعرفة السارية

أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط الإجابة عن هذا السؤال بلغ 1.545، وبانحراف معياري 0.91267، وهذا يدل على أن المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي يدركون أن هذا القرار سيكون له آثار سلبية على حجم الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني خلال السنوات القادمة.

7- أثر قرار إخضاع القطاع الزراعي لضريبة ق.م على الاستثمار

بينت نتائج الدراسة لهذا السؤال أن متوسط الإجابات بلغ 3.773، وبانحراف معياري 1.0876 وبنسبة مئوية 75.47%، يتضح من متوسط إجابات عينة الدراسة إدراك المستثمرين بأن إخضاعهم لضريبة القيمة المضافة من الأسباب التي ستدفعهم لتخفيض استثماراتهم في القطاع الزراعي أو حتى العزوف عن الاستثمار في هذا القطاع، وما يثبت صدق إجابات عينة الدراسة إذا ما قورنت نتائج هذا السؤال مع الإجابات في السؤال السابق.

8- تعتبر نسبة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 16% معقولة

إن متوسط إجابات هذا السؤال في الجدول رقم (41) يساوي 1.495، وبانحراف معياري 0.94094، وبنسبة مئوية 29.9% وهي نسبة منخفضة، حيث تدرك عينة الدراسة أن نسبة ضريبة القيمة المضافة المفروضة في فلسطين مرتفعة جداً فهي تستنزف جزء كبير من مبالغ صفقاتهم المالية، وما يدعم صدق نتائج الدراسة من خلال الإطلاع على الجدول رقم (19) والذي يظهر اعتماد دولة فلسطين على الضرائب الغير مباشرة بشكل أساسي لرغد خزينتها.

9- التصريح عن مبالغ الصفقات بعد إخضاع القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة

إن متوسط الإجابات لهذا السؤال في الجدول رقم (41) قد بلغت 3.877 وانحراف معياري 0.9744 وبلغت النسبة المئوية 77.53%، وأظهرت إجابات عينة الدراسة على إعطاء هذا السؤال أهمية متوسطة، كما يتضح من الجدول رقم (42) أن 54% من عينة الدراسة كانت أصبحوا لا يصريحون عن حجم صفقاتهم المالية الحقيقية، ومن خلال زيارة الباحث لعدد من مديريات الزراعة ودوائر ضريبة القيمة المضافة في محافظات الضفة الغربية في العام 2013 أكد الموظفون على انخفاض أعداد المكلفين الزراعيين الملتزمين بتقديم كشوف توضح حجم صفقاتهم المالية الصحيحة مقارنة مع الأعوام (2009-2011).

10- زيادة الاستثمار في حال إعادة إخضاع القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر%

بينت نتائج الدراسة في الجدول رقم (41) أن متوسط الإجابات على هذا السؤال يساوي 4.477 وانحراف معياري 0.87405، وبنسبة مئوية 89.54، وهذا يعني أن المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي يعتبرون إعادة إخضاع القطاع الزراعي ل ض.ق.م بنسبة صفر% من أهم الأسباب لزيادة استثمارهم في القطاع الزراعي.

11- مفهوم ضريبة الدخل

إن متوسط الإجابات من المزارعين والمستثمرين الزراعيين حول موضوع معرفتهم بمفهوم ضريبة الدخل يساوي 2.932 وبنسبة 58.64، كما يتضح من الجدول رقم (42) أن ما نسبته 41% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم بالمعارضة وبالتالي هم بحاجة إلى توعية وإرشاد لزيادة ادراكهم بمفهوم ضريبة الدخل.

12- عدم إخضاع قوانين ضريبة الدخل السابقة للقطاع الزراعي

أظهرت نتائج الدراسة لهذا السؤال في الجدول رقم (41) أن متوسط الإجابات بلغ 3.967 وانحراف معياري 0.80705 وبنسبة 79.34%، وهذا يعني أن إجابات عينة الدراسة لهذا

السؤال كانت ذات درجة مرتفعة كسبب من أسباب التوجه نحو الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني، ويعزى فرض ضريبة الدخل باعتقاد المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي إلى التدخل في شؤونهم والكشف عن المعلومات السرية للمكلف، وكذلك استثمارهم في قطاع معفي من ضريبة الدخل أحد الطرق للمحافظة على أموالهم.

13- إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل بموجب قرار بقانون رقم 8 لعام 2011

أظهرت نتائج الدراسة لهذا السؤال في الجدول رقم (41) أن متوسط الإجابات بلغ 3.115 والانحراف المعياري بلغ 0.55135 ونسبة 62.31%، وهذا يعني أن إجابات عينة الدراسة لهذا السؤال كانت ذات أهمية متوسطة كسبب من أسباب تخفيض الاستثمار في القطاع الزراعي، وهذا ما يؤكد صدق إجابة السؤال السابق.

14- تعتبر نسبة ضريبة الدخل والتي تتراوح شرائحها من 5%-20% معقولة

إن متوسط إجابات هذا السؤال في الجدول رقم (41) يساوي 1.969، وبانحراف معياري 1.0008، ونسبة مئوية 29.9% وهي نسبة منخفضة، حيث تعتبر عينة الدراسة أن هذه الشرائح غير عادلة، حيث عالج قرار بقانون ضريبة الدخل أسعار الضريبة على الأشخاص الطبيعيين وتعليماته بأربع شرائح تراوحت ما بين (5%-20%) وللشخص المعنوي شريحتين 15% للمبالغ التي تقل عن 125 ألف شيكل ونسبة 20% للمبالغ التي تزيد عن المبلغ المذكور، حيث تم معاملة الشخص الطبيعي معاملة المثل مع الشخص المعنوي للمبالغ التي تزيد عن 125000 شيكل، ودون الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية بعض القطاعات الانتاجية كالقطاع الزراعي.

15- زيادة الاستثمار في حال الاعفاء من ضريبة الدخل

بينت نتائج الدراسة لهذا السؤال في الجدول رقم (41) أن متوسط الإجابات بلغت 3.595 وبانحراف معياري 0.75762 ونسبة 71.91% والواضح من ذلك أن عينة الدراسة تدرك أهمية إعفاء القطاع الزراعي من ضريبة الدخل كأحد الأسباب لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي.

16- مفهوم الرسوم الجمركية

إن متوسط الإجابات من المزارعين والمستثمرين الزراعيين حول موضوع معرفتهم بمفهوم ضريبة الرسوم الجمركية 3.492 وبنسبة 69.85، كما يتضح من الجدول رقم (42) أن ما نسبته 27% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم بالمعارضة وبالتالي هم بحاجة إلى توعية وإرشاد لزيادة ادراكهم بمفهوم الرسوم الجمركية.

17- إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي المستوردة من الرسوم الجمركية

بينت نتائج الدراسة لهذا السؤال في الجدول رقم (41) أن متوسط الإجابات بلغت 3.288 وبانحراف معياري 0.59758 وبنسبة 65.77% وهذا يعني أن المزارعين والمستثمرين الزراعيين يعتبرون إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي من الرسوم الجمركية من الأسباب التي توجههم نحو الاستثمار في القطاع الزراعي وصنفت هذه النتيجة بأنها متوسطة.

18- عدم إخضاع الصادرات الزراعية للرسوم الجمركية

بينت نتائج الدراسة لهذا السؤال في الجدول رقم (41) بأن متوسط الإجابات بلغ 3.288 والانحراف المعياري 0.59758 وبنسبة 65.77% وهذا ما دلت عليه إجابات نتائج الدراسة والتي حصلت على أهمية متوسطة كسبب من أسباب الاستثمار في القطاع الزراعي.

19- وجود شركات زراعية تؤمن على المنتجات الزراعية

بينت نتائج الدراسة لهذا السؤال في الجدول رقم (41) أن متوسط الإجابات بلغ 4.0075 وبنسبة 80.01% وهذا ما بينته إجابات عينة الدراسة مع الملاحظة أنه حصل على أهمية مرتفعة كسبب من أسباب التوجه نحو الاستثمار في القطاع الزراعي، ويتضح من خلال إجابات عينة الدراسة أن المزارعين والمستثمرين الذين تزيد حجم استثماراتهم في القطاع الزراعي عن (200,000) شيكل هم الأكثر حاجة لوجود شركات تأمين حسب الجدول رقم (42)، وهذا حسب اعتقاد الباحث أمر منطقي كون أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة يسعون باستمرار لزيادة وتنمية أموالهم و اختيار الفرص الأفضل للاستثمار وبأقل خسائر ممكنة.

20- إنشاء صندوق لدعم القطاع الزراعي

أظهرت نتائج الدراسة لهذا السؤال في الجدول رقم (41) أن متوسط الإجابات بلغ 4.854 وبانحراف معياري 0.4304 وهذا يدل على أن إجابات المكلفين دلت على أهمية مرتفعة لهذا السؤال كسبب من أسباب التوجه نحو الاستثمار في القطاع الزراعي، وهذا يغني أن المستثمرين بحاجة إلى من يقف بجانبهم لمواجهة الأخطار التي يتعرضون لها جراء استثمارهم في القطاع الزراعي.

21- تحديد أسعار مخرجات الإنتاج الزراعي

أظهرت نتائج الدراسة لهذا السؤال في الجدول رقم (41) أن متوسط الإجابات بلغت 3.881 وبانحراف معياري 1.0687 وبنسبة 77.62% وهذا ما أظهرته إجابات المكلفين على هذا السؤال وبأهمية مرتفعة واعتبر 64.2% منهم أن تحديد أسعار مخرجات الإنتاج الزراعي سيشجع على التوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع، وذلك لأن المستثمرين في حال تحديد الأسعار يكونوا قادرين على معرفة جدوى استثمارهم في هذا القطاع.

22- درجة الادراك العام لدى المستثمرين

يتبين من الجدول رقم (41) السابق: أن ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع استثماراتهم للضرائب بلغت نسبة (66.2%) وهي نسبة متوسطة في حين بلغ المتوسط الحسابي العام (3.31)، ونجد ايضا أن نسبة الانحراف المعياري بلغت (0.916) وهي نسبة متوسطة مما يدل على أن وجهات نظر مجتمع الدراسة كانت متقاربة في مدى ادراكهم لأثر اخضاع استثماراتهم للضرائب.

ويوضح الجدول ذات رقم (43) نتائج تقدير الفقرات حسب ميزان النسب المئوية للاستجابات.

جدول (43) نتائج تقدير الفقرات حسب ميزان النسب المئوية للاستجابات.

مرتفعة	متوسطة	منخفضة
-21-12-19-10-20)	-13-2-17-16-15)	(14-6-8)
(7-4-5-9	(1-11-3-18	

ثانيا: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى إدراك المستثمرين لأثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة على الاستثمار في هذا القطاع تعزى إلى متغير رأس المال.

ولفحص هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (Way ANOVA One) والذي تظهر نتائجه في الجدول الآتي:

جدول (44): نتائج تحليل التباين الأحادي لمستويات إدراك المستثمرين لضريبة القيمة المضافة حسب حجم رأس المال.

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف)	الدلالة *
بين المجموعات	2094.021	3	698.007	31.26	*0.000
داخل المجموعات	8797.690	394	22.329		
المجموع	10891.711	397			

* دالة إحصائية عند مستوى (a=0.05)

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) لمدى إدراك المستثمرين لأثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة على الاستثمار في هذا القطاع تعزى إلى متغير رأس المال، وذلك لان الدلالة (a=0.00) وهي أقل من القيمة المحددة بالفرضية والتي تساوي (0.05).

ولتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من رأس المال المستثمر استخدم الباحث اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) حسب الجدول رقم (45).

جدول (45): اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) لتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من رأس المال المستثمر.

المتغير المستقل	متوسط الإجابات	الفرق في المتوسط عن المستوى السابق	الدالة الإحصائية
أقل من 20,000 شيكل	3.030	---	.078
من 20,001 - 100,000 شيكل	2.941	.089	.001
من 100,001 - 200,000 شيكل	2.943	0.002	.000
أكثر من 200,000 شيكل	3.429	0.488	.000

يتضح من خلال الإطلاع على المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (45) أن المستثمرين الزراعيين الذين يزيد حجم رأس مالهم المستثمر في القطاع الزراعي عن (200,000) شيكل أكثر إدراك لتأثير ضريبة القيمة المضافة على جدوى استثمارهم وبمتوسط حسابي (3.429).

الفرضية الثانية

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى إدراك المستثمرين لأثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى متغير رأس المال.

ولفحص هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (Way ANOVA) (One) والذي تظهر نتائجه في الجدول الآتي:

جدول (46): نتائج تحليل التباين الأحادي لمستويات إدراك المستثمرين لضريبة الدخل حسب حجم رأس المال.

الدلالة *	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
*0.001	5.584	22.999	3	68.996	بين المجموعات
		3.929	394	1547.931	داخل المجموعات
			397	1616.927	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى (a=0.05)

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لمدى إدراك المستثمرين لأثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل تعزى إلى متغير رأس المال وذلك لان الدلالة ($\alpha=0.001$) وهي أقل من القيمة المحددة بالفرضية والتي تساوي (0.05).

ولتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من رأس المال المستثمر استخدم الباحث اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) حسب الجدول رقم (47).

جدول (47): اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) لتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من رأس المال المستثمر.

المتغير المستقل	متوسط الإجابات	الفرق في المتوسط عن المستوى السابق	الدالة الإحصائية
أقل من 20,000 شيكل	3.12	---	.557
من 20,001 - 100,000 شيكل	3.037	0.083	.056
من 100,001 - 200,000 شيكل	3.038	0.001	.006
أكثر من 200,000 شيكل	3.217	0.179	.000

يتضح من خلال الإطلاع على المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (47) أن المستثمرين الزراعيين الذين يزيد حجم رأس مالهم المستثمر في القطاع الزراعي عن (200,000) شيكل أكثر إدراك لتأثير ضريبة الدخل على جدوى استثمارهم وبمتوسط حسابي (3.217)، وهذا سيؤثر على مستقبل استثمارهم في هذا القطاع حال تطبيق ضريبة الدخل على أرض الواقع.

الفرضية الثالثة

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى إدراك المستثمرين لأثر إخضاع القطاع الزراعي للرسوم الجمركية على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى متغير رأس المال.

ولفحص هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (Way ANOVA) (One) والذي تظهر نتائجه في الجدول الآتي:

جدول (48): نتائج تحليل التباين لمستويات إدراك المستثمرين للرسوم الجمركية حسب حجم رأس المال.

الدالة *	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.043	2.449	5.315	3	15.946	بين المجموعات
		2.170	394	855.009	داخل المجموعات
			397	870.955	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى (a=0.05)

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) إحصائية لمدى إدراك المستثمرين لأثر إخضاع القطاع الزراعي للرسوم الجمركية على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى متغير رأس المال وذلك لان الدلالة (a=0.0475) وهي أقل من القيمة المحددة بالفرضية والتي تساوي (0.05).

ولتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من رأس المال المستثمر استخدم الباحث اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) حسب الجدول رقم(49).

جدول (49): اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) لتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من رأس المال المستثمر.

المتغير المستقل	متوسط الإجابات	الفرق في المتوسط عن المستوى السابق	الدالة الإحصائية
أقل من 20,000 شيكل	3.147	---	.691
من 20,001 - 100,000 شيكل	3.255	0.108	1.000
من 100,001 - 200,000 شيكل	3.29	0.143	0.008
أكثر من 200,000 شيكل	3.372	0.082	0.006

يتضح من خلال الإطلاع على المتوسطات الحسابية في الجدول رقم(49) ان المزارعين والمستثمرين الزراعيين كلما زاد حجم رأس مالهم المستثمر في القطاع الزراعي ازداد تأثير الرسوم الجمركية على جدوى استثمارهم، فكبار المستثمرين في القطاع الزراعي بحاجة إلى

أجهزة ومعدات وكذلك إلى مدخلات إنتاج برأس مال أكبر بكثير من صغار المستثمرين، وبالتالي زيادة تأثيرهم بالرسوم الجمركية التي تفرض على هذه البضائع.

الفرضية الرابعة

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى إدراك المستثمرين لأثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى طبيعة النشاط الزراعي.

ولفحص هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (Way ANOVA One) والذي تظهر نتائجه في الجدول الآتي:

جدول (50): نتائج تحليل التباين الأحادي لمستويات إدراك المستثمرين لأثر فرض ضريبة القيمة المضافة حسب طبيعة النشاط.

الدلالة *	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
*0.00	96.367	3571.698	2	1785.849	بين المجموعات
		7320.013	395	18.532	داخل المجموعات
			10891.711	397	

* دالة إحصائية عند مستوى (a=0.05)

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مدى إدراك المستثمرين لأثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى طبيعة النشاط الزراعي وذلك لأن مستوى الدلالة في الجدول تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة المحددة بالفرضية والتي تساوي (0.05).

ولتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من طبيعة النشاط استخدم الباحث اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) حسب الجدول رقم (51).

جدول (51): اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) لتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من طبيعة النشاط.

المتغير المستقل	متوسط الإجابات	الفرق في المتوسط عن المستوى السابق	الدالة الإحصائية
نباتي	2.73	---	.000
حيواني	3.34	0.61	.000
مختلطة	3.39	0.050	.000

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية في الجدول تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة المحددة بالفرضية والتي تساوي (0.05). وهذا يعني أن اختلاف طبيعة النشاط الزراعي في ظل إخضاع أو إعفاء القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة له تأثير على مدى إدراك المستثمرين لأثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة القيمة المضافة.

الفرضية الخامسة

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى إدراك المستثمرين لأثر إخضاع القطاع الزراعي لضريبة الدخل على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى طبيعة النشاط الزراعي.

ولفحص هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (Way ANOVA) (One) والذي تظهر نتائجه في الجدول الآتي:

جدول (52): نتائج تحليل التباين الأحادي لمستويات إدراك المستثمرين لأثر فرض ضريبة الدخل حسب طبيعة النشاط.

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف)	الدلالة *
بين المجموعات	113.709	2	227.417	32.324	*0.000
داخل المجموعات	3.518	395	1389.510		
المجموع	397	1616.927			

* دالة إحصائية عند مستوى (a=0.05)

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على إدراك المستثمرين تعزى لمتغير، وذلك لأن مستوى الدلالة في الجدول تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة المحددة بالفرضية والتي تساوي (0.05).

ولتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من طبيعة النشاط استخدم الباحث اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) حسب الجدول رقم (53).

جدول (53): اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) لتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من طبيعة النشاط.

المتغير المستقل	متوسط الإجابات	الفرق في المتوسط عن المستوى السابق	الدالة الإحصائية
نباتي	2.922	---	.000
حيواني	3.184	0.262	.000
مختلطة	3.304	0.120	.000

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية في الجدول تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة المحددة بالفرضية والتي تساوي (0.05). وهذا يعني أن المستثمرين في القطاع الزراعي على اختلاف طبيعة نشاطهم الزراعي يدركون أثر إخضاع أو إعفاء القطاع الزراعي لضريبة الدخل على جدوى واتجاه استثمارهم في هذا القطاع.

الفرضية السادسة

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى إدراك المستثمرين لأثر إخضاع القطاع الزراعي للرسوم الجمركية على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى طبيعة النشاط الزراعي. ولفحص هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (Way ANOVA One) والذي تظهر نتائجه في الجدول الآتي:

جدول (54): نتائج تحليل التباين الأحادي لمستويات إدراك المستثمرين لأثر فرض الرسوم الجمركية حسب طبيعة النشاط.

الدلالة *	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
*0.000	15.008	61.510	2	30.755	بين المجموعات
		809.444	395	2.049	داخل المجموعات
			397	870.955	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى (a=0.05)

ولتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من طبيعة النشاط استخدم الباحث اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) حسب الجدول رقم (55).

جدول (55): اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc Tests) لتحديد الفروق الظاهرة لصالح أي المستويات من طبيعة النشاط.

المتغير المستقل	متوسط الإجابات	الفرق في المتوسط عن المستوى السابق	الدالة الإحصائية
نباتي	3.185	---	.000
حيواني	3.242	0.057	.000
مختلطة	3.531	0.289	.000

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية في الجدول تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة المحددة بالفرضية والتي تساوي (0.05). وهذا يعني أن المستثمرين في القطاع الزراعي على اختلاف طبيعة نشاطهم الزراعي يدركون أثر إخضاع أو إعفاء القطاع الزراعي للرسوم الجمركية على جدوى واتجاه استثمارهم في هذا القطاع.

الفرضية السابعة

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمدى إدراك المستثمرين لأثر إخضاع القطاع الزراعي للضرائب على استثماراتهم في هذا القطاع تعزى إلى تسجيلهم لدى دوائر الضريبة.

ولفحص هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل (T. Test) والذي تظهر نتائجه في الجدول الآتي:

جدول (56): نتائج تحليل (T. Test) للمتغير المستقل (التسجيل كمشتغل مرخص لأغراض الضريبة).

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
التسجيل لغايات الضريبة	نعم	293	12.373	0.844	393	16.992	0.00
	لا	105	12.376	0.861			

* دالة إحصائية عند مستوى (a=0.05)

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى التسجيل كمشتغل مرخص لأغراض الضريبة وذلك لأن مستوى الدلالة في الجدول تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة المحددة بالفرضية والتي تساوي (0.05)، فالمستثمر المسجل لغايات الضريبة يدرك أثر إعفاء أو إخضاع هذا القطاع للضريبة على جدوى واتجاه استثماره في هذا القطاع عكس المستثمر غير المسجل، وهذا أمر منطقي وصحيح.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- يعتبر قرار مجلس الوزراء في العام (2008) القاضي بإخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر % من أهم الأسباب التي أدت لتوجه المستثمرين نحو الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية، وكذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى تنظيم مهنة الزراعة وتوجه المزارعين للتسجيل لدى وزارة الزراعة ودوائر الضريبة، وهذا أدى إلى تنظيم ملفات جزء كبير من المتعاملين مع المزارعين والمستثمرين الزراعيين ضريبياً.

2- يعتبر إعفاء دخل الأشخاص الطبيعيين من ضريبة الدخل حسب القوانين والأنظمة المطبقة في فلسطين قبل صدور قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 من الأسباب التي شجعت المستثمرين للتوجه نحو الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني، ومن المتوقع انعكاس التوجه نحو هذا القطاع في المستقبل مع استمرار إخضاعه للضريبة كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3- يعتبر إعفاء مدخلات الاستثمار من الرسوم الجمركية من الأسباب التي جذبت أنظار المستثمرين نحو الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني.

4- يتضح من خلال الدراسة توفر فرص استثمارية في القطاع الزراعي الفلسطيني وخاصة في قطاع الثروة الحيوانية، حيث إن الاستثمار الخاص في الانتاج الحيواني محدود ويتركز في الغالب على شكل مشاريع فردية بدون شريك، وكذلك تعتمد فلسطين على استيراد نسبة كبيرة من المنتجات الزراعية من الخارج، ويتفق الباحث في ذلك مع دراسة أبو منديل (2010).

5- أدى إخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة للتعرفة السارية في فلسطين كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى حرمان المستثمرين من مبالغ الاسترداد الضريبي والتي كانت تعني لقسم كبير منهم جزء من الأرباح، ولقسم آخر جزء من تعويض الخسائر،

وهنا تعتبر التشريعات الضريبية المفروضة حالياً على القطاع الزراعي منفرة للاستثمار ويتفق الباحث في هذا الجانب مع دراسة عزت البرعي (1992).

6- أدى إخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة للتعرفة السارية في فلسطين كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى تحميل المستثمرين في هذا القطاع أعباء ضريبية أثقلت ميزانياتهم وقللت من أرباحهم وساهمت بشكل مباشر بعدم تصريحهم عن مبالغ صفقاتهم المالية، وهذا يؤدي إلى عدم تنظيم قطاع الزراعة من جديد وحرمان خزينة الحكومة من مبالغ كبيرة نتيجة لتهرب التجار والمتعاملين مع القطاع الزراعي الفلسطيني من الضرائب.

7- يتضح من خلال البيانات والإحصاءات المدرجة في الدراسة توجه مؤشر الناتج المحلي نحو الارتفاع قليلاً من القطاع الزراعي خلال الفترة (2009-2011)، وكذلك عدد العاملين في القطاع الزراعي خلال نفس الفترة، وانعكس ذلك بشكل واضح مع بداية العام 2012، حيث انخفض عدد العاملين بشكل لافت للانتباه في العام (2012-2013) لصالح قطاع البناء والتشييد والتي تشمل العمل داخل المستوطنات والخط الأخضر، ويعود ذلك حسب وجهة نظر الباحث إلى إخضاع هذا القطاع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر % في الأعوام (2008-2011)، وانعكاسها جاء نتيجة إعادة إخضاع قطاع الثروة الحيوانية للتعرفة السارية كباقي القطاعات الأخرى، ويتفق الباحث في ربط العلاقة ما بين فرض الضرائب وعدد العاملين في القطاع الزراعي مع دراسة عبد الحفيظ عيد (1986) وكذلك دراسة اسحاق وهريمات (2007).

8- أدى غياب التوعية والإرشاد للمزارعين والمستثمرين الزراعيين من قبل وزارة الزراعة ودوائر الضريبة بحقوقهم المالية المتمثلة بحقوقهم في استرداد ضريبة المشتريات خلال فترة إخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة بنسبة صفر %، وكذلك بالنسبة لمزارعي القطاع النباتي إلى ضياع مبالغ مالية كبيرة على عدد كبير من المزارعين والحكومة معاً خلال الفترة (2008-2011).

9- تعتبر السياسات الداخلية التي تتبعها الحكومات تجاه القطاع الزراعي في فلسطين منفرة للاستثمار في هذا القطاع، حيث يتضح ذلك من خلال انخفاض حصة وزارة الزراعة من الموازنة السنوية لدولة فلسطين خلال السنوات السابقة والتي بلغت في العام 2012 ما نسبته 0.7% من الموازنة الجارية و 13% من الموازنة التطويرية وهي نسبة متدنية أمام واقع هذا القطاع.

10- يتضح من خلال الدراسة عزوف البنوك عن تقديم التمويل اللازم للقطاع الزراعي وهذا بالطبع أدى إلى ضياع فرص استثمارية عديدة في مجال القطاع الزراعي الفلسطيني، حيث يقدر الطلب على القروض الزراعية في فلسطين بحوالي 200 مليون دولار سنوياً، بينما يقدر المتاح منها بحوالي 30% فقط، ولا تتعدى النسبة المتاحة 1% من إجمالي القروض المقدمة من البنوك لكامل القطاعات، ويتفق الباحث بذلك مع دراسة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (2007).

التوصيات

1- إعادة اخضاع قطاع الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %، من أجل تشجيع المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال للتوجه إلى هذا القطاع وكذلك من أجل إعادة تنظيم مهنة الزراعة من جديد، وهذا يؤدي إلى توظيف الأيدي العاملة في هذا القطاع والاستغناء عن العمل داخل المستوطنات الإسرائيلية.

2- ضرورة إصدار قانون ضريبة دخل جديد يتناسب مع الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعامل الدخل المتأتي من القطاع الزراعي بأفضلية عن القطاعات الخدمية والتجارية.

3- إعادة النظر في اتفاقية باريس الاقتصادية والاتفاقيات الاقتصادية الأخرى الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، بما يضمن تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير على المعابر، وكذلك من أجل ضمان الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي أبرمتها دولة فلسطين مع العديد من الدول الأخرى.

4- ضرورة دعم القطاع الزراعي في فلسطين، من خلال انشاء صندوق لدعم المزارعين والمستثمرين في هذا القطاع على شكل نسبة مئوية من فواتير مشترياتهم، بحيث تكون هذه النسبة مدروسة بشكل عادل، لتكون قادرة على تثبيت المستثمرين في هذا القطاع، وكذلك جذب مستثمرين جدد للاستثمار في هذا القطاع.

5- ضرورة العمل على توفير القروض الزراعية ومصادر التمويل اللازمة للمزارعين والمستثمرين الزراعيين، وبأسعار فائدة معقولة تراعي خصوصية هذا القطاع، وذلك من خلال إصدار سلطة النقد الفلسطينية تعليماتها للبنوك العاملة في فلسطين بالقيام بذلك.

6- يجب أن يتم زيادة حصة القطاع الزراعي من موازنة دولة فلسطين، وتقديم الدعم الكافي لوزارة الزراعة من أجل القيام بواجباتها على أكمل وجه، وخاصة عمليات التوعية والإرشاد الزراعي بأفضل الطرق الزراعية التي يجب إتباعها من أجل زيادة الكفاءة والإنتاجية وبالتالي تطوير الاستثمار والوصول إلى الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات.

7- يجب أن يتم زيادة الوعي والإرشاد للمزارعين والمستثمرين الزراعيين من قبل وزارة الزراعة ودوائر الضريبة بما لهم وما عليهم في الجوانب الضريبية وخاصة حقوقهم المالية المتمثلة في استرداد ضريبة المشتريات لمستثمري الثروة النباتية للأصناف الخاضعة لنسبة صفر %.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- أبو كرش، شريف: إدارة المنازعات الضريبية، عمان، دار المناهج، 2004.
- اسحاق، جاد وهريمات نادر: واقع القطاع الزراعي في فلسطين، القدس، مهد الأبحاث التطبيقية، 2007.
- حسين، اليحيى وخريوش حسن: المالية العامة، عمان، جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، 1994.
- صبري، نضال: محاسبة ضريبة الدخل، عمان، جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، 1998.
- عبد الحميد، نسرين: الجرائم الاقتصادية والتقليدية، الاسكندرية، دار الهنا للجليد الفني، 2009.
- عوض، خالد: الضريبة على القيمة المضافة دراسة مقارنة للنظم الضريبية، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- النجافي، سالم وحماى اسماعيل: التخطيط الزراعي، الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1989.

ثانياً: رسائل الماجستير

- البسطامي، مؤيد: ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.
- رضوان، هشام: أزمة القطاع الزراعي الفلسطيني ومعوقات التسويق في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، فلسطين، 2011.
- زكارنة، ناهد: الزراعة المروية والبعلية في سهول محافظه جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.

منصور، محمد: ضريبة الخراج الإسلامية والضرائب الزراعية الحديثة، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، مج5، ع7، 1985.

موسى، عمرو: ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

ثالثا: التقارير والدوريات والمؤتمرات.

ابو عمر، جمال: تقييم الانتاج النباتي والحيواني في الاراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012.

ابو منديل، غسان: واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية، رام الله، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012.

البرعي، عزت: إمكانيات فرض ضريبة على الدخل الزراعي الصافي بين التشريعات القائمة وتطور القطاع الزراعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر، مج2، 1992.

الزراعة الفلسطينية، دائرة التخطيط الزراعي: الإحصاءات الزراعية، نشرات قيد الإعداد.

الشعبي، هالة: بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي، ماس، 2013.

عبد الحفيظ، عيد: دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد القطاع الزراعي في الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، مج77، 1986.

قباجة، احمد: النظام الضريبي الفلسطيني، رام الله، مركز بيسان للبحوث والانماء، 2011.

ماس: تأمين القطاع الزراعي، رام الله، 2009.

ماس: تمويل القطاع الزراعي، رام الله، 2009.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار -بكدار: مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني، 2007.

وزارة الزراعة الفلسطينية: دليل إجراءات تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية للأسواق الخارجية، رام الله.

وزارة الزراعة، دائرة الاحصاء والمعلومات الزراعية: اليات ومنهجيات اصدار بطاقة الحائز، تعليمات داخلية، 2012.

وزارة الزراعة، رؤيا مشتركة: استراتيجية القطاع الزراعي، رام الله، 2011-2013.

وزارة المالية الفلسطينية، الادارة العامة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة، رام الله، تعليمات داخلية، 2008.

وزارة المالية الفلسطينية، دائرة الجمارك والمكوس، رؤيا وتقدم، رام الله، 2008.

وزارة المالية الفلسطينية، دائرة ضريبة الدخل: دليل إجراءات ضريبة الدخل، رام الله، 1997.

وزارة المالية الفلسطينية، دليل إجراءات دائرة الجمارك والمكوس، رام الله، 2013.

وزارة المالية الفلسطينية، دائرة ضريبة القيمة المضافة في فلسطين، رام الله، تعليمات داخلية.

وزارة المالية الفلسطينية، ضريبة القيمة المضافة: دليل إجراءات ضريبة القيمة المضافة الموحد، رام الله، 2011.

وزارة المالية، الإدارة العامة لضريبة الدخل: دليل إجراءات العمل التشغيلية لدائرة ضريبة الدخل، رام الله، 2011.

وزارة المالية، الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة: قوانين وأنظمة معمول بها.

وزارة المالية، ضريبة القمية المضافة: آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء لما يخص الثروة الحيوانية لغاية ضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %، رام الله، 2008، تعليمات داخلية.

رابعاً: قوانين واتفاقيات

اتفاقية باريس الاقتصادية.

قانون التبغ رقم (32) لعام 1952.

قانون الزراعة الفلسطيني، رام الله، رقم (2) لسنة 2003.

قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998.

قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004.

قرار بقانون رقم (2) لسنة 2011 بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998.

قرار بقانون رقم (2) لعام 2008 بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004.

قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011.

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2008 رقم (12\78\02م.و.س.ف).

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2008 رقم (03/48/12م.و.س.ف).

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2011 رقم (13\115\02م.و.س.ف).

نظام الرسوم على المنتجات المحلية.

خامساً: مواقع الانترنت

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

فلسطين، 2012. <http://www.pcbs.gov.ps/Portals/->.

.Rainbow/Documents/ConConst09-11A.htm

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: حالة الأغذية والزراعة، روما، 2012.

<http://www.fao.org/docrep/017/i3028a/i3028a.pdf>

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: حالة الأغذية والزراعة، روما، 2012.

<http://www.fao.org/docrep/017/i3028a/i3028a.pdf>

نوفل، أسامه: القطاع الزراعي الفلسطيني، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، 2002.

<http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z5>

وزارة الاقتصاد ———اد الوطني: الاس ———تيراد، رام الله.

<http://www.mne.gov.ps/import.aspx?lng=2&tabindex=100>

وزارة الاقتصاد ———اد الوطني، رام الله، الكوتا والقوائم الس ———لعية.

<http://www.mne.gov.ps/couta.aspx?lng=2&tabindex=100>

وزارة الاقتصاد ———اد الوطني، رام الله، دائرة النظم والمعلومات.

<http://www.mne.gov.ps/DesktopDefault.aspx?lng=2>

وزارة الاقتصاد ———اد الوطني، رام الله، قوائم A1+A2.

<http://www.mne.gov.ps/pdf/namescouta2010.pdf>

وزارة الزراعة ———ة الأردني ———ة، الإق ———راض الزراعي.

<http://www.moa.gov.jo/agri%20document/images/all%20framepage.h>

tm

وزارة الزراعة ———ة الفلس ———طينية: الإس ———تراتيجة الزراعي ———ة، 1999.

<http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat-id=18>

وزارة الزراعة: دور وزارة الزراعة، رام الله

<http://www.moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat-id=15>

وزارة الزراعة، رام الله، مركز الارشاد الزراعي: تراخيص المنشآت.

<http://ershad.moa.pna.ps/index.php?TemplateId=1&PageId=60&ParentId=3&Catid=0&Lang=ar>

وزارة الزراعة، رام الله، 2013. <http://www.moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat-id=20>

وزارة المالية الأردنية، التشريعات والقوانين.

<http://www.istd.gov.jo/ISTD/Arabic/Legislations/Laws/table/GoodSubject.htm>

وزارة المالية الفلسطينية: تقرير النفقات السنوي.

<http://pmof.ps/documents/10180/246011/dec-2012-arb.pdf>

وزارة المالية، دائرة ضريبة الأملاك: دليل إجراءات ضريبة الأملاك، رام الله.

<http://pmof.ps/web/guest/92> 2013\9\11

وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا): مشكلات القطاع الزراعي في

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2514> فلسطين.

وكالة وفا: جدار الفصل العنصري، رام الله.

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4981>

الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج المنازعات الضريبية

تحية طيبة وبعد....

يقوم الطالب عبد الله إبراهيم عمرية بإشراف الدكتور مفيد الظاهر بإعداد رسالة ماجستير بعنوان "مدى ادراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب على استثماراتهم"، ومن أجل إنجاز هذه الرسالة وتحقيق أهدافها والوصول إلى نتائج تلامس الواقع، يتوجب الحصول على مجموعة من المعلومات من خلال الإجابة على أسئلة الاستبيان التالي من قبل المزارعين والمستثمرين الزراعيين، آملاً من حضرتكم التكرم بالإجابة بدقة وموضوعية، مع التأكيد التام بأن المعلومات الواردة في الاستبيان ستعامل بسرية متناهية وتقتصر على أغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

والله ولي التوفيق

إعداد الطالب

عبد الله إبراهيم عمرية

القسم الأول: المعلومات الشخصية.

اسم المحافظة:.....

الرجاء وضع إشارة (x) في المكان المناسب:

1- طبيعة النشاط الزراعي الذي تقوم بممارسته:

() نباتية فقط. () حيوانية فقط. () مختلطة.

2- الحالة العملية:

() صاحب عمل. () يعمل لحسابه.

3- يعتبر العمل في الزراعة بالنسبة لك:

() عمل رئيسي. () عمل ثانوي.

4- حجم رأس المال المستثمر:

() أقل من 20,000 شيكل. () من 20,001-100,000 شيكل.

() من 100,001-200,000 شيكل. () أكثر من 200,000 شيكل.

5- عدد سنوات استثمارك في القطاع الزراعي:

() أقل من سنة. () 1-6 سنوات. () أكثر من 6 سنوات.

6- هل أنت مسجل لدى وزارة الزراعة كمزارع معتمد (حاصل على شهادة مزارع):

() نعم. () لا.

7- هل أنت مسجل لغايات الضريبة:

() نعم. () لا.

القسم الثاني: معلومات بخصوص إدراك المستثمرين الزراعيين لأثر إخضاعهم للضريبة.
 ضع إشارة (x) مقابل الإجابة التي تجد أنها مناسبة:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	إن مفهوم ضريبة القيمة المضافة بخصوص الثروة الزراعية والحيوانية واضحة بالنسبة إليك.					
2	إن قرار مجلس الوزراء بإخضاع قطاع الثروة الحيوانية ل ض.ق.م بنسبة صفر % من أهم الأسباب التي أدت لتوجهك نحو الاستثمار في القطاع الزراعي (الثروة الحيوانية).					
3	إن إخضاع غالبية منتجات قطاع الثروة النباتية لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر % من الأسباب التي أدت لزيادة استثمارك في القطاع الزراعي النباتي.					
4	إن مبالغ الاسترداد الضريبي التي تم إعادتها إليك خلال الفترة السابقة من الأسباب التي أدت لزيادة استثمارك في القطاع الزراعي.					
5	زادت استثمارك في قطاع الثروة الحيوانية خلال الفترة السابقة.					
6	أشعر بالرضا من قرار مجلس الوزراء القاضي بإعادة إخضاع قطاع الثروة الحيوانية من بداية العام 2012 لضريبة القيمة المضافة للنسب السارية كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.					
7	سيؤثر القرار أعلاه بأثر سلبي على استثمارك في قطاع الثروة الحيوانية في المستقبل.					
8	إن نسبة ضريبة القيمة المضافة و البالغة 16% معقولة.					
9	إن قرار مجلس الوزراء أعلاه من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم التصريح عن كامل مبالغ صفقاتك.(إخفاء المبيعات والمشتريات)					

					تتوقع زيادة استثمارك في قطاع الثروة الحيوانية في حال إعادة إخضاع هذا القطاع لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر %.	10
					إذا كنت مسجل لغايات ضريبة الدخل أجب عن الأسئلة من 12-16.	
					إن مفهوم ضريبة الدخل واضح بالنسبة إليك.	11
					إن عدم إخضاع قوانين ضريبة الدخل السابقة للدخل المتأتي من الاستثمار الزراعي للأشخاص الطبيعيين من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة استثمارك في هذا القطاع.	12
					إن قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 القاضي بإخضاع الدخل المتأتي من الاستثمار الزراعي من أهم الأسباب التي أدت إلى تخفيض استثمارك في القطاع الزراعي.	13
					إن نسب ضريبة الدخل التي تحددها دولة فلسطين والتي تتراوح شرائحها ما بين 5%-20% معقولة.	14
					تتوقع زيادة استثمارك في حال إعفاء القطاع الزراعي من ضريبة الدخل.	15
					إن مفهوم الرسوم الجمركية واضح بالنسبة إليك.	16
					إن إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي المستوردة من الرسوم الجمركية من أهم الأسباب التي أدت لزيادة استثمارك في القطاع الزراعي.	17
					إن عدم إخضاع الصادرات الزراعية للرسوم الجمركية من الأسباب التي أدت إلى زيادة استثمارك في القطاع الزراعي.	18
					وجود شركات تأمين تؤمن على المنتجات الزراعية سيؤدي إلى زيادة استثمارك في القطاع الزراعي.	19
					في حال إنشاء صندوق لدعم الخسائر الناتجة عن الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة الكوارث الطبيعية تتوقع زيادة استثمارك في هذا القطاع.	20
					في حال قيام الحكومة بتحديد أسعار مخرجات الاستثمار في القطاع الزراعي تتوقع زيادة استثمارك في هذا القطاع.	21

ملحق (2): أسماء محكمين الاستبيان.

أسماء محكمين الاستبيان.

الإسم	المسمى الوظيفي	مكان العمل
د.مجيد منصور.	رئيس قسم التسويق.	جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
د.سامح العطوط.	رئيس قسم الدراسات الانسانية في كلية الدراسات العليا.	جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
أ. باسل صرصور.	مدقق حسابات رئيسي.	مؤسسة دحبور لتدقيق الحسابات، جنين.
أ. بكر اشتيه.	محاضر في قسم الاقتصاد.	جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
أ.راشد عواد.	مدير ض.ق.م في الادارة العامة لضريبة الدخل.	وزارة المالية، رام الله.
أ.هاشم دروبي.	نائب مدير عام ضريبة الدخل.	وزارة المالية، رام الله.
أ.رسمي نعيّرات.	مدير دائرة القيمة المضافة.	وزارة المالية، رام الله.
أ.محمد أبو عبيد.	محاضر قسم الاقتصاد.	كلية فلسطين الأمنية، أريحا.

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The extent of investors' awareness in the
Palestinian agricultural sector to the
impact of subjecting this sector to taxes**

**By
Abdallah Ibraheem Omariah**

**Supervised
Dr.Mufeed Aldaher**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Taxation Disputes,
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,
Nablus, Palestine.**

2014

The extent of investors' awareness in the Palestinian agricultural sector to the impact of subjecting this sector to taxes

By

Abdallah Ibraheem Omariah

Supervised

Dr.Mufeed Aldaher

Abstract

The study aims at identifying the investors' perception of the impact of taxation on the agricultural sector as well as on the organization of agriculture through studying the reality of the Palestinian agricultural sector and the statement of the applied taxes types in Palestine, in addition to discussing the items of the taxation law on the income and VAT and its instructions which have been applied between 1994-2013.

It is well known that the taxation on the income which had been applied in Palestine exempted the income of the ordinary person of the agricultural investors. However, this has been valid until issuing the tax law number (8) in 2011, which subjected the agricultural income of the ordinary person to taxation; just like any other types of income.

With regard to VAT, the agricultural sector in its both halves: plants and animals sections subjected, by the law, to the VAT as the rest of other economic sectors except for some kinds of fruits and vegetables which subjected to zero% taxation. In 2008, the Palestinian council decided to subject the animal sector to the VAT as zero% in order to encourage farmers and attract investors to this sector. However, in 2011 this law has been cancelled and the livestock sector was re-subjected to VAT rates just like the other economic sectors.

In order to achieve the objectives of this study, the literatures relevant to the subject of research were reviewed by the researcher, and that has helped in developing the theoretical framework as well as collecting and analyzing the statistics and percentages relevant to the study, and developing a questionnaire and ensure its sincerity and reliability coefficient and distributing it to a random sample size of (398) respondents including farmers and agricultural investors, who constitute the study population, and have been processed using the statistical package for Social Sciences (SPSS).

The study came out with a set of results at the level of the sections/parts and variables of the study. It was found from the paragraphs/parts/sections of the questionnaire that the percentage of the investors' perception of the impact of taxation on investment in the Palestinian agricultural sector is (66.2%), which is a medium percentage.

At the level of the variables of the study, the following results have been demonstrated:

First: Results of the impact of the independent variables on the investors' perception measuring variable in the Palestinian agricultural sector:

There were statistically significant differences at the level of significance ($\alpha = 0.05$) in the investment of the Palestinian agricultural sector due to the nature of the activity, and capital variable; for the more

capital the investor has, the more his/her perception is in the agricultural sector.

Second: Results of the impact of taxation on investment in the agricultural sector:

The percentage of the investors' perception of the impact of taxation on investment on the agricultural sector, which attributed to (the capital and the nature of agricultural activity) is medium, according to the variable value-added tax (62.75), and a variable income tax (62.1) as well as for variable tariffs (65.6).

The main recommendations for the researcher:

1. The necessity to re-subduing the livestock sector to zero% tax, in order to encourage investors and venture capitalists to involve in this sector and to reorganize the agricultural profession again. This will lead to employment of labor in this sector and dispensing work inside Israeli settlements and the Green line.
2. The need to increase the share of the agricultural sector from the Palestinian budget, and to provide adequate support to the Ministry of Agriculture in order to do their duties efficiently, especially the part of instructing and spreading awareness using the best agricultural methods to increase the efficiency and productivity, which will ultimately lead to developing investment and achieving self- reliance and sufficiency.

3. the need to support the agricultural sector in Palestine, through the creation of a fund to support farmers and investors in this sector in the form of a fairly-studied percentage of the bills for their purchases, to be able to connect investors in this sector.as well as attracting new investors to invest in this sector.